وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الأولى
ماستر
تخصص القانون الإداري

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس منهجية البحث

من إعداد الأستاذة: برحو وسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
2021/2020

الفهرس

مقدمة:.....1

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.....5

المبحث الأول: تعريف البحث العلمي 5

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي.....6

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي وأهدافه.....7

المبحث الثاني: أنواع البحوث العلمية 8

المطلب الأول: البحوث بحسب طبيعتها (نظرية وتطبيقية) 8

المطلب الثاني: البحوث من حيث منهج التفكير 9

المطلب الثالث: البحوث من حيث الغاية التأهيلية(أثناء مرحلة التدرج وبحوث الدراسات العليا)10

المطلب الرابع: أنواع أخرى من الكتابات البحثية 11

الفصل الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي 12

المبحث الأول: مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث 12

المطلب الأول: مرحلة الاستعداد لإنجاز البحث العلمي.....13

المطلب الثاني: اختيار موضوع البحث 16

المطلب الثالث: صياغة عنوان البحث 20

المبحث الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية 23

المطلب الأول: تعريف الوثائق العلمية.....23

المطلب الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية وكيفية الوصول إليها 24

المطلب الثالث: أنواع الوثائق العلمية.....26

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير 36

المطلب الأول: أهداف القراءة المنهجية.....36

المطلب الثاني: شروط القراءة الهادفة 37

المطلب الثالث: مستويات أو أنواع القراءة الهادفة.....38

المبحث الرابع: مرحلة طرح الإشكالية وإعداد خطة البحث.....39

المطلب الأول: مرحلة طرح الإشكالية.....39
المطلب الثاني: مرحلة تقسيم الموضوع(مرحلة إعداد خطة البحث).....46
المبحث الخامس: مرحلة تدوين أو تخزين المعلومات.....53
المطلب الأول: أشكال وأنواع التدوين 53
المطلب الثاني: طرق وأساليب تدوين المعلومات.....55
المبحث السادس: مرحلة تحرير أو كتابة البحث العلمي.....59
المطلب الأول: المقومات الأولية لكتابة البحث العلمي.....60
المطلب الثاني: المقتضيات الشكلية والفنية لكتابة البحث.....80
المبحث السابع: مرحلة الطبع والمناقشة.....102
المطلب الأول: مرحلة المراجعة والطبع.....102
المطلب الثاني: مرحلة المناقشة.....107
الفصل الثالث: السرقة العلمية.....109
المبحث الأول: المقصود بالسرقة العلمية.....109
المطلب الأول: أشكال السرقة العلمية.....110
المطلب الثاني: أسباب الوقوع في السرقة العلمية 111
المبحث الثاني: آليات مكافحة السرقة العلمية 112
المطلب الأول: التدابير الوقائية.....112
المطلب الثاني: التدابير الرقابية.....113
المبحث الثالث: إجراءات المتابعة ضد مرتكبي السرقة العلمية.....115
الفصل الرابع: التذكير بأهم المناهج العلمية.....117
المبحث الأول: المنهج التاريخي 117
المبحث الثاني: المنهج الوصفي.....118
المبحث الثالث: المنهج التجريبي.....119
المبحث الرابع: منهج دراسة الحالة 119
المبحث الخامس: المنهج الاستقرائي 120
المبحث السادس: المنهج الاستنباطي (التحليلي).....120

المبحث السابع: المنهج المقارن 121
الفصل الخامس: كيفية تحليل نص قانوني.....122
الخاتمة.....125
قائمة الملاحق 126
قائمة المصادر والمراجع 139

مقدمة:

يكتسي موضوع منهجية البحث العلمي أهمية بالغة علميا وعمليا ونظريا وتطبيقيا، ذلك أن دراسة المنهجية بمعزل عن المجال الفكري الذي تهيكله وتنظمه وتجسده في الإنتاج الفكري يتمثل في البحث العلمي باعتباره ثمرة جهد علمي ونتاج تطور معرفي لا تأتي بالنتائج المنتظرة ولا تتحقق الغاية المتوخاة منها، ولهذا فإن البحث العلمي ليس جمع للمعلومات المتنوعة وتكديسها في الكتب دون اعتماد منهجية، وإنما هو توظيف تلك المعلومات وفحصها وغربلتها وتصفيتها وترتيبها ويتم هذا بعمليتين الأساسيتين التحليلي والنقد، وما تؤدي إليه من خلق وإبداع علمي وفق للمنظور الحياة العملية المعاشة وفي سياق تطور المجتمع ومعالجة إفرازاته المختلة كل حسب اختصاصاته.

لهذا تكتسب منهجية البحث دون عن غيرها من المواد على أهمية كبيرة بالنسبة للبحوث العلمية، ويقصد بها الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل الوصول إلى نتائج معينة، وتكون هذه النتائج علمية مقنعة ومثبتة[1]، أو كما عرفتها دائرة المعارف البريطانية:" **بأنها مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينهض عليها لأي علم من العلوم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتبار طريقة للتفكير والبحث يعتمد عليها في تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول الظاهرة**"[2]، أو يمكن تعريفها:" **بأنها مجموع المناهج والتقنيات التي توجه إعداد البحث وترشد الطريقة العلمية، أي هي دراسة المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم الإنسانية**"[3].

من خلال التعريفات السابقة، يمكن الاستقرار على اعتبار أن منهجية البحث العلمي هي تلك الممارسات المنتشرة في مجال معرفة معينة، ويمكن اعتبارها قواعد اللعبة بالنسبة للبحث العلمي في

---

[1] علي مراح، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعلميا)، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، صفحة5.

[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، صفحة12.

[3] خيرة قداسي، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، محاضرات مكتوبة، ألقيت على طلبة السنة الثالثة دراسات سينمائية، كلية الآداب والفنون، قسم الفنون، دون سنة النشر، صفحة6.

ذلك المجال، فالمتعلم يعتمدها لكتابة بحثه، والمتمكن يعتمدها لتقييم بحثه أبحاث غيره، فهي المرجع التي يحتكم إليه الباحثون في أطوارهم[1].

رغم تعدد تعريفات المنهجية إلا أنه لا يمكن أن ننكر وحدة المنهجية باعتبارها الطريقة العلمية التي يتبعها العقل في دراسة أي مسألة أو مشكلة، إلا أن هذا لا يمنع من تنوع الأساليب والأدوات والتقنيات بحسب طبيعة الموضوع وخصوصياته، فضلا عن براعة وكفاءة الباحث باعتباره العنصر المحرك الفعال في تجسيد الفكرة وبلورتها، وبهذا المعنى فإن مصطلح المنهجية قد يختلط للدارس في هذا المجال مع المنهج، إلا أن هذا الفرض لا يمكن التسليم به، فلكلاهما مسار يختلف عن ثاني وإن كان الهدف واحد وهو الوصول إلى نتائج مثبتة علميا.

في حين يقصد بالمنهج الطريق أو المسلك (في مجال اللغة)، ويعرفه عبد الرحمان بدوي بأنه:" **الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي يهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة**"[2]، أو بمعنى آخر فهو "**ذلك الطريق أو الأسلوب الذي يختاره الباحث من بين عدة طرق وأساليب علمية بما يتناسب مع موضوع بحثه، وذلك لمعالجة إشكالاته وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج بشأنـــها**[3].

ومن خلال التمعن في هذه التعاريف، يمكن القول أن هناك مواطن تقترب فيه المنهجية من المنهج، بحيث يتفق كلاهما في وصف أعمال الباحث وتحليله وتفسيره، كما أن كلاهما يعملان على الإتيان بالجديد في المعرفة العلمية ويعملان على تنظيم وترتيب البحث العلمي.

إلا أن هذا التقارب لا ينفي أبدا وجود فوارق واختلاف بين هذان المصطلحان، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-تختلف المنهجية عن المنهج في كونها تهتم بالقواعد الأساسية للبحث العلمي وكيفية صياغته، والالتزام به قبل وأثناء البحث العلمي، مع تحديد الوسيلة التي يتم استخدامها للكشف عن الحقيقة، في

---

[1] عيسى حيرش، منهجية البحث العلمي في العلوم الإدارية حسب المقاربة الاستنباطية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، صفحة65.

[2] عبد الجليل طواهير وبلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر2020، صفحة23.

[3]سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2019، صفحة115.

حين أن المنهج يقتصر على الطريق التي تكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية، وبهذا تكون المنهجية أشمل من المنهج.

-تعتبر المنهجية معيارية ومشتركة بين كافة العلوم، في حين يتغير المنهج من علم إلى آخر.

-تعتبر المنهجية جملة من القواعد الثابتة التي ينبغي على الباحث التقيد بها، أما المنهج فعادة ما يكون مرتبطا بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج[1].

وبالتالي يمكن القول، أن المنهجية هي تفاعل عمليات مركبة، تتصهر فيها عمليات فكرية ذهنية وآليات تقنية فنية وخطوات عملية تطبيقية، وكل ذلك يقوم به الباحث الذي يجسد هذه العمليات في نظام متناسق من أجل الوصول إلى نتائج معينة، وتستند المنهجية على خطوات الأساسية التالية:

1. الملاحظة: هي أول العناصر التي تقوم عليها منهجية البحث، ولها وظيفتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أنها تقدم البيانات التي تساعد في عملية صياغة الأولية للفرضيات سواء عن طريق الملاحظة المباشرة أو بمراجعة التراث المعرفي المحصل، أما ثانيها وهي استخدام المناهج لجمع البيانات حول الفرضيات بهدف التحقق منها.

   لهذا وجب أن تتسم الملاحظة بالدقة والشمولية لجميع جوانب الموضوع، كما يجب أن تتصف بالموضوعية بعيدا كل البعد عن الأحكام القبلية أو المعتقدات المكتسبة.

2. صياغة الفرضيات والمسلمات: وتتمثل هذه الخطوة في صياغة جملة من الفرضيات لبداية البحث وتوجيه مساره، والتي تكون عادة تفسيرات أولية للمشكلة محل البحث وتعتمد أساسا هذه المرحلة على البيانات والمعلومات المتوفرة حالا، وقد ترجح كفة بعض التفسيرات عن باقي الفرضيات إلا أنه وجب الاعتماد على أكثر الفرضيات ملائمة لغرض البحث[2].

   أما المسلمات فهي استنتاجات أو مفاهيم أو مبادئ أو عبارات يقبل الجميع بصدقها دون الحاجة لوضع البراهين والاثباتات لها، فهي لا تحتاج إجراء التجارب العلمية لإثباتها، كما انها لا تقبل الدحض أو محاولة نفيها[3].

   لهذا فالفرضيات والمسلمات هي استنتاجات تكمل بعضها للوصول إلى نتائج مقصودة.

---

[1] خيرة قداسي، المرجع السابق، صفحة6-7.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة43-44.

[3] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، منهجية البحث العلمي(في الشريعة والقانون)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013-2014، صفحة76.

3. التحقيق: تعتمد عملية التحقيق على أربع عمليات أساسية مختلفة ومترابطة تتمثل في: جمع المادة العلمية، تحليل وتفسير هذه المعلومات، الوصول إلى نتائج مثيرة، تعميم هذه النتائج، وتقوم عملية التحقيق على أساسين هما الأدوات والباحث، لهذا يجب الاعتماد على الأدوات الصحيحة والملائمة لجمع المعلومات بطريقة صحيحة وتحليلها بما يتوافق مع الحقائق الفعلية الراهنة وليس كما يتصورها الباحث[1].

وهنا يبرز دور وشخصية الباحث في التأثير على سير عملية البحث من أجل الوصول إلى نتائج معينة، لهذا وجب عليه أن يكون له تصور علمي للفرضيات، وقدرة على تحليل وتصنيف المعلومات واختيار الأدوات الملائمة للقيام بكل ذلك، ولا يمكن أن يتم إلا إذا كان للباحث قدرة على التمييز والانتقاد والتنظيم والموضوعية[2].

وفي الأخير، يمكن الإشادة بأهمية المنهجية في مجال العلوم بصفة عامة، والعلوم القانونية بصفة خاصة، باعتبارها تجسيد لعدة أدوات في آن واحد، بحيث:

- ❖ تعتبر المنهجية أداة فكر وتفكير وتنظيم: تعتبر المنهجية وسيلة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم العملي.
- ❖ تعتبر المنهجية أداة عمل وتطبيق: تساعد المنهجية في تزويد الدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها، وكدا تقييم نتائجها والحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل.
- ❖ تعتبر المنهجية أداة تخطيط وتسيير: تعتبر المنهجية أداة لتزويد الدارسين أو الباحثين خاصة في المجالات الفكرية بأدوات وتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة والفعالة إزاء المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم[3].

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة45.

[2] عبد الحليم عمار غربي، منهجية البحث العلمي(في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية)، الطبعة الثانية، مطبوعاتKIE Publications، دون بلد النشر، 2019، صفحة23.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة11-12.

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي ضرورة حياتية سواء في حياة الأفراد وفي قيام الدول، فبالعلم والمعرفة تنهض الأمم وتزدهر، لهذا فإن الوصول إلى العلم والانتفاع به يستوجب البحث[1]، ويقصد بالبحث محاولة اكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا متكاملا بذكاء وإدراك، لكي تسير الأمم في ركب الحضارة العالمية، وتساهم فيها مساهمة حية وكاملة[2].

وعلى هذا الأساس، فإن البحث العلمي هو المحرك الرئيسي لكل تقدم في كافة المجالات، ولولاه لما توصلت الدول إلى نشهده من تطور في جميع المجالات، لهذا تحاول الدول جاهدة مؤخرا بصب جل اهتمامها على تشجيع البحوث العلمي والباحثين في جميع الميادين. لهذا سنحاول التعريف بالبحث العلمي ، ثم تبيان أهداف وفوائده، وأخيرا سنتطرق إلى أهم تقسيمات البحوث العلمية.

المبحث الأول: تعريف البحث العلمي

كما قلنا سابقا، أن البحث هو حكر على الإنسان العاقل، وهو تشمل ثلاث مراحل، مرحلة التفتيش والتنقيب، وثانيها التصنيف والتنظيم وهو يفترض الحصول على شيء ما نتيجة ما، وهي تحتاج إلى تأطير وترابط وتسلسل منطقي، وثالثا التحليل والتطبيق وهي مرحلة الخروج باستنتاجات انطلاقا من المعطيات المتوفرة، إلا أن هذه المراحل لا يمكن أن تجدي نفعا لولا إتباع الطريق الصحيح في كل المراحل والمقصود هنا المنهجية، لهذا يحتاج الباحث إلى المنهجية الصحيحة ليكون البحث علميا، وتكون النتائج حقيقية وقيمة، أما إذا لم يعتمد أي منهجية فلن تكون هناك نتائج من الأساس، وإن توصل إلى نتيجة صحيحة، فإن وصوله يكون محض الصدفة، والصدفة لا تحتاج إلى بحث علمي أصلا[3].

---

[1]عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، صفحة1.

[2]عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة 1، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004، صفحة 17.

[3]عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله (تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني)، دار الشروق، رام الله، فلسطين، 2012، صفحة19-20.

لهذا ستناول في هذه النقطة تحديد مفهوم البحث العلمي، ثم ننتقل إلى تبيان أهمية البحوث العلمية.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

البحث العلمي هو مصطلح مركب ينتج عن تفاعل كلمتين(البحث) و(العلمي)، هذا الاقتران بينهما يحمل في طياته معنيين، المعنى الأول وهو أن البحث يتم في مجال العلم وليس الفن أو التنقيب عن الآثار مثلا، أما المعنى الثاني فهو التعامل مع المعرفة الصحيحة بطريقة منظمة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو تثبيت حقائق قديمة[1]، ولقد حضي هذا المصطلح المركب بعدة تعريفات، والتي حاولت وضع تعريف شامل وجامع لها، ولعل أهمها:

حيث عرفه قاموس "أكسفورد" بأنه: "التحقق المنهجي للأفكار والمعلومات ودراستها من أجل الوصول إلى استنتاجات جديدة."[2]

كما عرفه البعض الآخر بأنه:" التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها." [3]

وفي تعريف آخر للبحث العلمي:" هو عملية جمع بيانات منظمة ودقيقة وموثقة بأدلة بهدف اكتشاف معلومات جديدة أو استكمال معلومات ناقصة أو تصحيح معلومات سابقة على أن يتقيد الباحث بإتباع خطوات علمية معتمدة وأن يختار المنهج والأدوات والوسائل اللازمة للبحث وجمع المعلومات مرورا بالفرضيات وصولا إلى نظريات محكمة يمكن تعميمها على المجتمع بعد التحقق من أهداف إجراءات البحث ونتائجه بالطرق العلمية المقبولة."[4]

ومما سبق، يمكن أن نجمل بعض النقاط المشتركة بين هذه التعاريف لتحديد مفهوم للبحث العلمي، وهي كالآتي:

-البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق.

---

[1] نفس المرجع، صفحة 14.

[2]سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة16.

[3]عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، صفحة12.

[4] رؤوف منصوري، ملخص المحاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، محاضرات كتابية، ألقيت على طلبة الماستر السنة الأولى تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2"محمد لمين دباغين"، 2020-2021، صفحة8.

-البحث العلمي هو عبارة عن تطويع الأشياء والمفاهيم، والرموز.

-البحث العلمي هو أداة لكشف المعلومات أو العلاقات الجديدة، كما أنه يهدف إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات المتاحة.

-البحث العلمي يتطلب لإنجازه إتباع خطوات المنهج العلمي الصحيح(من ناحية اختيار الطريقة المناسبة والأدوات اللازمة ذات الصدق والثبات)[1].

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي وأهدافه

يمتاز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها من التعاريف السابقة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ البحث العلمي هو بحث منظم ومضبوط.
- ❖ البحث العلمي هو بحث هادف(أي ينطلق من فكرة ليصل إلى هدف أو عدة أهداف معينة).
- ❖ البحث العلمي هو بحث تجريبي (أي أنه قابل للتجربة والتحقيق في أي وقت).
- ❖ البحث العلمي هو بحث قابل للتعميم(أي يمكن تعميم نتائجه على جميع الظواهر المشابهة)[2].
- ❖ البحث العلمي هو بحث احتمالي(أي أن كل ما تقدمه البحوث العلمية من معرفة واستنتاجات توصف بأنها احتمالية أو ترجيحية، وليست يقينية أو مطلقة، فكل بحث يخبرنا عن احتمالية صحة المعارف المقدم فيه ضمن حدود معينة ويترك مجالا للخطأ أو الصحة بدلالات إحصائية معينة[3].
- ❖ البحث العلمي هو بحث مرن يتقبل النقد البناء.
- ❖ البحث العلمي هو بحث دقيق وموضوعي ومنطقي.
- ❖ وأخيرا، فإن البحث العلمي يقوم على الأمانة العلمية[4].

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة15.

[2] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، صفحة9.

[3] راشدي القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 2012، صفحة 40.

[4] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة27.

وعليه، إذا اشتمل البحث العلمي على هذه الخصائص، فأنه يحقق الغرض الرئيسي من وجوده هو الوصول إلى الحقائق والأشياء والظواهر ومعرفة سر العلاقات التي تربط بينها أو بينها وبين ظواهر أخرى في نفس السياق سواء كانت هذه الظواهر اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية ...أو غيرها، ومن هنا تبدو أهمية البحث العلمي فيما يلي:

-البحث العلمي هو أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم العلمي وتطوره ومساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه[1].

-محاولة التنبؤ بما سيكون عليه حدث معين في المستقبل.

-التحكم في العوامل التي تحكم الظواهر والتي تؤدي إلى وقوعها أو منعها[2].

-تنمية روح الاستنتاج العقلي وحضور البديهية، ونشر روح الابتكار والإبداع لدى الباحثين، فالتقليد والجمود هو أساس تحنيط العلم.

-رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير بأسلوب منتظم وصحيح[3].

المبحث الثاني: أنواع البحوث العلمية

تتنوع البحوث بالنظر إلى الزاوية التي ينظر منها إليه، فتصنف حسب الغرض (نظرية وتطبيقية)، أو حسب منهج التفكير، أو بحسب الغاية التأهيلية أو الأكاديمية (أثناء مرحلة التدرج وبحوث الدراسات العليا، بحوث من نوع آخر[4].

المطلب الأول: البحوث بحسب طبيعتها (نظرية وتطبيقية)

يقصد بالبحوث العلمية النظرية: هي تلك البحوث التي تستهدف الوصول إلى المعرفة وتطوير العلوم مما يزيد في تراكم التراث المعرفي المتوارث عبر الأجيال، والغرض الأساسي منها هو

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذبيبات، المرجع السابق، صفحة23.

[2] فتيحة عوالي، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، محاضرات مكتوبة، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2"علي لونيسي"، 2020-2021، صفحة8.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة6.

[4] انظر الملحق رقم01، صفحة127

التوصل إلى حقائق ونظريات علمية جديدة، فالبحوث العلمية النظرية تهدف إلى إحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها بغض النظر عن التطبيقات العملية لها[1].

أما البحوث العلمية التطبيقية: فهي تستهدف المعرفة من أجل تحقيق وابتكار حل معين ومقبول للقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع والتي يعاني منها، فالقيمة الحقيقية للبحوث التطبيقية هي حل للمشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وزيادة الإنتاجية في المجالات التطبيقية كالزراعة والصناعة، الوصلات...إلخ[2].

المطلب الثاني: البحوث من حيث منهج التفكير

تدخل ضمن هذه الطائفة العديد من الأنواع، والتي يمكن تصنيفها بالاستناد على المنهج المتبع في إعداده، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-البحوث الوصفية: تهدف هذه البحوث إلى وصف الظواهر أو أحداث معينة، وجع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظاهرة الخاصة بها وتقرير حالتها، كما توجد عليها في الواقع، ولا تقف عند هذا الحد الوصف بل تتعداه إلى تقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي يتناولها البحث.

-البحوث التاريخية: تهتم هذه البحوث بدراسة مشكلة البحث من خلال الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة بالاعتماد على المنهج التاريخي، وتهدف إلى وصف وتسجيل الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي واكتشاف تعميمات تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بأحداث ووقائع في المستقبل[3].

-البحوث الميدانية: وهي بحوث تهتم بدراسة مشكلة البحث أو الظاهرة المراد التقصي عنها عن طريق جمع المعلومات من المؤسسات والوحدات الإدارية، ويقوم هذا البحث عادة على الاستبيان أو المقابلة بالاعتماد على المنهج المسحي.

-البحوث التجريبية: تهتم هذه البحوث بدراسة مشكلة البحث من خلال التطبيق على عينة تجريبية بالاعتماد على المنهج التجريبي والقائم على الملاحظة واقتراح الفرضيات والتجربة الدقيقة المضبوطة للتحقق من صحة هذه الفرضيات[4].

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة66.

[2] نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر،2021، صفحة67.

[3]سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة31.

[4] نفس المرجع، صفحة32.

المطلب الثالث: البحوث من حيث الغاية التأهيلية(أثناء مرحلة التدرج وبحوث الدراسات العليا)

هو نوع يجمع بين جميع الأنواع السابقة كونه يعتمد على الحقائق والطرق التي تساهم في حل المشكل المطروح ثم اختيار النتائج، والتأكد من أن ما وصل إليه الباحث من نتائج المتفقة مع جميع الحقائق المتوفرة عن الموضوع، فبالإضافة إلى أن البحوث تختلف باختلاف أهداف المتوخاة منها، فهي تختلف أيضا باختلاف حجم الأبحاث وطولها أو قصرها، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات:

أ-البحث القصير: ويطلق عليه أيضا ب"البحث التدريبي"، وهو عبارة عمل يطلبه الأستاذ من الطالب خلال الفصل الدراسي ويكون الهدف منه تدريب الطالب على استعمال الوثائق والكتب الموجودة في المكتبة، وإظهار قدرته على جمع وترتيب المعلومات، ثم تحليلها واستخلاص النتائج بحيث يتراوح عدد صفحاتها 20 و40 صفحة مطبوعة على جهاز الكمبيوتر[1].

ب-رسالة الماجستير(شهادة الماستر): وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا، ويعتبر جزءا أساسيا من المواد التي يصبو فيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا والحصول على هذه الشهادة الجامعية، ويناقش هذا البحث أمام لجنة من الأساتذة، ولابد أن يكون البحث عبارة عن دراسة جديدة وجدية ولم يتم التطرق إليها سابقا[2].

ج-أطروحة الدكتوراه: وهي عبارة عن بحث شامل ومتكامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات العلمية والمعترف بها، وفي العادة لا يمكن كتابة الأطروحة إلا بعد النجاح في دراسة المواد العلمية اجتياز امتحان والنجاح فيه عندها يحصل الطالب على لقب مرشح للدكتوراه ويبدأ في كتابة أطروحته وخلال مناقشة الأطروحة.

ويجب على الباحث أن يثبت أن بحثه أصيل وجديد ويساهم فعليا في مجال اختصاصه، وفي هذه الحالة يكون الطالب على الاطلاع بكل الكتب والدراسات والمقالات العلمية المتعلقة بالموضوع[3].

---

[1]عمار بوحوش ومحمد محمود الذبيبات، المرجع السابق، صفحة21.

[2]عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة13.

[3]عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي(دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية)، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة، الاسكندرية، 1996، صفحة26.

المطلب الرابع: أنواع أخرى من الكتابات البحثية

هنالك بعض الأعمال والكتابات لا ترقى إلى درجة البحوث السالفة الذكر، إلا أنه تستخدم لإنجازها منهجية علمية مما يقربها من مصاف البحوث العلمية، ويمكن ذكر أهمها:

-المقالات العلمية المتخصصة:

الأصل في المقالة، سواء نشرت في دورية أو مجلة علمية، أنها تقتصر على عرض معلومات علمية في مجال معرفي معين، وتتخذ هذه الأخيرة شكل دراسات حديثة وقصيرة غالبا ما تكون حول فكرة أو مسألة تحتاج إلى تنظيم ويعني بها الباحث، ويعنى فيها الباحث بإتباع منهجية علمية سليمة من أجل إبراز هذه المشكلة على أرض الواقع واقتراح حلول تتميز بالأصالة والجدة لإثراء المعارف والعلوم[1].

-التقارير:

وهي عبارة عن تجميع للمعلومات وبيانات ووقائع معينة ثم عرضها بطريقة سلسة وعلمية ولا بأس من الاستناد على بعض أصول البحث العلمي، إلا أن هذا العمل في حقيقة الأمر لا يرقى إلى مصاف البحث العلمي الحقيقي لتخلف صفة الحداثة والجدة والاجتهاد الفكري لمعده[2].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة16.

[2] نفس المرجع، صفحة16.

الفصل الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

تخضع عملية إعداد بحث علمي سليم إلى إتباع عدة طرق وأساليب علمية وعملية صارمة، وجب على الباحث إتباعها والتقيد بها للوصول إلى نتائج علمية موضوعية فعالة، ولما كانت عملية إعداد البحث العلمي تعتمد على العديد من الخطوات التي ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا يصعب الفصل بينها أحيانا، بحيث تشكل مجموعة خطوات متناسقة ومترابطة تكمل بعضها البعض، بالرغم من اختلاف الباحثين في عددها وترتيبها، إلا أن هناك اتفاقا عاما على هذه الخطوات الرئيسية لإعداد أي بحث علمي سليم، كما أن هذه الخطوات ليست تحكمية على سبيل الحصر والترتيب، فيمكن تقديم خطوة على أخرى، ففي النهاية هذه الخطوات متفاعلة ومترابطة وتخدم بعضها البعض لإنتاج عمل علمي هادف يسهل مناقشته، وتحديد النتائج المراد الوصول إليها أو محاولة إثباتها.

ولما كانت هذه الخطوات لا تخضع لصرامة شكلية بقدر ما تهدف إلى تحقيق الفاعلية والموضوعية في إنجاز البحث العلمي، فإن هذه الخطوات تعتبر أساسية وضرورية لإنجاز أي بحث علمي سليم، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي[1]:

-مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث العلمي.

-مرحلة جمع المصادر والمراجع.

-مرحلة القراءة والتفكير.

-مرحلة تقسيم موضوع البحث.

-مرحلة تدوين أو تخزين المعلومات.

-مرحلة الكتابة والصياغة.

-مرحلة الطبع والمناقشة.

المبحث الأول: مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث

تعتبر مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث من أولى خطوات إعداد أي بحث علمي، إذ يجب على الباحث أن يكون على أتم الاستعداد الشخصي لهذا النمط من الدراسة، كما وجب عليه أن تكون له الرغبة في إعداد بحث علمي أكاديمي مختلف عن تلك المحاولات التي كان ينجزها خلال

[1] انظر الملحق رقم 2، صفحة 128.

مساره الدراسي، ذلك أن إنتاج بحث علمي جيد هو عملية شاقة تحتاج إلى ساعات طويلة يبذلها الباحث في جمع وتمحيص البيانات، بجانب التركيز الدائم على موضوعه بدهن فاحص، لهذا وجب أن تتوفر في الباحث الراغب في إنجاز البحوث العلمية "**الموهبة**" ، فالقدرة على الخوض في غمارها صفة تمنح لبعض الناس دون غيرهم، فلا يكفي جمع المادة العلمية وترتيبها، بل يتطلب الأمر التفسير والتحليل، والنقد وهو الأمر الصعب في إعداد البحوث العلمية، لهذا تعد المراحل الأولى لإعداد البحوث العلمية جد مهمة كونها ستكشف عن مدى قدرة الطالب على الخوض في هذا المضمار.

ولما كان أمر إعداد البحث ليس بالأمر الهين، فيستحسن على الباحث أن يستعد له جيدا، وأن يختار بتمعن الموضوع المراد دراسته، وفيما يلي توضيح ذلك:

المطلب الأول: مرحلة الاستعداد لإنجاز البحث العلمي

البحث العلمي هو جهد إنساني متصل يتطلب من الباحث أن يقوم بمسح جهود الباحثين السابقين، والإشارة إليها والإضافة عليها والتمهيد للباحثين اللاحقين مستقبلا، وهنا ضرورة أن يشير الباحث إلى نتائج غيره في المجال، فيعتمدها ويبني عليها أو ينتقدها ويظهر عيوبها[1]، فعملية البحث ليس بالأمر الهين على ما يبدوا، لهذا وجب على الطالب الراغب في انجازه، أن يعد له العدة، ويتحقق الاستعداد بتوفر ثلاث مقومات، وهي:

- ❖ الرغبة الشخصية أو النفسية.
- ❖ القدرات العلمية للطالب.
- ❖ المهارات الشخصية للباحث.

الفرع الأول: الرغبة الشخصية أو النفسية

يتعين على الباحث أن تكون له رغبة حقيقية وصادقة في إعداد البحث العلمي، وليست فقط نزوة نفسية أو ميلا عاطفيا يعصف به القلق وعدم النضوج النفسي، فإعداد البحث العلمي مرحلة علمية شاقة يترتب عليها الاجتهاد والمثابرة، وليس ذلك من باب التعجيز، وإنما تشخيص لحالة أخذ الأمور

[1] رشيدة قواسمي، أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم933 في الجامعة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد2، سبتمبر2020، صفحة136.

بجدية كافية وتحمل أية آثار لها(كالخسائر المادية، والعزوف عن النشاطات الأسرية، والإجهاد العقلي والنفسي والعصبي...) [1].

إذ تعد الرغبة والميول الشخصي من أبرز أسباب اختيار موضوع البحث، ومن أهم شروط نجاحه أيضا، نظرا لأن الاستعداد النفسي هو المحفز الأول لإنجاز أي بحث والمضي فيه قدما مهما كانت الصعاب[2].

الفرع الثاني: القدرات العلمية للباحث

يستدل عادة على القدرات العلمية للباحث من علامات نجاحه في المواد الدراسية ومعدل تخرجه السنوي، ويعتبر هذا المعيار شكلي يعطي انطباع أوليا حول تفوق الباحث من عدمه رغم أن مبادئ العدالة والإنصاف تقتضي أن يدعم المرء نفسه، فإذا تحقق من وجود كفاءة عقلية لديه والمتمثلة في القدرة على التأمل والتحليل والمقارنة، فيمكن القول أن للباحث القدرة العلمية على اجتياز الدراسات العليا[3].

فالقدرة العلمية تعني أيضا الطاقة العقلية من إدراك أسباب البحث واستخراج النتائج دون الاعتماد على ما دُون في الكتب الفقهية، أي القدرة على التأمل والتحليل والنقد والتفسير والمقارنة، وتقاس القدرات العلمية للباحث أيضا بالنظر إلى المكنة اللغوية التي يتمتع بها[4]، فكلما كانت حصيلة الباحث اللغوية جيدة ساعده ذلك الكتابة الجيدة والإتيان بأسلوب جديد متماسك، كذلك يجب على الباحث أن يستغل قدرته اللغوية في الوصول إلى غرضه أو هدفه دون لف أو دوران، حريصا أن يعبر أفكاره ببساطة دون حشو، متمكنا من الاختصار المركز الواضح المفيد[5].

---

[1] عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني(الجوانب الشكلية والموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين، الطبعة الخامسة، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2015، صفحة39.

[2] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص43.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة30-31.

[4] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، صفحة38-39.

[5] ناهد حمدي أحمدي، مناهج البحث في علوم المكتبات، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979، صفحة61.

الفرع الثالث: القدرات الشخصية أو المهارات الشخصية للباحث

ظهر مما سبق، أن القدرات العلمية واللغوية مفيدة وضرورية للباحث من حيث تكوينه المعرفي والعلمي، غير أن هذا ليس كافيا لبناء شخصية الباحث، فمن الضروري أن تتوفر فيه عدة مهارات شخصية ومجموعة من الصفات، التي تأهله لإنتاج أكاديمي وعلمي رصين ذي مصداقية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتوافر ما يلي:

أولا: يجب على الباحث أن تتوفر فيه المهارات النفسية للمضي في إعداد بحث علمي سليم، وتأخذ هذه الأخيرة في الواقع، الصور التالية:

- ❖ الصبر والمثابرة والأناة(وجب على الباحث أن يتحلى بالصبر وبالتأني وبطول النفس وألا يتعجل النتائج أو أن يبحث عن أسباب ومبررات لنتائج مسبقة)[1].
- ❖ قبول التوجيه والنقد الذاتي(ينبغي على الباحث أن يتصف بروح التواضع العلمي، فعليه انجاز بحثه بتواضع دون الإفراط في الثقة بالنفس، بعيد عن تحقير آراء الآخرين أو التنزيل من أصحابها)[2].
- ❖ الشجاعة في النقد الموضوعي والشك المنهجي والعلمي(يتعين على الباحث أن يتصف بروح النقد وأن ينمي باستمرار هذه الملكة لديه، فلا يقبل كل ما يقرأ دون تأمل، بل عليه أن يحلل كل حدث تحليلا نقديا حتى يستطيع الوصول إلى أكثر الآراء ترجيحا وإقناعا دون تحيز وبصفة موضوعية تامة)[3].

* ومن جهة أخرى، ينبغي على الباحث أيضا أن يمتلك مهارات عقلية تسهل عليه فهم الظواهر المراد البحث عنها، وتتجسد هذه المهارات في العديد من الصور، يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ اتساع الأفق العقلي للباحث وتفتحه(ويقصد تحرر العقل والتفكير من التحيز والجمود والإصغاء إلى أراء الآخرين مع ضرورة احترامها).
- ❖ الاعتقاد بنسبية الحقائق العلمية(فالحقائق مهما كانت مثالية تبقى نسبية إذ يمكن مراجعتها أو تغييرها في ظروف ومعطيات جديدة).

---

[1] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، مناهج البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية–البحث التاريخي أنموذجا، الطبعة الأولى، رؤى للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2007، صفحة36–37.

[2]عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة34–35.

[3]عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة39–40.

- ❖ توخي الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام(أي فحص المعلومات وتدقيق الأدلة من مصادر متعددة ومختلفة موثوق بها، وتجنب التسرع في إطلاق الأحكام والقرارات، تجنب الوصول إلى نتائج لم تدعمها أدلة وملاحظات دقيقة كافية)[1].
- ❖ التمكن من بعض اللغات الأجنبية.

*وأخيرا، يعتبر البحث العلمي جهد مستمر لفترات طويلة، لهذا يتطلب الأمر مجموعة من المهارات الإدارية، للتحكم في الموضوع وإنجازه في الآجال المحددة له، وتأخذ هذه المهارات الأشكال التالية:

- ❖ التخطيط لإدارة الموارد الزمنية وتنظيمها وفق المدة المخصصة لإنجاز البحث العلمي.
- ❖ تقويم القدرات الذاتية سواء عقليا أو ماليا وزمنيا لغرض إكمال المهمة العلمية والبحثية وفقا للأهداف المرسومة[2].
- ❖ القدرة على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها المتعددة والمتنوعة (ويقصد بها أن يتمتع الباحث بصحة جيدة للقيام بالتنقل والبحث، لذلك وجب عليه اختيار موضوع يلائم ظروفه الصحية) [3].

المطلب الثاني: اختيار موضوع البحث

إن الرغبة الصادقة في إعداد البحث لا تكفي وحدها، بل يجب على الباحث أن يوفق في اختيار موضوع البحث، لهذا يؤكد بعض الباحثين في هذا المجال وبحق: "إن الاختيار الموفق للموضوع هو نصف البحث..."[4]، لهذا يتعين على الباحث أن يعثر على موضوع شيق وجديد، يتفق مع ميوله ورغباته، فغموض الموضوع المراد دراسته وعدم استقرار رأي الباحث على موضوع معين يحظى باهتمامه، يترتب عليه عدم إلمام الباحث بالموضوع وقلة حماسه للقيام بالتحري والتقصي عنه، الأمر الذي يثير العديد من المسائل العلمية لاحقا، والتي سوف تحدد في الأخير مدى نجاعة الطالب في اختياره لهذا الموضوع دون غيره، ذلك أن من يحسن البداية يحسن النهاية، لهذا فاختيار موضوع البحث لا يأتي من العدم، بل يجب أن يخضع الأمر لجملة من الضوابط والمقومات التي قد تساهم في إنجاع عملية اختيار موضوع جدي وأصيل للبحث، وفيما يلي إجمالها هذه الضوابط:

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة62-63.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص40-41.

[3] محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020، صفحة98.

[4]عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة41.

- ❖ شروط اختيار موضوع البحث.
- ❖ معايير اختيار موضوع البحث.

الفرع الأول: شروط اختيار موضوع البحث

إن فشل أغلبية البحوث العلمية يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق في تحديد موضوع البحث بشكل واضح، رغم ذلك لا يوجد قاعدة ثابتة معتمدة لاختيار موضوع البحث، إلا أن هذا لا يمنع من وضع بعض التوجيهات والإرشادات، التي قد تساعد الباحث في اجتياز هذه المرحلة بنجاح، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

- ❖ التريث والصبر في اختيار موضوع البحث، إذ لا بد على الباحث أن يأخذ وقته وألا يتسرع في اختيار موضوعه، فقد أثبت التجربة أن الحماس الزائد لدى الباحث وتسرعه أثناء مرحلة اختيار أثناء مرحلة اختيار موضوع البحث قد تؤدي إلى عدم التوفيق في انجازه، مما قد يلجأ العديد من الباحثين إلى تغييره بعد مدة طويلة، مما قد يتسبب في اهدار الوقت والجهد[1].
- ❖ التفكير مليا والإقبال على القراءة والاطلاع، مادام أن الاختيار يأتي في العديد من المرات صدفة عبر القراءة أو الحوار أو المناقشة، كما يمكن أن تتولد الأفكار في العديد من الأحيان من مثلا:

*المشكلات المقترحة للدراسة التي لم يصل إليها الباحثون إلى حلول[2]، والتي يمكن للباحث الاطلاع عليها من خلال الرسائل والأطروحات، والمقالات العلمية المنشورة، ومن تقارير البحوث، كما يمكن الحصول عليها من الإحصائيات وآراء الخبراء المتخصصة، أو التكليف من جهة معينة[3].

*التطبيق العملي يمكن أن ينتج العديد من المشكلات التي تحتاج إلى دراسة[4].

---

[1] نفس المرجع، صفحة42-43.

[2] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2016، صفحة77.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، الصنعاء، الجمهورية اليمنية، 2019، صفحة87-88.

[4] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة77.

- ❖ الوعي ببعض المنزلقات التي قد تؤدي إليها الاختيارات السيئة، فاختيار موضوع واسع ربما انتهى بصاحبه بالضياع، والعكس قد يجئ الموضوع ضيقا محدود الآفاق، مما قد يصيب الباحث بالإحباط واليأس[1].
- ❖ ضرورة التمييز بين البحث والرسالة العلمية، الرسالة العلمية هي بحث علمي معد للحصول على درجة علمية من الدرجات التي تؤهله إلى الدراسات العليا بدرجاتها وأنواعها المختلفة، إذ أن كل بحث علمي معد تحت إشراف أستاذ جامعي للحصول على درجة أكاديمية تسمى: الرسالة العلمية، وهذا ما يميزها عن البحث العادي والذي يقوم به الباحث من تلقاء نفسه، أو حتى يقوم به الأستاذ الجامعي لأغراض الترقية العلمية[2].

الفرع الثاني: معايير اختيار موضوع البحث

لا يملك الباحث الحرية المطلقة في اختيار موضوع البحث، إنما يجب أن يكون الموضوع ذو بعد نظري، أي يجب أن يكون هذا الموضوع قد تم دراسته وتحليله، أما الموضوعات التي لم يتطرق إليها أي باحث من قبل، فقد يجد الباحث فيها طريقا وعرا ومرهقا يصعب شقه خاصة في بداية مشواره العلمي، لهذا وجب الأخذ بعدة اعتبارات عند اختيار موضوع للبحث، ومن المعايير المؤثرة على حسن الاختيار، العناصر التالية:

- ❖ حداثة الموضوع وأصالته ومدى الإضافة العلمية(يجب أن ينطوي موضوع البحث على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، أي أن يكون جديدا نوعا ما مبتكرا، متجنبا البقاء في نطاق الموضوعات التقليدية، بحيث كلما توافر هذا المعيار كلما اتسم البحث بالأصالة والجدة، فمن واجب الباحث الابتعاد عن المواضيع المستهلكة من قبل، لأن البحث فيها سيؤدي إلى نتائج معروفة أصبحت من المسلمات، كما عليه أيضا تجنب المواضيع المتعلقة بالنظريات العامة)[3].
- ❖ أهمية وقيمة موضوع البحث العلمي[4](يترجم هذا المعيار في أرض الواقع من خلال نقطتين أساسيتين، وهما: الأهمية العملية والعملية من وراء احتيار موضوع البحث، فتتعلق الأولى

---

[1] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة46.

[2] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، صفحة42.

[3]محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة91-92.

[4]كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة98.

بالإضافة العلمية التي ستضيفها الدراسة للمعرفة الإنسانية، بينما تتعلق الثانية بالحلول العملية التي ستقدمها للظاهرة أو الإشكالية محل الدراسة)[1].

- ❖ يجب أن يكون موضوع البحث مواكب لتطورات الحياة الاجتماعية مرتبطا بالمشاكل التي يعيشها المجتمع(حيث يحاول الباحث من خلال دراسته تسليط الضوء عليها وايجاد حلول لها، لذلك فمن الأحسن أن يبتعد الباحث عن المواضيع التي ليس علاقة مباشرة بالواقع العملي الوطني، كما ينصح بالابتعاد عن الصفة الفردية أو الموضوعات النظرية المجردة التي لا أساس لها في الواقع[2]، لذلك تتحدد قيمة البحث العلمي بما مدى سعيه لعلاج المشاكل والظواهر التي يعاني منها المجتمع[3]).
- ❖ أن يكون موضوع البحث دو نطاق محدود وأبعاد واضحة(من المستحسن أن يكون موضوع البحث محددا تحديدا علميا صارما، دقيقا وواضحا، فالموضوعات العامة تشتت جهد الباحث وتصعق قدراته على التحليل والابتكار، وفي نفس الوقت يجب ألا يكون موضوع البحث ضيقا جدا ومحدودا جدا إلى الدرجة التي قد تؤدي أن يفقد مقوماته الأساسية كموضوع، فضلا عن فقدانه أهميته وحيويته وانعكاساته التطبيقية، إنما يجب أن يكون وسطا بين النقيضين[4].

فأحيانا يختار الباحث موضوعا براقا ومثيرا، إلا أنه يصطدم بندرة المراجع والمصادر، مما قد يسبب له تضييع وقته وجهده في دراسة لن يكتب لها النجاح.

- ❖ يجب على الباحث اختيار موضوع يتوفر على قدر معين من المراجع أو الوثائق العلمية، فالقيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع وتنوعها، وتختلف الموضوعات المطروحة للبحث لدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها[5].
- ❖ معيار التخصص(يجب على الباحث اختيار عنوان يتوافق أو يتناسب مع نطاق تخصصه الدراسي أو بأحد فروع تخصصه، فالتخصص يوفر للباحث الخبرة والمعرفة بالإنجازات

---

[1] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة93.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة45.

[3] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة94.

[4] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة56.

[5] سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مقدمة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق للتعليم الأساسي، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، صفحة22.

السابقة، والمشكلات التي تمت دراستها، وتلك التي تحتاج إلى دراسة وتحليل، كما تُوفر له القدرة على التحكم في مجريات البحث وتطوراته.

كما لا مانع من اختيار الباحث لموضوع بحثه ضمن نطاق عمله أو وظيفته، خاصة إذا كان يهدف من إنجاز عمله هو تعميق معارفه وتحسين أدائه، ورفع مستوى إنتاجيته[1]).

- القدرة على القيام بالبحث(إن الأساس الأول في البحث هو قدرة الباحث على تحمل مسؤولية إعداد بحث علمي سليم، وهذه المكنة تحتاج إلى دعائم تقوم عليها شخصية الباحث الناجح القادر على اضطلاع بأعباء البحث، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

-القدرة العلمية والعقلية للباحث(ويقصد بها أن يكون الأخير مؤهلا علميا وعقليا لإنجاز البحث، متجردا من الأهواء والميول الشخصية والأحكام المسبقة التي تشوه مسار اعداد البحث وأهدافه)[2].

-القدرة المادية للباحث(من المهم جدا أن يتفحص الباحث قدراته المالية، فبعض البحوث تستلزم الانتقال من بلد إلى آخر وشراء المراجع المتخصصة، مما يستدعي انفاقا متزايدا)[3].

- وفي الأخير، حتمية مراجعة الأبحاث المتوفرة (من المعلوم أن البحوث العلمية تستند عادة على الدراسات السابقة والآراء المتنوعة في الموضوع الذي تطرق إليه الباحثين السابقين له، لذلك فالقراءة الأولية للأبحاث السابقة حول موضوع البحث قد تساعد الباحث على تحديد النقائص الموجودة في الدراسات السابقة، وإظهار استعداده لتسليط الضوء على هذه النقائص التي تتطلب البحث والتقصي، فترتسم في ذهنه فكرة واضحة عن موضوع بحثه وتمكنه من التعرف على العناصر التي سيتم إدراجها في بحثه.

المطلب الثالث: صياغة عنوان البحث

عنوان البحث هو دليل الموضوع أو الفكرة محل الدراسة والبحث، لهذا إذا استقر الباحث على موضوع معين، وجب عليه أن يصيغه بطريقة علمية سليمة.

---

[1] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة94.

[2] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة56.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة45.

الفرع الأول: ضوابط صياغة عنوان البحث

يخضع صياغة عنوان بحث علمي إلى عدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ تجنب صياغة الموضوع بكلمات وجمل لا تتسم بالطابع العلمي[1].
- ❖ يجب ترتيب بناء العنوان طبقا للقواعد اللغوية والمنهجية السليمة.
- ❖ تجنب الغموض في بناء العنوان خاصة تلك المرتبطة باللغة(التقديم أو التأخير أو استخدام المبني للمجهول أو التعقيدات اللفظية أو استعمال الكلمات المهجورة...)[2].
- ❖ يجب أن يدل العنوان عن محتوى الموضوع(فالاسم لابد أن يدل على المسمى)[3].
- ❖ وجب على الباحث تحديد الإطار الجغرافي والزمني للبحث(بحيث يتناول العنوان المكان والفترة الزمنية التي يغطيها إذا تطلب الأمر ذلك)[4].
- ❖ مراعاة الجانب الأخلاقي والضوابط الاجتماعية في اختيار الكلمات أو بناء العبارات[5].
- ❖ يجب صياغة عنوان البحث وفق للشكليات التالية:

*الإيجاز بدون اخلال بعيدا عن المماطلة(وهو أن يتم صياغة العنوان في جملة أو عبارة واحدة تقدم رؤية شاملة لجميع جوانب البحث وأبعاده)[6].

*الشمولية وارتباطه بموضوع البحث بشكل جيدا بعيدا عن العمومية[7].

*الدقة والوضوح الدال على موضوع.

* أن يرد بصيغة تقريرية وليس في صيغة استفهامية[8].

---

[1] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة56.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة79.

[3] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة78.

[4] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة87.

[5] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة79.

[6] نفس المرجع، صفحة78.

[7] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة87.

[8] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة45.

*الحداثة والتفرد والتميز(وجب على الباحث أن يتميز عن باقي زملائه، وأن يطرح عنوانا حديثا مثيرا للاهتمام بعيدا عن الأنماط القديمة، وذلك ما يبرز قوة شخصيته وتفرده عن زملائه)[1].

الفرع الثاني: طرق اختيار موضوع البحث

لما كان البحث العلمي أرفع مراحل البحث عن المعرفة، لذا فهو هدف يتطلب انجازه تظافر العديد من العوامل والضوابط أولها اختيار موفق لموضوع جدير بالدراسة، إلا أن هذا الاختيار قد لا يتم في كل الحالات من قبل الباحث نفسه، فقد يشترك معه أطراف أخرى في ذلك، ومنه يمكن إجمال طرق اختيار موضوع جدي للبحث في إلى ما يلي:

❖ الاختيار الذاتي أو الشخصي:

يختار الباحث موضوع بحثه بنفسه وبناءا على إرادته، وتمتاز هذه الطريقة أنها تعطي للطالب الحرية المطلقة لاختيار موضوع البحث الذي يتناسب مع رغبته وميوله وقدرته العلمية والعقلية، إلا أن هذه الطريقة قد لا تنجح في كل الأحوال كأن يختار الطالب موضوع مستهلك أو موضوع واسعا أو موضوع لم يتم تناوله من قبل[2].

❖ الاختيار من طرف الأستاذ المشرف:

تقوم هذه الطريق على اختيار الأستاذ المشرف موضوعا يراه مناسبا للطالب، إلا أن الطريقة قد تصطدم مع عدم قدرة الباحث مسايرة والتعمق في هذا الموضوع أو قد تتعارض مع رغبته وقدرته، مما قد يصعب عليه إعداد البحث من الأساس[3].

❖ الاختيار المشترك بين الأستاذ المشرف والباحث:

تتم هذه الطريقة بأسلوبين مختلفين هما:

الوسيلة 1: يختار الباحث موضوعه فيقره الأستاذ المشرف.

الوسيلة 2: يختار الأستاذ المشرف الموضوع فيستحسنه الباحث.

وتمتاز هذه الطريقة أنها تحقق نوعا ما التوازن بين حرية الباحث وخبرة الأستاذ المشرف وتتحاشى العيوب السابقة[4].

---

[1] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة79.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة 50.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة19.

[4] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة51–52.

المبحث الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية

سبق أن توصلنا إلى أن الخطوة الأولى لإعداد أي بحث علمي تتطلب تحديد عنوان بدقة ووفق المعايير السالفة الذكر، فإذا اجتاز الباحث هذه المرحلة بنجاح تذللت أمامه أولى العقبات، والتي تلحقها مرحلة جد مثيرة من مراحل إعداد البحث وهي "مرحلة جمع الوثائق العلمية"، ويقصد بها جمع المعلومات الكافية والوافية والشاملة لكل الجوانب الخاصة بموضوع البحث ومشكلته، وهو جهد مهم يحتاج إلى انتباه وتركيز من قبل الباحث[1]، إلا أن هذه القائمة تبقى غير نهائية طالما أن عملية البحث لم تنتهي بعد.

وتتسم هذه المرحلة بالدقة والصعوبة، إذ تتطلب من الباحث الاطلاع ومراجعة العديد من المصادر والوثائق في العديد من الأماكن، لذلك وجب على الباحث التقصي والبحث في المراجع التي توفر المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد بحثه، فكلما كانت الوثائق العلمية دقيقة كلما كان البحث منضبطا وسليما[2].

لهذا سنتناول في هذه المرحلة تحديد المقصود بالوثائق العلمية وتحديد أماكن تواجدها وكذا كيفية الوصول إليها، ثم نتطرق إلى أنواع الوثائق العلمية.

المطلب الأول: تعريف الوثائق العلمية

يطلق عليه الأدوات الرئيسية أو الوثائق العلمية، ويقصد بها جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على المعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث[3]، ويقصد بها أيضا الوعاء المادي للمعرفة والذاكرة الإنسانية، فهي تؤمن البيانات أو المعلومات الموثقة، وهي أنواع كثيرة ومختلفة، لهذا لابد للباحث في معرفة خواصها وأنواعها لكي يتعامل معها بالشكل الملائم لدراسته[4].

وجمع المعلومات من المصادر والمراجع المختلفة يعتمد على بعض المقومات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة117.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة55.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة24.

[4] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة79.

- ❖ يعتمد اختيار الباحث للمصادر والمعلومات بالدرجة الأولى على منهج البحث المناسب لمشكلة البحث نفسها، فمثلا: فالمنهج التحليلي يحتاج إلى المصادر والوثائق المكتوبة والمطبوعات، أما المنهج المسحي فيحتاج إلى الاستبيان بالدرجة الأولى، وقد يستعين بالمقابلة....
- ❖ تحديد أنواع المصادر التي يحتاجها الباحث وميزات كل نوع منها والطريقة الصحيحة في استخدامها.
- ❖ معرفة كيفية استخدام المكتبات ومراكز المعلومات بمختلف أنواعها.
- ❖ يعتمد اختيار الباحث أيضا على الوقت والإمكانات المتاحة له[1].

المطلب الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية وكيفية الوصول إليها

إن عملية البحث عن الوثائق العلمية ليس بالأمر الهين كما يبدوا من أول وهلة، فإنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، بالإضافة إلى معرفة كيفية استغلال هذه الوثائق لتوظيفها عمليا لتبرز بدقة ووضوح، ويمكن الحصول على الوثائق العلمية في العديد من الأماكن أولها المكتبات (سواء أكانت جامعية أو تابعة لجهة معينة)، وتعد الأخيرة من أهم المصادر الأساسية للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بكل بحث علمي[2]، وللاستفادة من المصادر التي توفرها المكتبة، وجب على الباحث التقيد بأهم الإرشادات التي تسهل عملية جمع الوثائق العلمية، إذ ليس من الضروري نظريا، ولا من الممكن عمليا، أن يطلع الباحث على جميع المراجع التي تتعلق بموضوع بحثه، لذلك وجب على الباحث أن يتعامل معها بذكاء للاستفادة القصوى من المعلومات، بحيث:

- ❖ وجب على الباحث أن يطلع أولا على المراجع العامة، من أجل أخذ النظرة الأولية حول الموضوع المعالج لتسهيل تحديد الإشكالية والخطة، بعد الوصول إليهما له أن يقوم بالتركيز على قراءة المراجع المتخصصة[3].
- ❖ وجب على الباحث أن يعتمد على المراجع الأحدث دون أن يعني ذلك عدم العودة إلى المراجع القديمة وذلك من أجل مواكبة أهم التطورات والتعديلات الحاصلة في موضوع البحث.

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة118.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة61.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة120.

- ❖ يجب على الباحث أن يطلع على البحوث الأكثر أهمية مرورا إلى البحوث الأقل أهمية بحسب ما يسمح به الوقت المخصص لذلك[1].
- ❖ من الضرورة جمع المصادر الأساسية والمراجع المهمة التي تغطي الموضوع تغطية كافية، فالمراجع والمصادر القليلة لا يمكن أن تفي بمهمة إنجاز البحث العلمي، لذلك كلما وضع الباحث تحت يده مصادر ومراجع كافية كان إعداد البحث جيدا[2].
- ❖ يتعين على الباحث أثناء جمع المادة العلمية تحقيق التوازن بين المصادر والمراجع الأجنبية والعربية، على أن يراعي الترجمة الصحيحة للنصوص الأجنبية لتفادي التحريف[3].
- ❖ رغم أهمية وتنوع المصادر والمراجع الموجودة في المكتبات عادة، إلا أنها لا يمكن في كل وقت أن تفي بالغرض لذلك وجب على الباحث اللجوء إلى المكاتب الخاصة التي تبيع الكتب من أجل اقتناءها.

كما قلنا سابقا، أن المكتبة رغم أهميتها وتنوعها إلا أنها لم تعد المصدر الوحيد والأساسي للمعلومات، فقد أصبح اللجوء إلى الوسائل الحديثة أمر لا غنى عنه لما توفره من معلومات حديثة بأسرع الطرق وأقل مجهود، وتتمثل هذه الأخيرة في الانترنت، حيث أصبحت من المصادر الحديثة للبحث في الوقت الحالي[4]، إلا أن اللجوء إلى هذه الوسائل يحمل في طياته العديد من المخاطر، تتطلب من الباحث المزيد من الحرص عند الاعتماد عليها، لذلك وجب عليه مراعاة ما يلي:

- ❖ وجب على الباحث تقييم المعلومات التي تحصل عليها من حيث أهميتها(أي إذا كانت هذه المعلومات تخدم البحث أم لا مثلا...).
- ❖ كما يجب على الباحث التأكد من مصداقية المعلومات المنشورة(مثلا التأكد من المجلة التي وردت فيها المقالة، إذا كانت صفحة الرسمية تابعة للجهة رسمية معينة، إذا كانت المقالة أو الرسالة تتضمن التهميش ...).

---

[1] هيبة مهني، محاضرات في منهجية البحث العلمي2، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون الأعمال للموسم الجامعي2020/2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2020–2021، صفحة24.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة80.

[3] هيبة مهني، المرجع السابق، صفحة24.

[4] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة55.

المطلب الثالث: أنواع الوثائق العلمية

تمثل الوثائق العلمية وأوعيتها المختلفة أدوات مهمة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي، والتي يمكن تقسميها إلى وثائق أصلية ووثائق ثانوية، كما يمكن أن تصنيفها من حيث طبيعتها إلى وثائق نظرية ووثائق عملية، كما يمكن تصنيفها من حيث جدواها إلى مصادر عامة ومصادر متخصصة[1]، وفيما يلي توضيح ذلك:

الفرع الأول: الوثائق الأصلية والوثائق الغير المباشرة

تنقسم الوثائق العلمية–كما قلنا سابقا–إلى نوعين وثائق أصلية أو يمكن أن نطلق عليها "المصادر"، ووثائق ثانوية وهي ما يصطلح عليها بتسمية "المراجع"، وفيما يلي شرح ذلك:

أولا: الوثائق الأصلية أوالمباشرة(المصادر)

هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح" المصادر"[2]، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك المصادر التي دونت وسجلت بياناتها ومعلوماتها بشكل مباشر بواسطة الشخص أو الجهة المعنية بجمع تلك المعلومات ونشرها[3]، وترجع أصالة المصادر إلى أنها أقدم ما عرف عن الموضوع الذي يتم دراسته، فهي ذات قيمة رفيعة، لذلك يعتبر قدم المصدر جزء لا يتجزأ من أصالته[4]، ولا ريب في أن أكثر المصادر أصالة هي تلك المعلومات التي قام الباحث بتسجيلها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء أو جمع بيانات ميدانية بغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا[5].

وما يمكن التنويه عنه، أن بعض الباحثين اعتاد استخدام المصطلحين "المصدر" و"المرجع" للدلالة على الوثائق العلمية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن المتمعن في هذين المصطلحين يجد أن هناك اختلاف بين بينهما، فالمصدر لغة هو المنهج أو الأصل، وهو مشتق من الصدر أو الصدارة

---

[1] انظر الملحق رقم 03، صفحة129.

[2] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة24.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة121.

[4] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2004، صفحة47.

[5] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة24.

في كل شيء، أي تعني الأهمية والموقع المتقدم[1]، أما المراجع فتعني كل ما رجع إليه الباحث في بحثه فأفاد منه فائدة ثانوية، وكل مصدر مرجع ولا يصح عكس ذلك[2].

ويمكننا أيضا التفريق بين المصدر والمرجع على أساس درجة الصلة بين ما في الكتاب من علم وبين موضوع البحث، فإذا كانت الصلة مباشرة فيعد مصدرا، وإن كانت غير مباشرة فيعد مرجعا[3].

وتصنف الوثائق الأصلية أو الأولية في البحوث العلمية(بصفة عامة)، فيما يلي:

- ❖ نتائج البحوث والتجارب العلمية المنشورة في الرسائل الجامعية المختلفة المستويات (الدكتوراه، الماجستير).
- ❖ نتائج البحوث والتجارب العلمية المنشورة في المؤتمرات واللقاءات العلمية، والمحلية والقومية والعالمية.
- ❖ براءات الاختراع المسجلة لدى الجهات الرسمية المعنية والمبينة مواصفاتها وماهيتها وفوائدها.
- ❖ السير والتراجم الخاصة بمختلف الشخصيات العلمية والسياسية والاجتماعية والمهنية والمدونة معلوماتها عن طريق أشخاص قريبة ومرافقة أو ذات إطلاع مباشر بالشخصية أو الشخصيات صاحبة السيرة.
- ❖ الوثائق الرسمية الجارية، والتي تمثل مخاطبات ومراسلات الدوائر والمؤسسات المعنية، والتي تشمل على بيانات ومعلومات تعكس نشاطات تلك المؤسسات وعلاقاتها الإدارية والمهنية المختلفة.
- ❖ الوثائق التاريخية المحفوظة في دور الكتب والوثائق والمراكز الوطنية المعنية بحفظ تلك الوثائق والمراكز الوطنية المعنية بحفظ نلك الوثائق كالمعاهدات والاتفاقيات والأحداث وما شابه ذلك[4].

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة47.

[2] هيبة مهني، المرجع السابق، صفحة22.

[3] حميدة بوداود، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية، تجارة دولية وامداد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، جامعة البويرة، 2020-2021، صفحة57.

[4] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة121-122.

- ❖ المذكرات اليومية المسجلة الموثقة بواسطة شهادات أشخاص عاصروا تلك الأحداث.
- ❖ التقارير السنوية والدورية المختلفة(الفصلية، الشهرية، نصف السنوية، السنوية...) الصادرة عن المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، وتعكس هذه التقارير خدمات وإحصاءات ونتائج تلك المؤسسات ونشاطاتها بالأرقام والحقائق للفترة المحددة بالتقرير.
- ❖ المطبوعات الإحصائية عن الجهات الرسمية المعنية بالسكان والاقتصاد والتجارة وغيرها من الميادين.
- ❖ المخطوطات حيث أنها تمثل معلومات أساسية مكتوبة بواسطة أشخاص موثوق بهم وتكون لها أهمية موضوعية ودلالات تاريخية.
- ❖ أية مصادر أخرى تحمل معلومات تنشر لأول مرة ومنقولة مباشرة من الجهة المعنية[1].

في حين أن تصنيف المصادر الأولية في ميدان العلوم القانونية، فيمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ المواثيق القانونية الوطنية والدولية.
- ❖ التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية.
- ❖ العقود والاتفاقات والمعاهدات الدولية المبرمة والمصادق عليها رسميا.
- ❖ الأحكام والاجتهادات القضائية التي تشكل سابقة قضائية[2].
- ❖ محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل: المؤسسة السياسية، التشريعية، التنفيذية، المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر الاجتماع الصادرة عن الهيئات.
- ❖ الشهادات والمرسلات الرسمية.
- ❖ الإحصائيات الرسمية[3].

ثانيا: الوثائق الغير المباشرة الغير الأصلية

هي تلك الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر أو وثائق أخرى[4]، أي تلك المصادر التي تنقل معلوماتها من المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أن البيانات والمعلومات المتوفرة في المصادر الثانوية قد

---

[1] المرجع السابق، صفحة122-123.

[2] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة25-26.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة24.

[4] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة25-26.

تكون منقولة أو مترجمة عبر مصدر ثاني أو ثالث، وقد تم تناقل معلوماته عن المصدر الأولي بشكل مباشر[1].

ومن أمثلة الوثائق أو المراجع الغير الأصلية في البحوث العلمية عامة والبحوث القانونية بصفة خاصة، نذكر منها ما يلي:

- ❖ الكتب والمؤلفات القانونية العامة والمتخصصة.
- ❖ الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة.
- ❖ الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة.
- ❖ الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس[2].
- ❖ أية مصادر أخرى تحمل معلومات منقولة أو مترجمة من مصادر أولية أو ثانوية[3].

الفرع الثاني: تقسيم الوثائق العلمية من حيث طبيعتها

مهما تعددت المصادر التي يستخدمها الباحث في إعداد بحثه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فهي تنقسم إلى مصادر من حيث طبيعتها إلى مصادر نظرية وأخرى عملية، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولا: المصادر النظرية

تتعدد وتتنوع المصادر النظرية، ويمكن التطرق إلى أهم هذه المصادر فيما يلي:

- ❖ الكتب: هي إنتاج فكري لباحث أو أكثر، فقد يشمل موضوعا محددا أو أكثر، وقد تطورت عبر الزمان من حيث الشكل والموضوع، تعتبر من أكثر الوثائق شيوعا بين الباحثين[4].
- ❖ المعاجم: هو كتاب يحتوي كلمات (مفردات) لغة ما أو اصطلاحات مرتبة ترتيبا بنظام محدد(هجائي) عادة مع توضيح المعاني هذه المفردات واستعمالها وطرق تهجئتها ونطقها ومرادفاتها أو ما يضادها من الكلمات[5].

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة123.

[2] هيبة مهني، المرجع السابق، صفحة22.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة122-123.

[4] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة88.

[5] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة83-84.

- ❖ الموسوعات ودوائر المعارف: هي عبارة عن مجموعة من الدراسات المركزة تغطي جميع المعارف والعلوم على أقسامها، كتبت بأقلام متخصصين في الموضوعات مختلفة، وتذيل كل مقالة بقائمة مصادر مفيدة[1]، وهي عادة نوعين(عامة ومتخصصة)، ومن الأفضل أن يستعين الباحث بالموسوعات المتخصصة[2].
- ❖ الدوريات: هي عبارة عن مجلات لنشر البحوث العلمية، وتصدر بشكل دوري في أعداد متتابعة(سنوية أو نصف سنوية أو فصلية)، وتتضمن هذه الدوريات العديد من المقالات المتخصصة، والتي تخضع قبل نشرها للتحكيم العلمي من قبل أساتذة متخصصين بغرض إجازة نشرها من عدمه[3]، ومن أمثلة المجلات القانونية لجامعة وهران2، نذكر منها:

-مجلة القانون، المجتمع والسلطة.

-مجلة القانون الاقتصادي والبيئة.

-حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- ❖ الرسائل الجامعية: تمثل نوعا هاما من المراجع التي تقدم للجامعات للحصول على درجات علمية، وهي عبارة عن بحث أكاديمي يعالج نقطة معينة في مجال علمي متخصص، بشرط أن يكون أصيلا وجديدا وذا فائدة علمية[4].
- ❖ كتب التراجم والسير: هي مؤلفات تهتم بحياة المشهورين[5] في حقل خاص أو حقول مختلفة من ميادين المعرفة، وذلك بعرض سيرهم ونتاجهم وإنجازاتهم، وتنظم على الأغلب هجائيا حسب أسماء المترجم لهم[6].

ب-المصادر العملية:

ضف إلى المصادر النظرية، هناك بعض الأدوات أو المصادر التي يمكن للباحث أن يستخدمها لجمع البيانات لبحثه، يطلق عليها "بالمصادر العملية"، والتي يمكن ذكر أهمها:

---

[1] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة56.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة88.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة55.

[4] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة83-84.

[5] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة88

[6] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة90.

❖المقابلة: هي عبارة محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة[1]، إذا فالمقابلة هي لقاء بين الباحث الذي يطرح مجموعة من الأسئلة موضوع معين على أشخاص محددين وجها لوجه ويقوم بنفسه بتدوين الإجابات على الأسئلة[2].

ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث بالإضافة إلى التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة[3].

وتصنف المقابلات من حيث الأغراض والأهداف إلى عدة أنواع نكتفي بذكر أهمها، وهي:

-المقابلة التشخيصية(يتم فيها الأمراض ومشاكل الحالات التي ترد إلى الأطباء الجسمانيون والنفسيون).

-المقابلة المسحية(وهي التي يتم فيها مسح ووصف واقع معين سياسيا كان أو اقتصاديا...).

-المقابلة الاختبارية(وهي التي يتم فيها اختبار أو قياس معارف أو قدرات من أجريت معه المقابلة).

-المقابلة التوجيهية(وهي تستخدم لأغراض توجيهية أو ارشادية سواء كان التوجيه تربويا أو نفسيا أو أيا كان)[4].

ولكي تتم المقابلة بنجاح على الباحث مراعاة الخطوات التالية:

-يجب على الباحث أن يحدد الأهداف من وراء إجراء المقابلة[5].

-الترتيب المسبق للمقابلة (تحديد مكان وزمان إجراء المقابلة والالتزام بها[6]، تحديد نوعها، وتحديد الأفراد أو الجهات المشمولة بالمقابلة وإعلامهم مسبقا بغرضها، التعريف بالجهة التي ينتسب إليها الباحث)[7].

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، 1999، صفحة55.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة88

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 55.

[4] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة130-131.

[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة143.

[6] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 58.

[7] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة143.

-خلق جو ودي بين الباحث والمبحوث والابتعاد عن الرسمية والرهبة قدر الإمكان أثناء إجراء المقابلة، حتى يشعر المبحوث بالحرية والأمان لإعطاء الإجابات، وأن يظهر الباحث للمبحوث الاهتمام بإجاباته على ألا يترك له عملية إدارة والسيطرة على المقابلة[1].

-مراعاة القواعد السليمة لطرح الأسئلة على المبحوث معه أثناء المقابلة والمتمثلة أساسا:

*يجب على الباحث التدرج في طرح الأسئلة بدءا من السهل إلى الأعمق.

*استخدام لغة مفهومة مناسبة لإجراء المقابلة.

*عدم مقاطعة المبحوث أثناء إجراء المقابلة.

*عد طرح أكثر من سؤال في المرة الواحدة.

*معرفة الباحث لموضوع الدراسة، وأن يكون له خلفية عن المبحوث معه.

*أن يبدي المبحوث الرغبة في الإجابة عن تساؤلات الباحث[2].

-يجب على الباحث اختيار الطريقة المناسبة لتسجيل اجابات المبحوث، لذلك يستحسن تسجيل الحوار أو الإجابات بواسطة التسجيل الصوتي عن طريق الهاتف أو أي وسيلة بشرط أخذ الموافقة المسبقة للقيام بذلك، وفي حال رفض هذه الطريقة يفرض على الباحث تسجيل إجابات المبحوث بدقة أثناء إجراء المقابلة، مستخدما نفس مصطلحاته وكلماته مبتعدا عن تفسير المعاني المستعملة، وفي حال غموضها وجب على الباحث طلب الاستفسار حولها[3].

-إظهار الأناة والصبر والاهتمام والحرص على الحياد وعدم اظهار المعارضة لما يقوله المستجيب، مما يمكن أن يؤثر على إجاباته المقبلة[4].

❖الاستبيان:

هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين[5]، أو بمعنى أدق هي أداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب

---

[1] حاتم أبو زايدة، المرجع السابق، صفحة137.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة94.

[3] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة132.

[4] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة145-146.

[5] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة63.

منطقي مناسب، يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها[1]، ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات خاصة في العلوم الاجتماعية[2].

ويقسم الاستبيان إلى أنواع بالنظر إلى طبيعة الأسئلة والاستفسارات التي يشتمل عليها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

*الاستبيان المغلق: هو الاستبيان التي تكون أسئلته محدودة الإجابة، كأن يكون الجواب ب(نعم أو لا) أو (قليلا أو كثيرا)، أو يكون الجواب بأحد الإجابات في مقياس ليكرت لدرجة الموافقة، إما الخماسي(أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، أو الثلاثي(أوافق، محايد، لا أوافق)، بحيث يطلب من المجيب وضع أحد العلامات(✓) أو (×)[3].

*الاستبيان المفتوح: هو الاستبيان الذي يترك للمبحوث فرصة التعبير بحرية تامة عن دوافعه واتجاهاته وذلك دون قيد[4]، وفي نفس الوقت يطلب من الباحث أن يلخص ويضيف نتيجة هذا الاستبيان بسب تنوع الإجابات[5].

*الاستبيان المقفل–المفتوح: هو الاستبيان الذي يجمع بين كلا من النوعين السابقين، فيتطلب إجابة محددة، والأخرى يطلب منه الإجابة عليها كتابة[6]، ويعد هذا النوع من أفضل أنواع الاستبيان، كونه يساعد الباحث على الحصول على المعلومات بطرق مختلفة، وكذلك يعطي الفرصة للمستجيب أن يعبر عن رأيه بوضوح[7].

ولكي يستفيد الباحث من الاستبيان –مهما كان نوعه– في إعداد بحثه، وجب عليه أن يُراعي أثناء تصميم وكتابة هذا الأخير أمورا شكلية وأخرى تتعلق بمحتوى موضوع الاستبيان، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

–من حيث شكل الاستبيان:

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة97.

[2] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 63.

[3] حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، مركز أبحاث المستقبل، فلسطين، أيلول2012، صفحة130.

[4] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة173.

[5] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة124.

[6] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة128.

[7] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة125.

* يجب أن يكون الاستبيان مطبوع بشكل أنيق وواضح وبطريقة تجذب الأشخاص للإجابة.

*يتم تقسيم الاستبيان عادة إلى ثلاث أجزاء أساسية، وهي:

- ✓ مقدمة الاستبيان: يتم في هذا الجزء التعريف بالباحث والدراسة وتبيان أهميتها، كما يتضمن هذا الجزء تحفيز الأفراد المعنية بالاستبيان للإجابة على الاستبيان، من خلال تذكيرهم بأهمية رأيهم وإجاباتهم في تحديد مسار البحث.
- ✓ ارشادات تعبئة الاستبيان: يتضمن هذا الجزء طريقة تعبئة الاستبيان، ذلك أن بعض الأسئلة تتطلب طريقة معينة للإجابة عنها.
- ✓ متن الاستبيان: وهو الجزء الرئيسي للاستبيان، ويتم فيه عرض أسئلة البحث بالنظر إلى النوع الذي اختاره الباحث[1].

-من حيث محتوى الاستبيان:

من أجل الاستفادة القصوى من الاستبيان، وجب على الباحث اتباع العديد من الخطوات الضرورية أثناء تصميم وصياغة الاستبيان، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

*وجب على الباحث قبل البدء في تصميم الاستبيان تحديد الأهداف المطلوبة من وراء عمله[2].

*وجب على الباحث أن يحدد المشكلة والمعلومات المطلوبة والأفراد الذين سيطلب منهم تعبئة الاستبيان.

*وجب على الباحث تقسيم موضوع مشكلة البحث إلى عدة عناصر رئيسية، ثم يقوم بعد ذلك بصياغة أسئلة تغطي جميع جوانب المشكلة[3]، ولكي تفي الأسئلة بالغرض المخصص له، وجب انتقاءها بعناية فائقة، وفيما يلي بعض القواعد الارشادية للصياغة السليمة لأسئلة الاستبيان:

- ✓ وجب أن تكون أسئلة الاستبيان منظمة ومنطقية تحقق الهدف من وراء طرحها.
- ✓ وجب صياغة الأسئلة بشكل واضح وبلغة سليمة مفهومة وبسيطة.
- ✓ تجنب استخدام مصطلحات وعبارات غير مفهومة أو تحتمل أكثر من معنى أو تفسير، وفي حالة ورودها وجب على الباحث شرحها.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 64.

[2] سعد المشهداني، المرجع السابق، صفحة171.

[3] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة125

- ✓ تجنب الأسئلة الطويلة التي قد تضلل المبحوث[1].
- ✓ تجنب الترتيب الغير المستساغ والمعقد لمصطلحات الأسئلة.
- ✓ يفضل استخدام التدرج في الأسئلة، أي البدء بالأسئلة السهلة إلى الأكثر صعوبة، ومن الأسئلة العامة إلى الأسئلة الأكثر خصوصية[2].
- ✓ تجنب الأسئلة المحرجة التي تبعد الآخرين من التجاوب بصدق مع الأسئلة.
- ✓ تفادي الأسئلة التي تعالج أكثر من مشكلة واحدة أو موضوع واحد[3].
- ✓ في حالة الأسئلة التي تتضمن اختيارات، وجب وضع جميع الاختيارات الممكنة للإجابة، وإذا كان هناك بعض الأسئلة التي تتضمن اختيارات متعددة، فيتم التركيز على الخيارات الرئيسية وترك بند مفتوح لاحتمالية وجود خيار آخر[4].
- ✓ تجنب وضع أسئلة تحتمل أكثر من بديل صحيح، بحيث يتطلب من المستجيب اختيار بديل واحد فقط[5].
- ✓ من الأفضل أن يضع الباحث أسئلة تحتاج من المجيب وضع اشارة✓ أو × فقط عند الإجابة عنها، وهذا ما يؤكد للمجيب أن الإجابة على الاستبيان سوف لن تستغرق وقتا طويلا أو جهدا ذهنيا كبير[6].

*وفي الأخير، من الأحسن قبل الاعتماد النهائي للاستبيان، اجراء اختبار تجريبي له عن طريق عرضه على عدد محدد من أفراد الدراسة، والطلب منهم التعليق عليها، بقصد تلافي الأخطاء والغموض الوارد فيها، من أجل تعديلها واعدادها بشكل نهائي صحيح[7].

الفرع الثالث: تقسيم الوثائق العلمية من حيث جدواها

آخر تقسيم معتمد بالإضافة إلى التقسيمات السابقة، تقسيم الوثائق العلمية من حيث جدواها إلى نوعين متداخلين هما: المصادر العامة والمصادر الخاصة أو المتخصصة، وفيما يلي شرح ذلك:

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة98.

[2] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 68.

[3] عبد الرحمان سيد سليمان، مناهج البحث، عالم الكتاب، 2014، دون بلد النشر، صفحة273–274.

[4] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة127.

[5] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة 68.

[6] عبد الرحمان سيد سليمان، المرجع السابق، 272–274.

[7] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة70.

❖ المصادر العامة: هي تلك الدراسات التي تشكل المبادئ والقواعد العامة للوصول إلى موضوع معين.

❖ المصادر المتخصصة: هي تلك المراجع التي تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة[1].

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

تعتبر القراءة تمهيدا للأفكار التي سينتجها الباحث لاحقا[2] ، فبعد انتهاء الأخير من جمع المصادر والمراجع المتصلة بموضوع بحثه، تبدأ مرحلة أخرى من مراحل إعداد البحث العلمي وهي مرحلة القراءة، ويقصد بمرحلة القراءة والتفكير بأنها عملية الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه الأفكار والمعلومات تأملا عقليا وفكريا، بحيث يقوم الباحث بتصفية وغربلة وترتيب المعلومات والبيانات المحصل عليها، ما يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل حقائقه، قادرا على استنتاج الإشكالات والأفكار والنظريات التي تتعلق به[3]، لذلك قيل في القراءة أن: "القراءة فن، فإذا عرفت كيف تقرأ سهلت عليك القراءة وسهل عليك البحث..."[4].

وعليه، يستوجب على الباحث أن يقوم بقراءة المعلومات قراءة منهجية هادفة وليس قراءة عشوائية[5].

المطلب الأول: أهداف القراءة المنهجية

تهدف قراءة المراجع والمصادر إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار والمعلومات التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

❖ التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كافة جوانبه.

❖ اكتساب نظام تحليلي للمعلومات المستخرجة من القراءة.

❖ اكتساب أسلوب علمي منهجي سليم.

❖ اكتساب الثروة اللغوية المتخصصة والمصطلحات القانونية.

---

[1] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، صفحة60-61.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة143.

[3] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها فيميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، صفحة62.

[4] هيبة مهني، المرجع السابق، صفحة25.

[5] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، صفحة93.

- القدرة على إعداد وتقسيم خطة البحث[1].
- تسمح القراءة أيضا بتأمل الفن القانوني في صياغة العبارات التشريعية والفقهية والقضائية التي تحتوي مفاهيم واصطلاحات مستقرة تشكل جوهر لغة القانون[2].

المطلب الثاني: شروط القراءة الهادفة

من أجل تحقيق قراءة هادفة، وجب على الباحث الالتزام ببعض الشروط والمقومات حتى تكون هذه الأخيرة فعالة وناجحة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع الوثائق العلمية المرتبطة بالموضوع.
- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة وتجنب المشتتات والشرود.
- يجب أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية أو عشوائية[3].
- يجب احترام القراءة الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة وذلك باختيار الأماكن والأوقات المناسبة للقراءة.
- ترك فترات للتفكير والتأمل ما بين القراءات المختلفة[4].
- الاستمرارية، بمعنى أن لا يتخلل قراءة الموضوع الواحد ما يؤدي لقطع الأفكار، كأن يبدأ القراءة في يوم ثم يتوقف الباحث لمدة أسبوع ثم يعاود القراءة، فهذا الأمر يؤدي إلى تشتت الباحث وانقطاع تسلسل أفكاره، مما يؤثر سلبا على استفادته من قراءته.
- البدء بقراءة المراجع القديمة وصولا لأحدثها وذلك للإلمام بكل المستجدات الحاصلة في موضوع بحثه.
- يجب التدبر في المصلحات المستعملة في المراجع خاصة القانونية منها باعتبار أن لكل مصطلح دلالة خاصة ويرتب آثار قانونية مختلفة، كما على الباحث التدبر في جميع الكلمات والألفاظ المستخدمة في المراجع[5].

---

[1] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة 27.

[2] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، صفحة102.

[3] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة28.

[4] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة28.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 145-146.

- ❖ إذا كان البحث قانونيا، وجب على الباحث الاطلاع على الموضوع المراد دراسته في ظل النصوص القانونية، ثم القضائية، ثم الفقهية.
- ❖ البدء بقراءة المؤلفات العامة المؤطرة للموضوع ثم الانتقال إلى المؤلفات الخاصة.
- ❖ ألا يستطرد الباحث في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوع بحثه[1].
- ❖ وأخيرا، وجب أن تكون القراءة ناقدة تحليلية، كونها ستسمح بإثارة تساؤلات الباحث حول صدق هذه الأفكار، مما يدفعه إلى الرغبة في التحقق من تلك الأفكار أو النظريات[2].

المطلب الثالث: مستويات أو أنواع القراءة الهادفة

إن قراءة المصادر والمراجع ليس بالأمر الهين، إنما يتطلب الجهد والتركيز والوقت الكافي لاستيعاب المعلومات التي يحاول تفسيرها وشرحها وربطها مع إشكالية بحثه، لذلك قد يستغرق الأمر شهورا وربما أعواما، لهذا يمكن تقسيم مستويات قراءة الوثائق العلمية عادة إلى ثلاث مراحل:

1) القراءة السريعة الكاشفة أو الاستطلاعية:

تكون قراءة سريعة وتمهيدية الهدف منها تكوين انطباع أولي خاطف للموضوع واستطلاع عام لأهم الأفكار التي احتوتها الوثائق العلمية[3]، وذلك عن طريق تصفح فهارس الوثائق بعنوانيها الأساسية والجزئية، كما تشمل أيضا الاطلاع على مقدمات الوثائق، والخاتمة، وقائمة المراجع المستعملة، كما تسمح أيضا بتحديد الوثائق العلمية ذات أهمية لإنجاز موضوع البحث[4]، وتلك التي يجب استبعادها نهائيا لعدم صلتها بموضوع بحثه[5].

2) القراءة العادية:

يتركز هذا النوع حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستكشافية، حيث يقوم الباحث باستخلاص الأفكار وتحصيل المعلومات حول الموضوع المراد البحث فيه لتوظيفها في كتابة البحث فيما بعد[6]، ويتم تدوينها عادة في البطاقات أو الملفات المعدة لذلك[7].

---

[1] هيبة مهني، المرجع السابق، صفحة27.

[2] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة 34.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة97.

[4] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة 28.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة143.

[6] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 97.

[7] فريدة سقلاب، المرجع السابق، 29.

3) القراءة المعمقة والمركزة:

هي القراءة التحليلية التفسيرية المركزة العميقة، حيث تكون بتأني للفهم الجيد والتمعن الفاحص لخفايا الألفاظ وأبعاد الأفكار، وذلك من أجل المساهمة في عملية الاستنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة وذلك من أجل أن يتمكن الباحث من التحليل والإبداع في تحليله الموضوع المراد دراسته[1].

المطلب الرابع: أسلوب القراءة المنهجية

للقراءة المنهجية أسلوبان يفيدان الباحث في الإلمام بجوانب البحث، وهما:

1- القراءة الأفقية(المستوية):

حيث يقوم البحث بقراءة الوثائق العلمية بتأني الواحد تلو الآخر، وذلك لمعرفة نطاق الموضوع البحث معرفة شاملة، ويحدد المواضيع ذات الصلة به.

2- القراءة العمودية(الرأسية):

حيث يقوم الباحث في هذه الحالة بقراءة جانب واحد من الموضوع في سائر الوثائق العلمية، وذلك من أجل استيعاب سائر القضايا والمشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث، ومن ثم يستطيع الباحث أن يفهم بحثه بشكل أعمق وأشمل[2].

المبحث الرابع: مرحلة طرح الإشكالية وإعداد خطة البحث

إذا تجمعت لدى الباحث المادة العلمية اللازمة لإعداد بحثه، يصبح من الممكن المضي قدما لإنجازه، الأمر الذي سيفتح المجال لمرحلة القراءة المتأنية، الفاحصة الملمة لجميع الوثائق العلمية المتوفرة لديه، لينتهي به المطاف بتكون في ذهنه الفكرة العامة عن الموضوع المراد البحث فيه فيسهل عليه طرح الإشكالية ووضح خطة أولية له.

المطلب الأول: مرحلة طرح الإشكالية

نظرا لأهمية خطة البحث وارتباطها وتداخلها مع عناصر المنهجية وانبثاقها من الإشكالية المطروحة، باعتبار أن الإشكالية هي كل ما يثيره موضوع البحث من تساؤلات مترابطة تحتاج إلى إجابة، ومنها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية ثم تقسم داخليا حسب تطلعاتها للإجابة عن إشكالية البحث، لذلك سنطرح التساؤل الآتي: ماذا نعني بالإشكالية؟

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 97.

[2] عبد القدار الشيخلي، المرجع السابق، صفحة95.

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإشكالية

بعدما يحدد الباحث المجال الذي يرغب في البحث والتنقيب عنه، يتجه مباشرة إلى تحديد إشكالية المراد الخوض فيها، إلا أنه كثير من الباحثين قد تختلط عليهم المصطلحات للتمييز بين مشكلة البحث وإشكاليته، فإشكالية البحث العلمي في الحقيقة هي فن وعلم، أو هي فن علم طرح المشكلات، ويتمثل دورها بأنها تُمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي تعتبر ثانوية، كما أنها تحدد الأسئلة التي يراد الإجابة عنها بشكل دقيق ومنسجم، والتي تؤدي إلى تبيان ما يهدف الباحث إليه من خلال دراسته[1]، وقد عرفها شاقا فرانكفورت بأنها:" المنبه الذكي يستدعي استجابة على شكل سؤال علمي.[2]"

في حين عرفها البعض الأخر بأنها:" السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث، أو هي مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر هي القاعدة الأساسية للبحث[3]."

أما الباحثان لارامي وفالي فيريان أنّ:"الاشكالية هي بناء من المعلومات يؤدي ربطها إلى احداث فجوة لدى الباحث تترجم إلى حالة من الدهشة أو يثير لديه تساؤلا من القوة بحيث يدفعه إلى القيام بالبحث."[4]

من خلال هذه التعريفات، يتضح أن الإشكالية هي عبارة عن ما يلي:

- ❖ تعتبر الإشكالية الصورة النهائية لاستشعار الباحث وجود مشكل حقيقي يستوجب مواجهته والتصدي له.
- ❖ تعتبر مرحلة طرح الإشكالية هي المرحلة الحاسمة التي ينتهي إليها بعد مرحلة اختيار موضوع بحثه.
- ❖ تنبع إشكالية البحث من شعور الباحث بحيرة وغموض اتجاه موضوع معين، لذلك لا يصدق هذا الشعور على كل الموضوعات، لذلك هناك بعض التساؤلات لا تستحق البحث والتقصي[5].

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 89.

[2] نوال بن عمار، منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 4، العدد 2، جامعة "زيان عاشور"، الجلفة، الجزائر، ديسمبر2020، صفحة141.

[3] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 108.

[4] لا رامي أ. وب. فالي، البحث في الاتصال –عناصر منهجية–، ترجمة فضيل دليو وآخرون، الطبعة2، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2002، صفحة 721.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 109–110.

- ❖ وبمعنى أدق، فالإشكالية هي إما سؤال يحتاج إلى توضيح وإجابة، أو موقف غامض يحتاج إلى إيضاح أو تفسير واف كاف، أو حاجة لم تلب أو تشبع، تتخذ في الواقع شعورا غامضا يستحق البحث والتقصي، وهذا ما يفسر إمكانية إعادة صياغة الإشكالية مع مرور الوقت، كلما تعمق الباحث في بحثه[1].
- ❖ تترجم إشكالية البحث في صورة تساؤل أو عدة تساؤلات، تعبيرا عن الحيرة التي انتابت الباحث حول الموضوع محل الدراسة.
- ❖ وفي الأخير، تبدأ الإشكالية قبل صياغتها في صورتها النهائية بشعور الباحث بالمشكلة أو ما يعرف "بالشعور بالمشكلة"، وهنا يطرح الفرق بين مصطلح "الإشكالية" و"المشكلة"[2].

الفرع الثاني: الفرق بين مصطلح "الإشكالية" و"المشكلة"

قد يخلط العديد من المنشغلين بالبحث العلمي بين المصطلحين" الإشكالية" و"المشكلة" باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماما، فإذا كانت الإشكالية: "هي الإعلان حول كيفية معالجة المشكل المطروح من خلال سؤال الانطلاق نظريا، هي إذا المنظور النظري المختار الذي يتناسب أفضل مع المعالجة العلمية للسؤال الأولي[3]..."، فيقصد بمشكلة البحث:" بأنها موقف غامض يثير قلق الباحث ويولد لديه رغبة في الكشف عن هذا الغموض"، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها:" ظاهرة أو حدث أو سلوك أو علاقة تحتاج إلى وصف أو تفسير"[4].

ومن خلال هذه التعريفات السابقة، يمكن الوقوف على أهم الفوارق بين المشكلة والإشكالية فيما يلي:

- ❖ تختلف الإشكالية عن مشكلة البحث من حيث السبق وزمن طرحها، حيث يرى المنشغلون بالبحث العلمي أن المشكلة تسبق زمن طرحها والشعور بها الإشكالية، ذلك أن مرحلة الشعور بوجود المشكلة التي تتطلب التصدي إليها تعد الحافز الأساسي لاختيار الموضوع المناسب للدراسة، ثم تأتي الإشكالية لضبط تصور الباحث حول التساؤلات التي تشكل الصورة النهائية للإشكالية.

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة90.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 109–110.

[3] نوال بن عمار، المرجع السابق، صفحة141.

[4] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة65.

❖ تختلف الإشكالية عن مشكلة البحث من حيث الاتساع والانضباط والوضوح، ذلك أن "المشكلة" مصطلح فضفاض ومتسع وغير دقيق، ولا يمكن التحكم فيه، فتأتي الإشكالية لتحد اتساع مشكلة البحث وتضبط مداها حتى تصبح قابلة للبحث والتقصي[1].

❖وفي الأخير، تختلف الإشكالية عن مشكلة البحث، فإن الإشكالية هي مجموعة الأسئلة المطروحة والتي تدل على وجود المشكل الملاحظ من قبل جميع الناس، أما الإشكالية فيلاحظها الباحث المختص فقط[2].

وعلى هذا الأساس، فإن الإشكالية هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلات، أي كل ما يتطلب دراسته ومناقشته في البحث، لذلك تتطلب صياغة إشكالية البحث نوع من الدقة والوضوح واستعمال لمفاهيم علمية واضحة.

الفرع الثالث: تحديد الأهمية العلمية والموضوعية لإشكالية البحث

تنبع أهمية الإشكالية في كونها المحرك الأساسي للبحث والمحدد لبقية أجزائه، فبمجرد التحكم في إشكاليته وصياغتها بطريقة سليمة، يكون قد أجاب على الأسئلة التالية:

- لماذا اختار هذه الإشكالية دون غيرها؟
- ما الذي يترتب على استمرار في طرح هذه الإشكالية؟

- ما الأضرار التي يمكن أن تنشأ إذا لم يتم دراسة المشكلة، وإيجاد الحلول الملائمة لها؟[3]

ومن هنا يأتي التفسير المنطقي لفشل العديد من البحوث والدراسات العلمية نظرا لإخفاقها في تحديد إشكالية البحث تحديدا دقيقا وواضحا، لهذا تكتسب مرحلة طرح الإشكالية أهمية كبيرة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

❖ تحديد موضوع البحث وحصره.

❖ التعريف بدقة بموضوع البحث وفهمه، ويترتب على التدقيق والتحديد ما يلي:

●تحديد نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها.

---

[1] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 112.

[2] نوال بن عمار، المرجع السابق، صفحة141.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة91.

- طبيعة المنهج التي سيتم اتباعه.
- خطة البحث وأدواتها.
- بالإضافة إلى نوعية البيانات التي ينبغي للباحث أن يحصل عليها[1].

❖ إضفاء الشفافية والوضوح طيلة مسار البحث المراد الخوض فيه.

❖ تمكين الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه العلمي من تلك التي تعتبر ثانوية[2].

❖ وفي الأخير، تعد الإشكالية أساس البحث وقاعدته، ولابد من وجودها فإذا كانت قاعدة الإشكالية فاشلة تكون نتائج البحث كذلك[3].

الفرع الرابع: منبع إشكالات البحث ومصادرها

يعاني العديد من الباحثين المبتدئين والطلاب من مشكلة استلهام إشكالية لبحثهم تستحق عناء البحث والتقصي، إلا أن هذا الأمر لا يجب أن يشكل عائقا أمام إرادتهم وعزيمتهم في خوض تجربة البحث العلمي، لهذا يُنصح الباحثون المبتدؤون الاسترشاد ببعض المصادر التي قد تساعدهم على استلهام إشكالاتهم بصفة علمية صحيحة، ويمكن إجمال هذه المصادر فيما يلي:

❖ الخبرة الشخصية للباحث(لا شك أن تجارب الباحث أثناء دراسته أو عمله قد تشكل منبعا حقيقيا للعديد من التساؤلات التي تحتاج إلى دراسة أو بحث لمحاولة الوصول إلى حل لها).

❖ القراءة الناقدة التحليلية للمصادر والمراجع(تفتح القراءة الناقدة العديد من آفاق لدى الباحث، كما أنها تثير لديه العديد من الشكوك والتساؤلات التي قد تحتاج إلى بحث وتقصي).

❖ الدراسات والبحوث السابقة(تعتبر هذه الأخيرة حقلا ممتازا لاستلهام الاشكالات العالقة في البحوث والدراسات التي أجريت سابقا، والتي يمكن للباحث الاستفادة منها).

❖ آراء الخبراء والمتخصصين وأولهم المشرف(باعتبارهم جربوا البحث العلمي ومارسوه، فلا بأس من طلب المشورة وأخذ رأيهم أثناء اختيار الباحث لإشكالية بحثه[4]).

---

[1] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة35.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة114.

[3] نوال بن عمار، المرجع السابق، صفحة147.

[4] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة71-72.

- التظاهرات العلمية(الملتقيات، المؤتمرات، الندوات، الأيام الدراسية...، تشكل هذه الأخيرة مناخا مناسبا لميلاد التساؤلات والإشكالات العلمية التي تتطلب البحث والتقصي)[1].
- التكليف من جهة معينة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بحيث يكلف باحث أو أكثر لمعالجة ظاهرة معينة لإيجاد حلول لها، غالبا ما يكون هذا النوع من البحوث تطبيقيا[2].
- مشكلات المجتمع(يفرز الواقع العلمي كل يوم أحداث ووقائع وظواهر تحتاج إلى دراسة وبحث، يمكن لأي باحث أن يستلهم منها إشكالية قابلة للبحث والتقصي)[3].

الفرع الخامس: شروط ومواصفات الإشكالية السليمة

تُحدد الإشكالية –من خلال التعريف السابق– بأنها كل ما يستوجب دراسته في البحث، ويتجسد هذا الأخير في التساؤل الأولي أو ما يطلق عليه **بسؤال الانطلاق** ويعبر عنه أحيانا **بالسؤال الرئيسي،** الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث[4]، وللوصول إلى هذا السؤال وجب مراعاة بعض الشروط والمواصفات لصياغة إشكالية صالحة للبحث والتقصي، ويمكن إجمال هذه الضوابط فيما يلي:

- يجب أن تكون الإشكالية قابلة للبحث والتقصي[5]، وأن تكون لها فائدة علمية بحث تكون نتائجها قابلة للتطبيق على أرض الواقع[6].
- يجب أن تكون الإشكالية دقيقة وواضحة وذلك للحصول على إجابة دقيقة وواضحة، ويتم عادة تحديد الإشكالية من خلال دراسة وقراءة الباحث للوثائق ومطالعته وجرد كافة المعلومات النظرية، وبذلك يتحدد مجال بحثه، ولتحديد الدقيق لإشكالية البحث لابد عليه اتباع ما يلي:

---

[1] عيسى حيرش، المرجع السابق، صفحة82.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة72–73.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة91.

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 92–93.

[5] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة69.

[6] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة93.

- الوضوح: ويقصد به الدقة والاختصار في صياغة السؤال، ويعتمد هذا الأمر على تحديد المفاهيم العلمية والمصطلحات الواجب استعمالها في السؤال[1]، فالسؤال يجب ألا يكون طويلا جدا يصعب التحكم، ولا مختصرا قدر المستطاع[2].
- الملائمة والحياد: طالما أن الإشكالية هي تجسيد للمشكلة أو المسألة المراد معالجتها إلى نتائج معينة فإن طرحها يستوجب التجريد والحياد أي التزام الباحث بالموضوعية، فلا يجب أن يوحى السؤال باتجاه معين أو حكم مسبق، أو تبني معايير معينة في التفسير والتحليل.

❖ يجب أن يكون التساؤل حاسما وجوهريا، أي يجب أن لا يكون طرف موضوع البحث ولا خارج محور البحث[3]، لهذا يستحسن أن تصاغ في صورة تساؤل واحد عام محوري وأساسي[4].

❖ يجب أن تكون الإشكالية أصيلة وذات قيمة، أي أن تكون جديدة قدر الإمكان غير مكررة أو منقولة.

❖ يجب أن تكون إشكالية البحث سارية المفعول، بمعنى أن تكون المشكلة قائمة تحتاج إلى دراسة وأثرها مستمر، أو يُخشى من عودتها مجددا[5].

❖ لابد أن توحي الإشكالية التي اختارها الباحث للقارئ مدى العمق النظري والأصالة العلمية والحنكة المنهجية في تصور كل ما يتعلق بالموضوع وابراز خصوصيته التي تميزه عن غيره[6].

❖ يشترط أيضا في إشكالية ما يشترط في البحث العلمي، أي لا يجب أن تكون تثير مسألة غيبية أو مستحيلة لا يمكن إخضاعها لمناهج التحليل والدراسة، كما يجب أن لا تتضمن الإشكالية أسئلة كثيرة لا تحتاج إلى التحليل والدراسة[7].

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة94.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة116–117.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة93–94.

[4] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة116–117.

[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة93.

[6] نوال بن عمار، المرجع السابق، صفحة148.

[7] علي مراح، المرجع السابق، صفحة95.

❖ وأخيرا، وجب أن تكون الإشكالية في حدود إمكانيات الباحث من حيث الوقت والتكاليف والكفاءة والمهارة والتخصص ووفرة الوثائق العلمية[1].

الفرع السادس: كيفية صياغة إشكالية البحث

إن استشعار الباحث لمشكلة البحث وإحاطته بجميع جوانبها، قد يقوده إلى الصياغة السليمة للإشكالية، من خلال وضعها في قالب محدد قابل للتعامل معها ودراستها، إلا أن هذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا باتباع الشروط والضوابط السالفة الذكر، مع الاهتمام طبعها بصياغتها بطريقة منهجية سليمة، ومن أجل لا بأس على الباحث استخدام احدى هذه الطرق بما يلائم موضوع دراسته، ومن بين هذه الطرق ما يلي:

❖ الطريقة الأولى(الصياغة اللفظية التقريرية): هي الصياغة التي يستخدمها الباحث إذا كان موضوعه من الموضوعات العامة التي تحتاج إلى استكشاف، وجمع معلومات عامة، بمعنى لا توجد في ذهن الباحث أسئلة معينة يبحث عن إجابات لها، فهو يريد التوصل إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة[2].

❖ الطريقة الثانية(الصياغة على هيئة سؤال): هي الصياغة التي يستخدمها الباحث عندما تكون المشكلة واضحة، وهناك سؤال أو أكثر يرغب الباحث في معرفة الإجابة

❖ عليها[3].

المطلب الثاني: مرحلة تقسيم الموضوع(مرحلة إعداد خطة البحث)

إن أي بحث علمي مهما كان حجمه صغيرا أو واسعا، فلابد من تقسيمه إلى عدد من العناصر المناسبة، وذلك حتى يتمكن الباحث من معالجة كل عنصر على حدا بعمق وشمول[4]، ذلك أنه مهما بلغت مهارة الباحث في اختيار موضوع البحث وتحديد اشكالية ذات قيمة والتزامه بمعايير الصياغة السليمة، فلن يغنيه ذلك كله عن حسن اختيار تصميم ملائم لبحثه.

---

[1] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة116–117.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة69.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة93.

[4] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، المرجع السابق، صفحة68.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للباحث أن ينتقل إلى هذه المرحلة إلا بعد قراءة لكل ما يمت لموضوع بحثه، والتي ستشكل لديه خلفية جيدة تساعده على عملية الفرز والتبويب، إذ بعد هذه القراءة يستطيع أن يكون رأيا أقرب ما يكون إلى الصحة عن المسائل البارزة التي تجيب عن الإشكالية التي تم طرحها عن تلك التي ليس لها علاقة بالإشكالية[1]، ثم يفرز العناصر الهامة الرئيسية عن تلك العناصر الثانوية الفرعية[2].

لهذا يعد إعداد الباحث للتصميم أو خطة للبحث في الحقيقة عمل صعب وفي نفس الوقت خلاق، إذ ليست الخطة أو التصميم وعاء أو إناء يصب فيه ابداع وجهد الباحث، بل تعتبر أولى ابداعاته وأهمها، كما أنها تعكس أسلوب تفكيره وعقليته بصفة عامة قبل أن تعكس وجهة نظر موضوع البحث[3].

لهذا يجدر على الباحث أن يعتمد على أفكاره الخاصة في إعداد خطة أو تصميم لبحثه، ولا بأس عليه من الاسترشاد بخطط البحوث والدراسات السابقة القريبة من موضوعه، والاستعانة بآراء المختصين وذوي الخبرة وأولهم المشرف، لهذا يستحيل على الباحث أن يضع منذ البداية خطة متكاملة دون تعديل، مما يعني أن الباحث سيدخل تعديلات مستمرة على خطته كلما تقدم في البحث وألم بأبعاده وآفاقه المختلفة[4].

الفرع الأول: ماذا نعني بخطة البحث؟

هي تصميم البحث وهيكله الخارجي الذي يقوم عليه العمل العلمي، تهدف إلى ترتيب الأفكار والمعلومات المتحصل عليها من خلال القراءة وذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة، ومترابطة بعضها ببعض وذلك بعد التمييز بين المسائل الهامة والثانوية التي تتضمنها هذه المعلومات[5].

---

[1] صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الثانية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011، صفحة142.

[2] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة 68

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة46.

[4] نفس المرجع، صفحة46.

[5] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة29.

ويمكن تعريف خطة أو تصميم البحث[1] أيضا بأنها:" هيكل البحث العلمي وبناؤه الذي يقوم عليه، وهندسته وتصميمه الذي يقسمه تقسيما منطقيا إلى عناوين رئيسية تتفرع عنها عناوين أخرى(ثانوية أو فرعية)، أو يقسمه إلى قوالب تتضمن العناوين الرئيسية للبحث والعناوين المتفرعة عنها، وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وعناصره[2]، وترتب ترتيبا تنازليا: (الكتاب، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، البند)، ثم يليه الترقيم الحرفي(أولا، ثانيا، ثالثا...)، ثم يليه الترقيم العددي(1، 2، 3...)، ثم الأحرف(أ، ب، ج،...)، أو الأرقام اللاتينية وغيرها من الرموز التي يمكن الاستعانة بها في حالة وجود تفريعات وتفصيلات."[3]

وقد يتعين الباحث في بعض الحالات أن يستخدم فصلا تمهيديا أو باب تمهيدي، وذلك عندما يجد الباحث نفسه أمام معلومات تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة، وفي نفس الوقت ليست جزءا جوهريا من المقدمة[4].

الفرع الثاني: أهمية تحديد خطة البحث

يختلف تصميم البحث وهيكله باختلاف طبيعة موضوع البحث، ذلك أن لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة به[5]، لهذا وجب على الباحث توخي الحرص والتأني أثناء إعداد وتحديد خطة مبدئية لبحثه، وترجع أهمية هذا التحديد إلى ما يلي:

- ❖ تسمح إعداد الخطة بتحديد موضوع البحث تحديدا دقيقا.
- ❖ تحديد إطار عمل مناسب للباحث.
- ❖ ضمان تجانس موضوع ومنطقية البحث.

---

[1] قد يخلط العديد من الباحثين بين خطة البحث وبين تبويبه أو تقسيمه، فخطة البحث هي عبارة عن العناصر الأساسية التي سيدور حولها موضوع البحث وتشمل تلك العناصر، تحديد مشكلة البحث، والنتائج المتوقعة للبحث، والمراجع التي اطلع عليها الباحث، المصطلحات العلمية الواردة في البحث، أبواب وفصول البحث المقترحة.

أما تبويب أو تقسيم البحث، فيعني توزيع المادة العلمية للبحث بين ثلاثة أقسام هي(المقدمة، المحتوى، الخاتمة)، والتي يجب أن تكون مرتبة ترتيبا منطقيا وفقا لقواعد وأسس علمية معينة تقتضي ضرورة أن يرتبط الجزء بالكل...). عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة47.

[2] كما قلنا سابقا، خطة البحث العلمي لا تشمل فقط تقسيم البحث من أبواب وفصول ولكن جرت العادة على استخدام هذا المصطلح على تقسيمات البحث وفروعه.

[3] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة127.

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة120.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة127.

- ❖ الإعداد الجيد للخطة قد يؤدي إلى الحصول على أفضل النتائج الممكنة[1].
- ❖ إن الإعداد الجيد لخطة البحث يعكس دائما جدية الباحث وعزمه، وأهليته كباحث علمي قادر على إنجاز مشروعه البحثي، فالتصميم الجيد هو علامة التفكير الجيد، وهو خطوة أساسية للعمل العلمي[2].

الفرع الثالث: خصائص خطة البحث العلمي السليم

لكي تستجيب تصميم البحث وهيكله لمتطلبات الخطة العلمية السليمة، وجب أن تتضمن العديد من الخصائص، يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ وجب أن تكون خطة البحث العلمي منسجمة ومتناغمة مع عنوان البحث وإشكاليته[3].
- ❖ وجب أن تكون خطة البحث منطقية أي يجب أن تكون كافة العناصر الأساسية والفرعية متصلة بموضوع البحث ولا تخرج عنه، ولا تتناقض معه[4].
- ❖ وجب أن تكون ترتيب عناصر الخطة متسما بالتسلسل والترابط، بحيث يفضي كل عنصر إلى العنصر الذي يليه بانسيابية وسلاسة وسهولة[5].
- ❖ الشمولية، ونعني بها أن تغطي خطة البحث كل جوانب الموضوع، ويظهر ذلك من خلال العناصر الموضوع، التي يجب أن تكون متكاملة شاملة لكل الأساسيات اللازمة للموضوع.
- ❖ الوضوح، ويقصد به أن تكون الخطة واضحة غير غامضة وبصياغة علمية صحيحة وبأسلوب لغوي رزين.
- ❖ يجب على الباحث تجنب تكرار عناصر الخطة مرتين أو أكثر، وقد لا يتحقق التكرار بشكل مباشر، وإنما قد يظهر عرضيا أثناء معالجة أحد العناصر، ففي هذه الحالة، إذا ارتأى الباحث أن هذه النقطة المكررة للمرة الثانية لازمة لفهم الموضوع، جاز له ذكرها ولكن دون اسهاب ثم يحيل إلى الموضع الذي ذكرت فيه بالتفصيل[6].

---

[1] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة123–127.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة104.

[3] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة128.

[4] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة126.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة128.

[6] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة128.

- التوازن، يجب على الباحث مراعاة التوازن الشكلي للبحث، بحيث يجب أن يراعي في إعداد خطته نوعا من التوازن والتنسيق بين الأفكار المطروحة والمعروضة، ويستلزم الأمر في هذه الحالة معالجة كل أجزاء البحث بقدر متناسب، فلا يركز على جزء دون جزء آخر[1].
- الذاتية، يجدر على الباحث أن يعتمد على أفكاره وأسلوبه الخاصة في إعداد خطة بحثه، باعتبارها الدالة الأولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع، مع أن هذا الخاصية لا تمنع الباحث من الاستفادة من خطط البحوث السابقة، لإثراء معلوماته وتجنب العيوب المرتكبة سابقا حتى يستطيع إعداد خطة بحث جديدة، ذلك أن الخطة هي **أول تجسيد لأصالة البحث**[2].

الفرع الرابع: الشروط الواجب توافرها من أجل إعداد خطة البحث

إن إعداد خطة بحث علمي يعني تقسيم موضوع البحث وفق تسلسل منطقي متجانس، ومتماسك، لذلك يجب على الباحث أن يراعي مجموعة من الشروط والضوابط، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- يجب أن تكون التقسيمات البحث موحدة، أي أن الباحث إذا اختار تقسيم بحثه إلى (أبواب أو فصول أو مباحث)، فعليه أن يلتزم ذلك في كل مراحل بحثه فلا يصح أن يورد فصلا أو باب واحد مثلا، فعليه تقسيم بحثه إلى بابين أو أكثر وكل باب إلى فصلين أو أكثر وهكذا دواليك[3].
- يجب أن تكون تقسيمات البحث متماثلة ومتوازنة[4]، والمقصود هنا التناسب الموضوعي في حجم التقسيمات الرئيسية وأيضا التقسيمات الفرعية قدر المستطاع وفي حدود الإمكان، أي في مضمون الفصول المخصصة لكل باب، ومضمون المباحث المخصصة لكل فصل، وهكذا دواليك حتى تتحقق في تقسيمات الخطة التوازن من حيث الكم والحجم[5].

وفي نفس السياق، وتحقيقا لهذا التوازن وجب أن تتناسب تقسيمات البحث مع طوله، أي أن تتناسب التقسيمات الرئيسية والفرعية من حيث عدد الصفحات، والقاعدة في ذلك أن لا يتجاوز

---

[1] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة129.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة76.

[3] نفس المرجع، صفحة78.

[4] انظر الملحق رقم04، صفحة 130–131.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة130.

أي قسم ضعف القسم الآخر المماثل له، ومن جهة أخرى أن تتناسب تقسيمات البحث من حيث أجزائه مثال ذلك ألا يتضمن فصل خمس مباحث والفصل الثاني مبحثين مثلا[1].

غير أنه يجدر التنويه إلى أن التوازن المقصود هنا، هو التوازن النسبي وليس التوازن الحسابي، بمعنى لا يشترط أن تأتي الأبواب والفصول والمباحث على مدار البحث كله بنفس عدد الصفحات، بل وجب أن يكون هناك تقارب فقط[2].

- ❖ يتعين على الباحث أن يتبع في تقسيم خطة بحثه شكليا أحد أسلوبين(الأسلوب الأنجلوسكسوني والأسلوب اللاتيني)، ويقصد بهذين الأسلوبين ما يلي:
  - التقسيم الأنجلوسكسوني للخطة: هو ذلك التقسيم الذي ترد فيه موضوعات البحث متتابعة دون أن تقسم تقسيما فرعيا.
  - التقسيم اللاتيني للخطة: هو ذلك التقسيم الذي يحاول صياغة أفكار البحث، بحيث يفصل بين الأفكار المختلفة للبحث ويعالج كل منها معالجة مستقلة وكذلك يفصل بين الفروع المرتبطة بكل فكرة على حدة، ويعالج هذه الفروع أيضا مستقلة، ثم يقوم بعد ذلك بإيجاد رابطة منطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها[3].
- ❖ لا يوجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث، لأن مرد ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع وحجمه ومحتواه، إلا أن هذا الأمر لا يمنع من تفضيل التقسيم اللاتيني، والذي يستحسن فيه اعتماد التقسيم الثنائي إلا أن الأمر قد لا يخلو من الاستثناء، فلا مانع من اعتماد التقسيم الثلاثي إذا كان يتماشى أكثر مع طبيعة الموضوع، بشرط مراعاة التوازن بين الفصول والمباحث والمطالب[4].
- ❖ يتوجب على الباحث الربط والتنسيق بين جميع عناوين وتقسيمات خطة البحث، فيجب أن يكون عنوان الفصل مستمدا من عنوان الباب، وعنوان المبحث مستمدا من عنوان الفصل ومتفرعا عنه ودالا عليه، وهكذا دواليك مع بقية تفرعات أو تقسيمات الخطة، على أن يتم

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة78.

[2] عمار تركاوي و محمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة 49.

[3] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة130–131.

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة78–122.

مراعاة التدرج المنطقي من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء، فمثلا: تأتي الماهية أولا ثم المفهوم وأخيرا التعريف...[1].

- ❖ وأخيرا، يجب أن تكون خطة البحث مرنة قابلة للتعديل لهذا من النادر جدا أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير قابلة للتعديل طيلة مدة إعداد البحث[2].

الفرع الخامس: الشروط الواجب توافرها في إعداد عناوين لتقسيمات الخطة

تكتسي العناوين الرئيسية والفرعية لخطة البحث أهمية بالغة كونها تعتبر مرآة لمضمون البحث، لهذا يشترط أن تتوفر فيها بعض المقومات، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- ❖ يجب أن تكون العناوين بسيطة وواضحة دالة على مضمونها سواء كان(باب أو مطلب أو فصل...)، كما يمكن أن يكون مركبة[3].
- ❖ يجب أن تراعى في إعداد العناوين رمز التجديد والابتكار، بحيث يتجنب الباحث تكرار عناصر الخطة لأن ذلك يجعل البحث برمته مكررا ومقلدا[4].
- ❖ يجب أن تكون العناوين مستقلة بذاتها ودالة على المقصود، لهذا يجب على الباحث أن يتجنب العناوين الشاردة والتي لا ترتبط بمضمون البحث[5].
- ❖ يجب أن تكون العناوين متناسقة ومترابطة بشكل متسلسل ملائمة لعناوين البحث لذلك يجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة والمتضاربة[6].
- ❖ يجب احترام قواعد اللغة العربية والصياغة السليمة في إعداد العناوين الرئيسية والثانوية، كما يجب تجنب استخدام العناوين الرئيسية باعتبارها عناوين ثانوية، أي لا يجب مثلا: أن يكون العنوان الرئيسي للبحث هو عنوان الفصل أو الباب.

---

[1] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة 128.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة46.

[3] نفس المرجع، صفحة49.

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، صفحة75.

[5] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 124.

[6] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة49.

المبحث الخامس: مرحلة تدوين أو تخزين المعلومات

تمثل مرحلة تدوين أو تخزين المعلومات التي تحصل عليها الباحث من المصادر والمراجع التي توصل إليها حلقة أساسية ومهمة لإعداد بحث سليم، وتأتي هذه المرحلة تلقائيا بعد الانتهاء من تدوين القائمة الأولية لمصادر البحث، وبعد القراءة الأولية والسريعة لها، وكدا الاعتماد على الخطة الأولية التي سيمضي الباحث بها قدما[1].

ويقصد بتدوين المعلومات الواردة في المصدر أو المرجع والمتصلة بموضوع البحث، لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها بيسر وسهولة كلما احتجاج ذلك، ويطلق عليها أيضا ب"التقميش"[2] أو تخزين المعلومات، ويقصد بها نقل المعلومات والبيانات الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة، ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية، والذي تهم موضوع البحث، وهذا ما يبين أن عملية التصوير الضوئي لا تغني عن عملية التخزين شيئا، كون هذه الأخيرة تتناول صفحة كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا فكرة واردة في فقرة قصيرة[3].

وترجع أهمية التدوين إلى صعوبة بل استحالة تذكر الباحث كل ما قرأه، فبمرور الوقت وتكاثر الأفكار والمعلومات وتنوع المراجع التي يطلع عليها، كفيل بطرد العديد من الأفكار والمعلومات، ومن هنا تأتي ضرورة التخزين في الحفاظ على ما قرأه[4]، كي يستطيع الاستفادة منها في أي وقت شاء مختصرا على نفسه الجهد والوقت للبحث مرة ثانية على نفس المعلومات التي سبق الاطلاع عليها[5].

ولما كانت مرحلة التدوين من أهم المراحل الأولية للتحرير النهائي للبحث العلمي، فيستحسن الإعداد لها، ومعرفة الطرق السليمة الواجب استخدامها لتفي بالغرض المخصص له، لهذا سنتناول الأشكال التي يتخذها التدوين، ثم ننتقل إلى تحديد أساليب وطرق التدوين أو التخزين الصحيح.

المطلب الأول: أشكال وأنواع التدوين

يتخذ تدوين أو تخزين المعلومات إما شكلا تقليديا أي يدويا (أي استعمال البطاقات أو الأوراق أو الملفات)، وقد يتم آليا (أي باستعمال جهاز الكومبيوتر)، وفيما يلي التمييز بينهما:

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة36–37.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة 86.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة57.

[4] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة 86.

[5] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة36–37.

الفرع الأول: التدوين اليدوي

ويقصد بها أن يقوم الباحث بقراءة المصادر والمراجع، ثم يعمد إلى فرز المعلومات والبيانات ليحدد ما يتصل بموضوعه، ثم ينقل هذه الأجزاء المهمة كتابة بيده إلى البطاقات الورقية أو الملفات أو أيا كان الشكل المعد لهذا الغرض، ليحتفظ بها وفق أسس وقواعد أساسية تحكم عملية التدوين.

ويمتاز التدوين اليدوي بعدة ميزات، يمكن ذكر أهمها:

-سهولة الرجوع للمعلومات في كل وقت.

-اعطاء للباحث خريطة حقيقية عن شبكة المعلومات المتوفرة لديه.

-يوفر قدر كبير من الأمان للمعلومات التي تحصل عليها.

-صعوبة تلف أو ضياع المعلومات المدونة يدويا بسبب عبث الغير أو لأي سبب من الأسباب[1].

الفرع الثاني: التدوين الآلي

تعد هذه الطريقة من أحدث الطرق والأسهل والأخطر في تدوين المعلومات والبيانات، بحيث يقوم الباحث بحفظ وتخزين المعلومات التي تحصل عليها من المصادر والمراجع على جهاز الكمبيوتر، إلا أن هذه الطريقة تتطلب اتقان التعامل مع هذا الجهاز ببرامجه المختلفة[2].

حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر، ويقوم بتنظيم ما بداخله وفق الخطة المبدئية التي اعتمدتها لدراسة موضوعه[3]، ليسهل عليه الرجوع إليها في أي وقت شاء بكبسة زر واحدة فقط، إلا أن هذه الطريقة تخفي في طياتها خطورة فقدان أو مسح أو اختفاء الملفات من جهاز الكمبيوتر دون قصد، ودون سابق إنذار، إذا ما تعرض الجهاز لأي عارض يؤثر على كفاءته(كالفيروسات مثلا)، ولتجنب هذه المخاطرة ينصح دوما وفي كل مرة الباحث هذه الطريقة، الاحتفاظ بنسخة على قرص الكتروني كإجراء وقائي[4].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة 86-87.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة 76-77.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة 36.

[4] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة87.

المطلب الثاني: طرق وأساليب تدوين المعلومات

تتعدد نظم أو طرق التدوين التي يعتمدها الباحثون أثناء إنجاز بحوثهم، إلا أنه ينصح باتباع إحدى الطرق التالية.

الفرع الأول: نظام البطاقات

نظام البطاقات أو ما يطلق عليها أيضا(الجذاذات)، حيث تعد البطاقة ضرورة من ضروريات البحث[1]، وهو عبارة عن قطعة من الورق المقوى، قد يكون مربع أو مستطيل الشكل، متوسط الحجم حددها البعض بحجم 10×14 سنتم تقريبا، ولما مانع أن تكون أكبر من ذلك، لكي تستوعب النص المقتبس مهما كانت مساحته من غير الحاجة إلى بطاقة أخرى أو إلى الكتابة على ظهر البطاقة، المهم أن تكون في حجم واحد ولون واحد حسب رغبة الباحث، وقد تشترى جاهزة لهذا الغرض[2].

ويشترط أيضا في البطاقة أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، ويفضل اتخادها بألوان مختلفة، بحيث يخصص لونا خاصا بكل قسم أو باب من البحث[3]، ومن المهم أن يتم حفظها وتصنيفها وترتيبها في مظاريف أو علب خاصة حتى لا تضيع أو تتلف[4].

- قواعد ارشادية لتنظيم البطاقات:

يمكن للباحث أن يتخذ خطة خاصة لتنظيم البطاقات، بحيث يسهل عليه الرجوع إليها، ولكن الطريقة النظامية والسهلة لتنظيمها، هو اتباع الارشادات التالية[5]:

- ❖ يجب على الباحث أن يصنف البطاقات إلى مجموعات بحسب الخطة المعتمدة لدراسة الموضوع.
- ❖ تجنبا لضياع وعدم الاختلاط البطاقات ينصح بوضع كل مجموعة من البطاقات في صندوق أو علب خاصة، وعمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت عنوان واحد عام.
- ❖ وجب على الباحث وضع أرقام متسلسلة لكل مجموعة من البطاقات، كما يمكن له استعمال بطاقات ملونة للتمييز بين المواضيع.

---

[1] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة51.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة156.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة88.

[4] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة156.

[5] انظر الملحق رقم 05، صفحة134

❖ تخصيص بطاقات معينة تضم فهرسا عاما لما تحويه علب البطاقات، مما يضمن سهولة الرجوع إليها[1].

❖ ينصح الباحث اعتماد ترتيب معين منظم لضمان تنظيم البطاقات مع إمكانية إضافة معلومات أخرى أو اعتماد ترتيب آخر يناسبه، بشرط أن تشتمل هذه الأخيرة على البيانات التالية:

1) يكتب الرقم الترتيبي للبطاقة.
2) عنوان مقترح لمحتوى الاقتباس(ويستحسن أن يكون بلون مغاير).
3) مصدر الاقتباس أي المرجع الذي استمدت منه المعلومة(اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع، الجزء والطبعة (إن وجدت)، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، ص...).
4) أرقام صفحات الاقتباس.
5) يدون نص الاقتباس في وسط البطاقة.
6) الملاحظات الشخصية(وهي آراء الشخصية للباحث وأفكار تراوده أثناء البحث، لذلك وجب عليه تجنب كتابتها أثناء تدوين النص المقتبس لتجنب اختلاطها مع الأفكار المقتبسة، يستحسن دوما ادراجها في أسفل الورقة)[2].

❖محتوى التدوين أو الاقتباس:

تتنوع طرق نقل المعلومات من المصادر والمراجع حسب اعتبارات كثيرة (كأهمية الاقتباس، هدفه، أهمية القائل...)، وفيما يلي شرح لكيفية أخذ المعلومات وتسجيلها ومناسبة استخدام كل منها.

✓ نقل النص كاملا(الاقتباس الكلي): وهو نقل النص المقتبس كاملا دون تغيير، وتتمثل حالات استخدامها فيما يلي:

1) إذا كان النص المقتبس من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو النصوص القانونية أو الاتفاقيات والأحكام الدولية، ومشروعات القوانين والآراء الفردية في القضاء الدولي، الأحكام القضائية الوطنية أو الأجنبية.
2) إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.
3) إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح الفكرة.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة38–39.

[2] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة52.

4) إذا كان رأي المؤلف محل نقض أو اعتراض من قبل الباحث[1].

✓ إعادة الصياغة(الاقتباس الجزئي): وهي الحالة التي يعيد الباحث فيها صياغة أفكار المؤلف بأسلوبه الخاص ويعتمد في هذه الحالة على إحدى الطرق التالية:

1) التلخيص: يعمد الباحث في هذه الحالة إلى تلخيص موضوع كامل أو الفكرة بأكملها فيصيغها بأسلوبه الخاص من غير التأثر بالمؤلف حين وضعها في الإطار والصياغة، كل ما يهتم به هنا الاحتفاظ بالفكرة والموضوع الرئيسي[2].

2) الاختصار: وهو أن يقلص الباحث عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف ووجهة نظره واستعمال عباراته وكلماته غالبا، كل ما يفعله الباحث في هذه الحالة هو حذف التوضيحات والتفاصيل، وكل ما يمكن أن يستغنى عنه في النص[3].

✓ الشرح والتحليل: في كثير من الحالات، يجد الباحث نفسه أمام نصوص تحتاج إلى شرح وتحليل لتبيان المراد منها وإظهار أبعادها، وتتخذ هذه الحالة الأشكال التالية:

1) الجمع بين التلخيص أو الاختصار أو الشرح واقتباس النص: وهي التي تجتمع فيها هذه الأنواع من النقل مع الاستشهاد بالنص المقتبس.

2) الخطوط العريضة: وهو أن يحمل مضمون النص ويوضع في عناوين رئيسية، بقصد تعريف القارئ عليها، أو إعطاء فكرة سريعة عنها، بحيث لا يكون لذكر التفاصيل أهمية.

❖ وفي الأخير، يجب على الباحث تخصيص بطاقات تحت عنوان: **(متفرقات)**، وتستخدم هذه الأخيرة لكتابة المعلومات التي تتصل بموضوع البحث اتصالا ضعيفا[4].

❖ مميزات نظام البطاقات:

يتميز نظام البطاقات بعدة ميزات، يمكن للباحث أن يستفيد منها، ولعل أهمها ما يلي:

-سهولة تخزين البطاقات.

-سهولة معرفة مصدر كل فكرة وكل رأي حتى يمكن الرجوع إليها.

---

[1] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة167-168.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة112.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة39.

[4] نفس المرجع، صفحة40-41.

-تنظيم الأفكار تقديما وتأخيرا بسبب مرونة ترتيبها.

-تسهيل عمل الباحث في فهم المادة العلمية للبحث.

-تيسير إضافة أية معلومات جديدة يحصل عليها الباحث بتدوينها على البطاقة وإدراجها في موضعها أو مكانها المناسب[1].

الفرع الثاني: نظام الملفات

يمكن للباحث أن يعتمد طريقة الملفات لتخزين المعلومات والبيانات، وهو عبارة عن ملف من الورق المقوى أو البلاستيك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، بحيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب الخطة المعتمدة لدراسة الموضوع، ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون خاص، أو يوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز بين كل قسم وآخر[2].

فيما يخص تنظيم الملفات وتوثيق المصادر والمراجع المقتبس منها المعلومات فينطبق عليها ما سبق قوله عن البطاقات، ويتعين على مستخدم هذه الطريقة الالتزام بما يلي:

- ❖ أن يكتب على وجه واحد من أوراق الملفات.
- ❖يجب على الباحث أن يحرص أن تكون لكل معلومة عنوان مستقل حتى يسهل عليه تصنيفها لاحقا وفقا لأقسام خطة البحث العلمي.
- ❖يستحسن أن تكون أوراق الملفات التي يدون فيها أوراق بيضاء عادية.
- ❖يمكن استعمال المظاريف الكبيرة، بحيث يُستخدم كل ظرف لأوراق تتعلق بموضوع معين واحد بحسب خطة البحث، كما يمكن استخدام الحافظات البلاستيكية.
- ❖ يمكن للباحث استخدام عدة ملفات إذا امتلأت أوراق الملفات بالمعلومات[3].
- ❖ مميزات نظام الملف:

يتميز نظام الملفات بعدة مميزات أهمها:

-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع.

-عدم الخشية من فقدان الأوراق أو تلفها أو ضياعها[4].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة88-89.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة110.

[3] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة157-158.

[4] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة36.

-المرونة والسهولة في إجراء تعديلات وتغييرات أو إضافات لاحقة على انتهاء مرحلة جمع المادة العلمية.

-تناسب القدرة المالية للباحث بحيث يستخدم الأوراق العادية دون المقوى[1].

الفرع الثالث: القواعد الإرشادية للتدوين الصحيح للمعلومات

يجب على الباحث أثناء قيامه بعملية تدوين المعلومات في البطاقات أو الملفات التقيد ببعض النصائح المنهجية التي تساعده على جمع المادة العلمية في وقت معقول وضمان الاستفادة منها على مدى الطويل، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ مراعاة قواعد الاقتباس الصحيح.
- ❖ عدم استعمال ظهر البطاقات وأوراق الملفات تماما.
- ❖ ضرورة مراجعة البطاقات وأوراق الملفات عند الانتهاء من جمع المادة العلمية[2].
- ❖ تجنب الباحث كتابة التعليقات الشخصية لتجنب اختلاطها مع الأفكار المقتبسة لذلك يستحسن دوما كتابتها بعيدا عن الاقتباس أو بلون مغاير.
- ❖ عند تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو أوراق الملف مع تكرار نفس العنوان.
- ❖ وأخيرا، ابقاء عملية جمع المادة العلمية مفتوحة[3].

المبحث السادس: مرحلة تحرير أو كتابة البحث العلمي

تعتبر مرحلة الكتابة آخر مراحل إعداد البحوث العلمية فمن خلالها يصل الباحث إلى الشكل النهائي للبحث المراد إنجازه، كونه يتجسد فيها العمل الفكري من خلال بناء الأفكار بناءا فنيا متراصا شكلا ومضمونا، وهذا ما يثبت مدى الترابط والتكامل بين الشكل والمضمون من أجل الوصول إلى النتائج المراد الوصول من خلال البحث والتقصي.

لهذا تعتبر كتابة البحث العلمي في الحقيقة انعكاس لشخصية الباحث وقدراته الأساسية، والتي يبدؤها من أول خطوة يضعها على سلم التحدي إلى آخر نفس في إعداد البحث العلمي، فالكتابة هي

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة89.

[2] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة52.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة37.

أداة الأصدق لإثبات جهده العلمي المبذول بكافة تفاصيله، لهذا وجب عليه إتباع بعض الضوابط والمقومات معينة التي تساعده للخروج بنتيجة مرضية لجميع الأطراف (الباحث، المشرف...)، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

المطلب الأول: المقومات الأولية لكتابة البحث العلمي

تتجسد عملية كتابة البحث في صياغة وتحرير نتائج الدراسة، وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية ومنطقية دقيقة، ذلك أن الهدف الأساسي من اعداد البحوث العلمية هو نقل نتائجها العلمية إلى الباحثين والمهتمين بموضوع البحث من أجل الاستفادة منه إما لمعالجة أو لاستكمال المواضيع المماثلة.

ولما كان الهدف من البحوث العلمية هو نشر وتطوير المعرفة الإنسانية عامة من خلال تبادل الأفكار وتفاعلها، وجب على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المقومات حتى يسمى العمل الذي قدمه بحثا علميا سليما، ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:

الفرع الأول: تحديد منهج البحث

يعتبر منهج البحث هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة[1]، لهذا يعتبر تحديد منهج البحث عنصرا جوهريا للانطلاق في تحريره، ويؤدي تطبيقه بصفة دقيقة إلى ضمان السير المتناسق والمنظم للبحث، كما يؤدي إلى النتائج المرجو الوصول إليها، وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث في: المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التحليلي...[2]إلخ.

الفرع الثاني: الأسلوب المتبع في كتابة البحث

تعتمد عملية تحرير البحث العلمي على عرض الآراء والأفكار بصفة سلسة ومنتظمة، ويتحقق هذا الطلب بطبيعة الحال على اعتماد أسلوب علمي واضح ولغة سليمة وأفكار مترابطة، وللوصول إلى هذا الهدف يجب التقيد بجملة من التعليمات التالية:

- ❖ يجب أن يكون أسلوب الباحث واضحا وبسيطا ودقيقا.
- ❖ يجب على الباحث إظهار عمق أفكاره بتأن ووضوح فلا يجب أن يقوم بذلك بصفة مختصرة.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة35.

[2] سيتم التطرق بالتفصيل لمختلف مناهج البحث في الفصل الرابع.

- ❖ يجب على الباحث الابتعاد عن التصنع في اللفظ أو الزخرفة اللفظية، ويقصد بها تلك الألفاظ المنمقة التي تحتمل أكثر من تفسير ومعنى[1].
- ❖ في البحوث العلمية القانونية، يجب إتباع أسلوب قانوني وليس إنشائي، ذلك أن اللغة القانونية هي لغة تختلف عن اللغة القصصية أو السرد أو الجمل المنمقة، يعني أن الكلمة المناسبة في المكان المناسب، لذلك يجب الاعتماد على صحة الكتابة من الناحية اللغوية أو النحوية [2].
- ❖ يجب أن تكون الكتابة واضحة ووافية أي شاملة لكل عناصر البحث، كما يجب أن لا تكون مبالغا فيها "شديد النقد غير البناء"، لهذا يشدد عليه الكتابة بوضوح مفصل لمكونات البحث تفي بفهم القارئ الذي قد لا يمتلك معرفة سابقة عن مجريات ومفاهيم البحوث المتخصصة أو الخاصة.
- ❖ يجب على الباحث الكتابة بلغة واثقة غير مترددة في النتائج، من أجل قبول الآخرين لمحتوى البحث، وبثقة وصدق لتعم الفائدة، دون غرور أو مبالغة أو تزييف أو تجاوز للواقع[3].
- ❖ يفضل على الباحث الابتعاد عن استعمال صيغة المتكلم أو بمعنى أدق الإشارة للذات "أنا" في التحليل والنقد[4]، بل عليه استخدام مصطلح (الكاتب، أو الباحث أو غيرها من المصلحات التي تفيد التواضع...)، ثم يستمر بنفس المصطلح إلى غاية نهاية البحث[5].
- ❖ ابتعاد الباحث عن استخدام الأفعال والمصطلحات التي تنقص من قيمة البحث(كاستخدام عبارة..."من البديهي"..." من المتعارف عليها"..." من المعلوم لدى الجميع"...)، ذلك أن في البحث العلمي لا شيء فيه بديهي، حتى النظريات المتخصصة أحيانا قد تكون غير بديهية أو لا يتعارف على صحتها واستخدامها إلا نفر محدود.
- ❖ ابتعاد الباحث عن استعمال مفردات تضعه موضع تساؤل، مثال ذلك:"...يفيد الباحثون..."، إذ أنه من الأفضل استخداما "...بعض الباحثين..."، "...عدد من الباحثين..."، كما يشدد عليه

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 125.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة 172.

[3] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة160

[4] عاصم خليل، المرجع السابق، صفحة 188.

[5] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة161.

أيضا استخدام أفعال لكل حالة عند مقارنة نتائج الباحثين مع بعضها البعض(مثل فلان يتفق مع فلان، فلان دعم ما توصل إليه فلان...)[1].

- ❖ وجب على الباحث الابتعاد عن الجمل والعبارات الطويلة في الكتابة، إذ استعمال عبارات وجمل قصيرة، معبرة، واضحة، مفهومة، ومنوعة مع الحفاظ على الترابط الفكري فيما بينها، لضمان استيعاب أسرع للأفكار التي يريد ايصالها للقراء[2].

الفرع الثالث: إظهار شخصية الباحث

يعتبر البحث العلمي عملية شاقة وطويلة، تقع على عاتق الباحث نفسه، الذي عليه التقصي عن المشكلة التي تصلح موضوعاته، ثم الانطلاق فيها وفقا لمنهج علمي سليم، فبهذا المعنى فهي: "لا تصدق على شخص فهي موهبة تمنح لبعض الناس ولا تمنح للآخرين، فالبحث خلق وابداع، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد وتتضاءل أو تنعدم عند آخرين"[3].

لهذا تعد من أهم مقومات إعداد البحث العلمي السليم هو إبراز شخصية الباحث، وذلك عن طريق النقد والتحليل إبداء الرأي حول كل ما يقرأه، والتي تتجلى في طريقة تعليقه وانتقاداته وعدم الاعتماد على آراء الآخرين حتى يضفي نوعا من الحداثة والأصالة على بحثه[4].

ومن سمات الأصالة أيضا، أن يتخذ الباحث لنفسه أسلوبا فريدا ومبتكرا في معالجته للمشكل التي أثاره والنتائج التي يبتغي الوصول إليها، لهذا وجب عليه أن يكون معتدا بقدرته على استقلالية تفكيره، لا أن يكون ناقلا أو مقلدا أو مترجما أو مكررا لما تم تناوله سابقا، ولكي يكون الباحث مؤصلا يتعين عليه أن يمتلك مهارات العقل العلمي وفي مقدمتها المنهجية العلمية، ومهارات العقل النقدي وفي مقدمتها الشك العلمي، ومهارات العقل الجدلي وفي مقدمتها الاستنباط والتحليل والمقارنة[5]، فالأصل في البحوث العلمية هو إضافة معارف جديدة تساهم في النهضة العلمية بنصيب من العلم والمعرفة، كونهما تراث إنساني تتوارثه الأجيال والأمم.

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة160.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة174.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة29.

[4] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة42.

[5] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة 169-170-171.

إن فكرة إبراز الباحث لشخصيته أثناء اعداده للبحث وجب أن يصقل بالموضوعية والتجرد، فهو ملزم بتناول جميع الآراء والمواقف التي تناولت موضوع البحث، بذهن متجرد ومنطقي علمي محايد، فليس في البحث صديق أو عدو، قدر ما هو اثبات الحق والحقيقة[1]، لذلك ينبغي على الباحث أن يقبل كل ما يقرأه، ولا أن يقتنع بجميع الآراء، بل عليه إثبات صحة ما قرأ، وأن يقيم على ذلك الدليل والحجة والبرهان دون تحيز لأي رأي[2].

الفرع الرابع: احترام قواعد الاقتباس

من الأخلاقيات الأولى أن ينسب الباحث كل فكرة جاء بها إلى المصدر الذي أخذ عنه، وهذا ما يطلق عليه بالأمانة العلمية[3]، وفي سبيل تحقيق ذلك، لابد على الباحث توثيق كل ما يحصل عليه من معلومات ومعطيات من الوثائق العلمية، ويقصد بالاقتباس استشهاد الباحث في مسألة معينة بآراء الآخرين وأفكارهم بشرط أن تكون ذا صلة وثيقة بالموضوع، وهنا لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة، أو للمقارنة مع رأي معارض[4].

❖ **شروط الاقتباس السليم:**

تستدعي عملية الاقتباس التقيد لكي تكون صحيحة ومفيدة جملة من الشروط الأساسية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي، معناه أن لا يكون الاقتباس من الاقتباس، ولعل السبب من وراء ذلك هو إمكانية عدم دقة أو أمانة الاقتباس الأول، ولكن في حالة تعذر على الباحث الرجوع إلى الأصل وكان لابد من الاستشهاد بالمعلومة، ففي هذه الحالة يتعين على الباحث أن يشير إلى أن ما تم اقتباسه وارد في مرجع آخر[5].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة33.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة37.

[3] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة95.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة152.

[5] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة139–140.

- ✓ أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية أثناء قيامه بعملية الاقتباس(سواء كان نقلا حرفيا أو تلخيص)، بمعنى أن يشير الباحث إلى المصدر الذي أخذ منه بصورة تسهل على من يريد الاطلاع عليه[1].
- ✓ يجب أن يلتزم الباحث بالدقة في نقل المعلومات، ويقتضي هذا التصرف إيراد العبارات والمصطلحات كما هي بأحرفها الهجائية وعلامتها وترقيمها، حتى ولو كان هناك أخطاء لغوية في الشيء المقتبس، كما يجب أيضا مراعاة نفس الأسلوب، واللغة الأصلية التي وردت بها[2].
- ✓ إن الهدف من الاقتباس هو مناقشة الباحث لرأي المؤلف المراد الاقتباس منه وتحليله ونقذه من أجل تدعيم بحثه وليس لتزيين البحث والتدليل على كثرة رجوع الباحث إلى العديد من المراجع[3].
- ✓ يجب على الباحث أن يلتزم بالموضوعية أثناء عملية الاقتباس، بمعنى ألا يستشهد بالكتابات والآراء التي تدعم رأيه، ويهمل الكتابات الآخرين لاختلافهم مع رأيه الشخصي.
- ✓ يجب على الباحث أن يبرز شخصيته أثناء عملية الاقتباس، بمعنى ألا يتشكل بحثه من سلسلة من الاقتباسات المتتالية، مما يفقد بحثه الأصالة والإبداع[4].
- ✓ ومن جهة أخرى، وجب على الباحث مراعاة التنسيق بين الاقتباسات، بحيث تندمج هذه الأخيرة في ظل البحث مما يظهر شخصية الباحث واستقلاله الفكري.
- ✓ هل يجوز الاقتباس من المراجع باللغة الأجنبية؟

نعم، يمكن اقتباس من الكتب بلغة أجنبية بشرط إيراد الأصل في الهامش والترجمة في المتن، وذلك في حالة ما إذا كانت الترجمة شخصية للباحث، أما إذا كانت الترجمة لغير الباحث، ففي هذه الحالة وجب الإشارة للمترجم[5].

❖ **أنواع الاقتباس المعتمدة في إعداد البحوث العلمية:**

كما قلنا سابقا، أن الاقتباس هو عملية طبيعية لتحرير البحوث النظرية، ذلك أنه لا يمكن للباحث أن ينطلق من العدم، والاقتباس نوعان هما:

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة164.

[2] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، صفحة140.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة67.

[4] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة164.

[5] علي مراح، المرجع السابق، صفحة128.

✓ الاقتباس الحرفي:

يقصد بالاقتباس الحرفي أو المباشر هو نقل الباحث نصا مكتوبا تماما، بنفس الشكل والكيفية واللغة التي وردت فيه ويسمى هذا النوع أيضا **تضمينا**[1]، أن يقتبس الباحث الكلام بلفظه كما هو مدون في الأصل، أي كما وردت في المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير[2]، ويلجأ الباحث إلى هذا النوع من الاقتباس في الحالة التي تكون فيه الفكرة أو الرأي المقتبس ذو أهمية بالغة في إثراء البحث[3]، إلا أنه في بعض الحالات وعند استعمال الاقتباس المباشر، يجد الباحث نفسه أمام حذف بعض الكلمات والجمل التي يراها غير مناسبة لموضوعه، فيضع مكانها ثلاث نقاط متتالية وهو ما يسمى: بالاقتباس المتقطع[4].

ويعتمد الاقتباس الحرفي على مقومات وشروط وجب على الباحث مراعاتها أثناء عملية تحرير البحث، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- يجب الحفاظ على محتويات النص كما هي (ألفاظا ومصطلحات).
- ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الأصل[5].
- إذا ورد خطأ في الأصل، وجب ذكر الخطأ بين قوسين ويجوز تصحيحه في الهامش.
- إذا كان الاقتباس غامض المعنى بسبب انقطاعه عن السياق العام، فعلى الباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض بشرط وضعها بين قوسين[6].
- في جميع الأحوال، يجب على الباحث وضع النص المقتبس بين علامتي التنصيص المزدوج وهو أمر بالغ الأهمية في عملية الاقتباس الحرفي.
- يجب أن يكون حجم الاقتباس في العادة محدودا، أي استخدام عبارات أو جمل أو مقاطع محدودة بعدد معقول من الأسطر.

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة140.

[2] فريدة سقلاب، المرجع السابق، صفحة 41.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة165.

[4] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة153.

[5] سعد سليمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة211.

[6] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة164.

- وفي الأخير، وجب على الباحث ذكر مصدر الاقتباس الحرفي في الهامش تحقيقا للأمانة العلمية[1].

✓ الاقتباس الغير المباشر أو الغير الحرفي:

يقصد بالاقتباس الغير الحرفي أو الغير المباشر أن يقوم الباحث باقتباس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا[2]، ذلك أن الاقتباس الغير الحرفي يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي يقوم الباحث بصياغة الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، ويعتمد في هذه الحالة إما بتلخيص الفكرة المقتبسة، أو إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه[3].

الفرع الخامس: احترام قواعد التهميش

إن إعداد بحث علمي يتطلب معه الرجوع إلى البحوث السابقة ذلك أن فكرة العلم أساسها عملية تراكمية من المعارف، لهذا يسمح للباحث–في سبيل ذلك– الرجوع إلى العديد من الأبحاث والدراسات، والكتب، والمجلات، وكافة المراجع والمصادر المتاحة أمامه، والتي يرى فيها ضرورة إدراجه في بحثه.

ومن أجل ذلك، وجب على الباحث أن يوثق كل ما يحصل عليه من معلومات ومعطيات من المراجع والمصادر المستعملة لإعداد البحث، وبشكل أكثر دقة كل ما ينسب إلى الغير من قول أو فعل أو تعبير يمكن أن يدخل في هذا المفهوم وجب توثيقه، وهذا ما يعبر عنه ب "الأمانة العلمية".

لذلك فإن من أهم مقومات البحث العلمي وأسسه هو التزام الباحث بالأمانة العلمية، ويقصد بها إثبات مصادر الاقتباسات وإرجاع الأفكار إلى أصحابها صيانة لحقوقهم في التأليف والكتابة، بحيث يوضع عند نهاية كل اقتباس رقم تسلسلي، وبعد ذلك يشير إليه في الهامش مع ذكر كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة العلمية المأخوذ منها، وهذا ما يسمى بالارتباط العضوي بين الاقتباس والتوثيق[4].

---

[1] سعد سليمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة211

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة126.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة167–168.

[4] عاصم خليل، المرجع السابق، صفحة195.

ويقصد بالهامش ما يخرج عن النص من إحالات وتعاليق وشروح[1]، ويعتبر الهامش بمقتضاه من أهم أجزاء البحث، وبذلك فهو يختلف عن مصطلح "الحاشية" جمع الحواشي، والتي يقصد بها الفراغ الذي يترك على يسار ويمين صفحة ويحيط بالمتن، والتي تستخدم لكتابة التعليقات، والتي لم يكن يكتبها المؤلفون أنفسهم، وإنما يكتبها العلماء الذين يقرؤون الكتاب، وكثيرا ما يستخدمون قبلها كلمة تدل عليها(تنبيه) أو (فائدة)[2].

ويتعين على الباحث أن يوقن أن تدوين الهوامش لا يستخدم للدلالة على المصادر والمراجع التي تم الاقتباس منها في كل مرة، إذ يمكنه الاستفادة منها من أجل تدعيم مضمون بحثه، ويمكن تقسيمها بحسب الوظيفة أو الغرض الذي خصص له:

- ❖ هوامش الإحالة: يلجأ الباحث إلى مثل هذا النوع من الهوامش من أجل الإيضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء من البحث نفسه، وهو إما أن يعود بالقارئ إلى موضوع سابق من البحث أو يحيله إلى موضوع لاحق[3]، مثال ذلك:

(1)أنظر فيما سبق، رقم صفحة.

- ❖ هوامش التفسيرية أو الشرح: هي تلك الهوامش التي يتم فيها شرح المصطلحات أو الألفاظ الغامضة أو التعليق على ما ورد في المتن أو حتى ترجمته، ولعل الغاية من اللجوء إلى مثل هذه الهوامش هو إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية، ولكن ليس من المناسب تضمينها في المتن، لأنها قد تؤدي إلى تشعب الموضوع أو حتى الخروج عنه، أو قد يؤدي إلى تقطع سياق الكلام، ويشار إلى هذا المصطلح أو اللفظ الغامض برمز معين**(*،●...)**[4]**، مثال ذلك:**

***.....**

إلا أنه يشترط عدم المبالغة في اللجوء إلى هذا النوع من الهوامش، كما يجب عدم إطالتها عند اللجوء إليها، وإلا اعتبر ذلك مؤشرا على غموض مضمون البحث أو عدم التحكم فيه من الأساس[5].

---

[1] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة41.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة65.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 145.

[4] فتيحة عوالي، المرجع السابق، صفحة35.

[5] علي مراح، المرجع السابق، صفحة146.

❖ هوامش المراجع: وهي تلك الهوامش التي يتم فيها تدوين المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في بحثه، وتختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع والمصادر المستخدمة فعلا لإعداد البحث، كما تختلف أيضا باختلاف عدد الاقتباسات منها[1].

الفرع السادس: طريقة توثيق مصادر المعلومات

تختلف طريقة توثيق مصادر المعلومات باختلاف طبيعة المراجع والمصادر المستعملة فعلا لإعداد البحث، كما تختلف أيضا باختلاف عدد الاقتباسات، بحيث يمكن التمييز بين طريقتين في التهميش، وهي كالتالي:

1) توثيق المصادر والمراجع للمرة الأولى:

يتم توثيق المصدر أو المرجع للمرة الأولى بسرد جميع المعلومات الأساسية المتعلقة به بشكل واضح وجلي، بحيث يسمح للقارئ باللجوء إلى تلك المراجع والمصادر في أي وقت شاء، ويكون توثيق مصادر المعلومات على الشكل الآتي:

1. طريقة تهميش الآيات القرآنية والأحاديث النبوية:

* في حالة استعمال الباحث الآيات القرآنية:

(1) اسم السورة القرآنية، رقم الآية.

مثال ذلك:

(1)سورة البقرة، آية (2).

* في حالة استعمال الباحث الأحاديث النبوية، ترتب المعلومات الخاصة بتوثيقها على حسب الحالة التي تكون عليها الرواية[2].

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة168.

[2] الطاهر مولاي مباركي عبد المجيد، المادة العلمية ملاحظات حول جمعها، صياغتها وتوثيقها، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد4، جامعة غرداية، 2009، صفحة79.

الحالة الأولى:

(1)اسم راوي الحديث: اسم المصدر، اسم الكتاب، اسم الباب، الجزء، صفحة، رقم الحديث(إن وجد).

مثال ذلك:

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" من صلى العشاء في جماعة، فكأنما نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله(1)."

(1) مسلم: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل من صلى العشاء والصبح في جماعة، الجزء...، صفحة...، رقم الحديث... .

الحالة الثانية: إذا اعتمد على صحيح البخاري بشرح النووي فيكون التوثيق على الشكل التالي[1].

اسم الراوي: اسم المصدر(اسم الشارح)، اسم الكتاب، اسم الباب، الجزء، صفحة، رقم الحديث(إن وجد).

2. طريقة تهميش الكتاب:

(1)اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء والطبعة (إن وجدت)، دار النشر، مدينة أو بلد النشر، سنة النشر، رقم صفحة.

مثال ذلك:

(1)علي مداح، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعمليا)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2007، رقم صفحة 28.

[1] نفس المرجع، صفحة79.

3. طريقة تهميش المعجم والقاموس:

(1)اسم ولقب المؤلف، عنوان القاموس، الجزء والطبعة(إن وجدت)، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم صفحة.

مثال ذلك:

(1)أحمد حلمي، معجم العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص10.

4. طريقة تهميش المقالة:

(1)اسم ولقب صاحب المقالة، عنوان المقالة، اسم المجلة، العدد، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم صفحة.

(1)يوسف جيلالي، الاتصال بشأن مخاطر المنتوجات والخدمات الاستهلاكية، مجلة القانون الاقتصادي والبيئة، مجلة سداسية، العدد2، مخبر القانون الاقتصادي والبيئة، جامعة وهران،سبتمبر2009، رقم صفحة30.

5. طريقة تهميش الرسائل الجامعية والمذكرات:

(1)اسم ولقب الباحث، عنوان البحث(رسالة / مذكرة...)، نوع البحث(رسالة أو أطروحة الدكتوراه أو مذكرة...)، الكلية والجامعة (التي نوقشت فيها)، تاريخ المناقشة، رقم صفحة.

مثال ذلك:

(1)فاطمة بحري، الحماية الجنائية للمستهلك، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

(2) منال بوروح، ضمانات حماية المستهلك في ظل القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014-2015، رقم صفحة20.

6. **طريقة تهميش المقابلة الشخصية:**

(1)"مقابلة شخصية" مع اسم ولقب الشخص الذي أجريت معه المقابلة، وظيفة هذا الشخص ومنصبه، مكان إجراء المقابلة، تاريخ وساعة إجراء المقابلة.

مثال ذلك:

(1)"مقابلة شخصية" مع بلاسكة اسماعيل، رئيس جامعة وهران2 محمد بن أحمد، رئاسة الجامعة، 2023/02/11 على الساعة10:00.

7. **طريقة تهميش الموسوعة العلمية:**

(1)اسم ولقب كاتب المقال، عنوان المقالة، اسم الموسوعة، الطبعة أو الجزء(إن وجدت)، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم صفحة.

8. **طريقة تهميش النصوص القانونية:**

(1)تحديد نوع القانون(قانون، مرسوم، أمر، نظام...)، تحديد رقم القانون، تاريخ القانون، مضمون القانون، الجريدة الرسمية، العدد، التاريخ الذي صدرت فيه.

*في حال استعمال نصوص قانونية للدول أجنبية فيتم تحديد الدولة قبل البدء في تحديد نوع القانون بحيث تتخذ الشكل التالي:

(1)كتابة اسم الدولة، تحديد نوع القانون(قانون، مرسوم، أمر، نظام...)، تحديد رقم القانون، تاريخ القانون، مضمون القانون، الجريدة الرسمية، العدد، التاريخ الذي صدرت فيه.

مثال ذلك:

*القانون العضوي رقم 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام، ج ر، العدد2، الصادر بتاريخ15 يناير 2012.

*القانون رقم 03/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 8 مارس 2009.

*المرسوم الرئاسي رقم20-442 المؤرخ في 30ديسمبر2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء1 نوفمبر2020، الجريدة الرسمية، العدد82، الصادرة بتاريخ30ديسمبر2020.

*المرسوم التنفيذي رقم140/17 المؤرخ في11أبريل 2017، يحدد شروط النظافة والنظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، الجريدة الرسمية، العدد24، الصادر بتاريخ 16 أفريل 2017.

*القرار المؤرخ في 20 فبراير2014، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 27 أكتوبر1999 والمتعلق بمواصفات مسحوق الحليب الصناعي وشروط عرضه وحيازته واستعماله وتسويقه وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية، العدد34، الصادر بتاريخ 16 يونيو 2014.

*القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/03/20، يتضمن إنشاء وتنظيم وسير اللجنة الوطنية المكلفة بالتنسيق مابين القطاعات في مجال حماية صحة المستهلك من الأخطار الغذائية، ج ر، العدد32، الصادر بتاريخ 2 مايو 1999.

9. طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية:

(1)اسم ودرجة المحكمة أو الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار القضائي، رقم الملف أو القضية، تاريخ صدور الحكم أو القرار، المصدر الذي أخذ منه القرار أو الحكم القضائي.

مثال ذلك:

(1)المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 29512 المؤرخ في 2000/02/14، قضية(ت.ج ضد مديرية الخدمات)، المجلة القضائية، العدد الثاني، 2005، رقم صفحة.

10. طريقة تهميش المحاضرات أو المطبوعات:

(1)اسم ولقب الأستاذ المحاضر، عنوان المحاضر، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، تحديد نوع المحاضرة(شفهية أو مكتوبة)، تحديد نوع التخصص، كلية والجامعة التي ألقيت بها، السنة الدراسية، رقم صفحة.

مثال ذلك:

(1)برحو وسيلة، محاضرات في منهجية البحث، ملقاة على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص القانون الإداري، محاضرات مكتوبة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران، 2021-2022، رقم صفحة.

11. طريقة تهميش منشورات المؤسسات:

(1)اسم المؤسسة، عنوان المنشور، مكان المؤسسة، تاريخ النشر، رقم صفحة.

مثال ذلك:

(1)جامعة وهران 2، دليل الطالب الجامعي، حي بلقايد، 2016، رقم صفحة.

12. طريقة تهميش الوثائق الرسمية أو الغير الرسمية:

قد يعتمد الباحث على وثيقة صادرة من جهاز رسمي أو غير رسمي أو هيئة علمية، أو منظمة دائمة أو غير دائمة كالمؤتمر الدولي أو الندوة، فيتم تهميشها وفقا لما يلي:

(1)اسم الجهاز أو الهيئة أو المنظمة(إذا كان الجهاز صاحب الوثيقة عبارة عن هيئة تابعة لهيئة أعم، يسجل اسم الهيئة الكلية ثم الهيئة الجزئية)، اسم الوثيقة أو عنوانها، معلومات النشر(الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر أو السلسلة المطبوعة التي نشرته)، رقم صفحة التي نشرت فيه.

مثال ذلك:

(1)الأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات الوطنية، وثيقة رقمST/CTC/46، نيويورك، 1983، رقم صفحة80.

*إذا كانت الوثيقة صادرة عن ندوة أو مؤتمر فيذكر مكان الانعقاد وتاريخه.

13. طريقة تهميش المراجع باللغة الأجنبية:

قد يحتاج الباحث لتدعيم وإثراء بحثه استعمال المراجع باللغة الأجنبية، والأصل فيها أن تكتب بلغتها الأصلية لسهولة وصول القارئ إليها، أما عن طريقة تهميشها فتعتمد نفس الطرق السالفة مع اختلاف طبيعة المراجع، مثال ذلك:

- Les ouvrages :
  (1)Bazin-BeustDelphine, Droit de la consommation(mémento LMD), 1édition, Gualino, Lexitenso éditions, 2014-2015, p12.
- Les articles :
  (1)Chaput Frédérique, L'autonomie de la filiale en droit des pratiques anticoncurrentielles, les revues Juris-Classeur, contrats-concurrence-consommation, n°1, LexisNexis, Janvier2010, p120.
- Les thèses :
  (1)Douche-Doyette Nathalie, La sanction de la violation du droit de la consommation dans les contrats de consommation, thèse de doctorat, faculté du droit, science économiques et gestion, université de Lorraine, 2012, p20.
- Les lois :
  L'ordonnance n°2005-136 du 17février 2005 relative à la garantie de la conformité du bien au contrat due par le vendeur au consommateur, J.O n°41 du 18 février 2005, p10.

ملاحظات هامة في طريقة التهميش العلمي السليم:

- يجب أن يكون كل هامش مرتبط بالجزء المقتبس ذي العلاقة به(حيث يوضع الرقم بين هلالين في آخر الفقرة المقتبسة في المتن، ثم يوضع نفس الرقم في الهامش أسفل صفحة)[1].
- يكون التوثيق بالأرقام فقط، بحيث يجب أن يتم توثيق المراجع والمصادر بالأرقام الموضوعة بين القوسين وضمن المتن فقط[2].
- هناك طريقتين لترقيم هوامش المراجع، والتي يمكن شرحها فيما يلي:
  - ✓ التهميش في ذيل صفحة:

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة129.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة68.

ترقم الهوامش في هذه الحالة تباعا في أسفل كل صفحة، مع إعادة نفس العملية في كل صفحة، مع الحرص على ألا يتجاوز أحد الهوامش حدود صفحة التي بدأ فيها، فإن صادف أن كان الهامش طويلا ولم يمكن نقله مع الجزء المرتبط به في المتن إلى صفحة الجديدة، فيجوز استكماله في بداية هامش صفحة الموالية، وجب وضع علامة(=) للربط بين جزئي الهامش الوارد في صفحتين متتاليتين[1]، ويتم ترقيم الهوامش بإحدى الطرق:

أ-الترقيم المتسلسل المستقل(إعطاء أرقام مستقلة لكل صفحة على حدا):بحيث يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت صفحة، يبدأ الباحث في صفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى وهكذا إلى نهاية البحث[2].

ب-الترقيم المتسلسل الجزئي(إعطاء رقم متسلسل متصل لكل فصل على حدا): بحيث يبدأ الباحث بوضع رقم (1) لأول مرجع ويتم تسلسل الأرقام(2)، (3)، (4).....وهكذا حتى نهاية الفصل أو الباب.

ج-الترقيم المتسلسل الكلي(إعطاء رقم متسلسل للرسالة كلها)[3]: بحيث يبدأ الباحث بوضع رقم (1) لأول مرجع ويتم تسلسل الأرقام(2)، (3)، (4)، (5)....ويستمر إلى نهاية البحث[4].

- ✓ التهميش في نهاية الفصل أو نهاية البحث:

تقتضي هذه الطريقة تجميع كل هواش الفصل الواحد في نهايته، وفي هذه الحالة ترقم هوامش الفصل ترقيما واحدا متسلسلا، أو بذل أن يضع الباحث الهوامش في آخر الفصل يضعها في نهاية البحث بعد الخاتمة، تستعمل هذه الطريقة الأخير بكثرة في كتابة المقالات، تمتاز هذه الطريقة بسهولتها في الطباعة إلا أنه يعاب عليها أن القارئ يضطر كل مرة للتوقف عن القراءة من أجل تصفح قائمة الهوامش ثم العودة مرة أخرى للمتن البحث[5].

- ❖ لابد أن يراعى في شكل الهامش العلمي السليم العديد من الأمور، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة129-130.

[2] انظر الملحق رقم 06، صفحة133.

[3] انظر الملحق رقم 07، صفحة134.

[4] عمار تركاوي و محمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة95-96.

[5] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة89.

- ✓ أن يوضع خط أفقي في أسفل صفحة يفصل بين المتن والهامش، وذلك على بعد مسافة واحدة من آخر سطر في المتن، ولا يكتب الهامش الواحد إلا بعد مسافة واحدة أيضا من أسفل الخط.
- ✓ أن يكتب رقم الهامش في المتن بخط صغير وداخل قوسين صغيرين ومرتفعا قليلا عن السطر[1]، مثال ذلك:

"...وتجسد الدولة هذا بالاتكاء على فكرة التضامن الاجتماعي، ولم يشار لا من قريب ولا من بعيد لفكرة التزام الدولة القانوني بخصوص الضحايا كما حدث عند تقديم الدعم المالي إلي ضحايا حوادث[2]...".

- ✓ أن يوضع رقم الهامش بين قوسين ويذكر المرجع المقتبس منه، مثال ذلك:

*أن توضع أرقام الهوامش بطريقة متسلسلة ومتعاقبة رأسيا الرقم تحت الآخر، وبمحاذاة دقيقة.

*أن تكتب الإيضاحات والتعليقات الخاصة بالهامش بخط أصغر من الخط المستعمل في كتابة متن البحث[3]، مثال ذلك: إذا كان متن البحث مكتوب بأسلوب Simplified Arabic بحجم 14، في حين الهامش يكتب بحجم أصغر 12.

- ❖ إذا وجد للمُؤلف أكثر من مؤلف، فهناك حلين لتهميش هذه الحالة وهما:

*إذا كان للمُؤلف مؤلفين، يتم كتابة الاسمين معا حسب ترتيبهم في الغلاف، مثال ذلك:

(1)خالد الظاهر وحسن مصطفى طبرة، نظام الحسبة(دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة، 1997، رقم صفحة.

*إذا كان للمُؤلف ثلاثة أو أكثر من مؤلف، يكتب اسم أحد المؤلفين حسب ترتيبهم في الغلاف، ونكتب معه العبارة الآتية:**(وآخرون)، مثال ذلك:**

(1)عبد المنعم موسى إبراهيم وآخرون، حماية المستهلك (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، رقم صفحة.

- ❖ إذا كان المرجع مترجم، يجب ذكر اسم ولقب المؤلف الأصلي وكذلك ذكر اسم ولقب المترجم مع تحديد مصطلح "ترجم"، مثال ذلك:

---

[1] عاصم خليل، المرجع السابق، صفحة97.

[3] نفس المرجع، صفحة97.

(1)بول سايمويلسون، علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، رقم صفحة.

- تلغى الألقاب في كتابة الهوامش(الدكتور، الأستاذ، المحامي، القاضي...إلخ)[1].
- في حالة عدم وجود أحد المعلومات المطلوبة في التهميش السليم(عدم ذكر دار النشر، سنة الطبع)، فندكر مكان المعلومة الناقصة (بلا)، أو دون تاريخ (د.ن)[2].
- إذا استخدم الباحث للمؤلف واحد أكثر من مرجع(مقالة، كتاب، أطروحة)، فيتم تهميشها بنفس الطرق السالفة الذكر مع مراعاة اختلاف طبيعة هذه المراجع، مثال ذلك:

(1)نورة جحايشية، عقد الاستهلاك في التشريع الجزائري(خصوصية العقد في مرحلة التكوين)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع ومؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، 2022، رقم صفحة.

(2)نورة جحايشية، العقد الاستهلاكي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021، رقم صفحة.

- أصبح الانترنيت فضاء ممتازا للبحث العلمي، بما توفره من مراجع ومصادر متنوعة ومن مختلف الدول، ونظرا لسهولة الوصول إليها وتخزينها ومرونتها أصبحت تجذب العديد من الباحثين الذين يحبذون اللجوء إليها ربحا للوقت والجهد، ولما كانت الأمانة العلمية تقتضي نسبة الأفكار والمعلومات إلى أصحابها، فوجب على الباحث تهميشها أي ذكر الموقع الالكتروني المقتبس منه بصفة دقيقة مع ذكر المرجع أو المصدر بنفس الطرق التهميش السالفة الذكر، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة هذه الأخيرة عن بعضها البعض. مثال ذلك:

(1)نورة جحايشية، عقد الاستهلاك في التشريع الجزائري(خصوصية العقد في مرحلة التكوين)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع ومؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، 2022، رقم صفحة...منقول من الموقع الالكتروني:

http://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/1106.تاريخ الزيارة2023/02/18 على الساعة 11:00 صباحا.

[1] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة180.

[2] عبد الإله بنمليح ومحمد إستيتو، المرجع السابق، صفحة107-108..

- ❖ بالنسبة للجداول والبيانات والقوائم، والصور، والخرائط مما ليست لها أهمية مباشرة، فالأحسن تدوينها في ملحق خاص في نهاية البحث ويشار إلى مكانها بالهامش، فالغاية-كما قلنا سابقا- تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءا رئيسيا من البحث[1].
- ❖ وأخيرا، هناك طرق عديدة ومختلفة للتوثيق غير الذي تم تناولها سابقا كطريقة(كتابة اسم المؤلف، سنة النشر على مستوى متن المادة العلمية[2])، بحيث يترك للباحث أحيانا حق اختيار طريقة التوثيق، بينما تلتزم بعض المجلات أو الجامعات بطريقة توثيق محددة.

وبالتالي، على الباحث أن يتأكد من اختيار طريقة التوثيق التي تناسب بحثه أو تناسب الجهة التي سيقدم لها البحث للنشر أو للتحكيم أو للتخرج وللقيام بذلك يمكن للباحث أن يستعمل الدليل المناسب لطريقة التوثيق المختارة[3].

2-توثيق المراجع والمصادر للمرة الثانية:

الأصل، أن لا يكرر الباحث كتابة جميع المعلومات المتعلقة بنفس المرجع أو المصدر الذي استعمله مرتين أو أكثر، لذلك وجب على الباحث أن يفرق بين حالتين عند وقوعه في هذه الوضعية، وهما كالآتي:

- ❖ الحالة الأولى:

تتمثل هذه الحالة في الهامش الذي يشار إليه فيه إلى المرجع نفسه مرتين متتاليتين أو أكثر[4]،

(1)نفس المرجع، رقم صفحة...../أو

(1)المرجع نفسه، رقم صفحة.

*أما بالنسبة للاقتباس من المراجع باللغة الأجنبية، فيذكر بدلا من عبارة "نفس المرجع" " Ibid" وهي مختصر الكلمة اللاتينية "Ibidem"، مثال ذلك:

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة66.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة142.

[3] عاصم خليل، المرجع السابق، صفحة203.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذبيبات، المرجع السابق، صفحة163-164.

(1)خالد الظاهر وحسن مصطفى طبرة، نظام الحسبة(دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة، 1997، رقم صفحة.

(2)نفس المرجع، رقم صفحة.

(1)Bazin-BeustDelphine, Droit de la consommation(mémento LMD), 1édition, Gualino, Lexitenso éditions, 2014-2015, p12.

(2)Ibid, p14.

❖ الحالة الثانية:

تتمثل هذه الحالة في الهامش الذي يشار إليه فيه إلى المرجع نفسه مرتين بصفة غير متتالية، أي الحالة التي فيها ذكر المرجع للمرة الثانية مع وجود فاصل من مرجع آخر مختلف[1]، إلا أنه في هذه الحالة وجب الانتباه جيدا إلى إمكانية وقوع أحد الاحتمالين التالين:

*الاحتمال الأول: وهو أن يستعمل الباحث للمؤلف مرجع واحد، ففي هذه الحالة يتم التهميش بالطريقة العادية وهي:

(1)اسم ولقب المؤلف، نفس المرجع، رقم صفحة.

*أما إذا كان المرجع المقتبس منه باللغة الأجنبية، فيذكر إلى جانب اسم المؤلف، الاختصار التالي(op.cit) للكلمة اللاتينية(**opera**.citato)، مثال ذلك:

(1)خالد الظاهر وحسن مصطفى طبرة، نظام الحسبة(دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة، 1997، رقم صفحة10.

(2)Bazin-BeustDelphine, Droit de la consommation(mémento LMD), 1édition, Gualino, Lexitenso éditions, 2014-2015, p12.

(3) خالد الظاهر وحسن مصطفى طبرة، نفس المرجع، رقم صفحة12.

❖ **(4)Bazin-BeustDelphine, op.cit, p20.**

*الاحتمال الثاني: وهو أن يستعمل الباحث لمؤلف واحد أكثر من مرجع، ففي هذه الحالة يتم التهميش بالطريقة مختلفة عن سابقها، وهي:

(1)اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع أو المصدر، نفس المرجع، رقم صفحة.

[1] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة169

مثال ذلك:

(1)نورة جحايشية، عقد الاستهلاك في التشريع الجزائري(خصوصية العقد في مرحلة التكوين)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع ومؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، 2022، رقم صفحة.

(2)خالد الظاهر وحسن مصطفى طبرة، نظام الحسبة(دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة، 1997، رقم صفحة.

(3)نورة جحايشية، العقد الاستهلاكي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020–2021، رقم صفحة.

(4) نورة جحايشية، عقد الاستهلاك في التشريع الجزائري(خصوصية العقد في مرحلة التكوين)، نفس المرجع، رقم صفحة.

المطلب الثاني: المقتضيات الشكلية والفنية لكتابة البحث

يعتبر تحرير أو كتابة البحث من أصعب المراحل التي قد تواجه الباحث، ولعل أشهر تساؤل قد يخطر بباله هو "من أين أبدأ" أو "كيف أبدأ" و"كيف أستمر وأواصل"[1]، فتحديد إشكالية البحث وتصور مخطط مبدئي للإجابة عنه، وقراءة المراجع والمصادر تتطلب عمل إخراجي قابل لتقديمه لأهل الاختصاص والمهتمين به، ويتجسد العمل الإخراجي للبحث في كتابته.

وتتجسد عملية كتابة البحث في صياغة وتحرير نتائج الدراسة، وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية، ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصورة واضحة وجيدة للقارئ بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد، فعملية الكتابة تتضمن أهدافا معينة ومحددة[2].

إن الهدف الأساسي للبحث العلمي هو نقل نتائجه العلمية إلى الباحثين والمهتمين بموضوع البحث للاستفادة منها في معالجة واستكمال البحث في المواضيع المماثلة، ولأن كتابة البحث تبدأ من

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة149.

[2] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة36.

أول خطوة يقوم بها الباحث حتى آخر خطوة لكي تكون أداة إثبات لجهده العلمي المبذول بكافة تفاصيله، ويعتبر وسيلة فعالة في نشر وتطوير المعرفة الإنسانية عامة[1].

إن كتابة البحث العلمي هو انعكاس لشخصية الباحث وقدراته الأساسية، لذلك وجب عليه أن يلتزم بمجموعة من المقومات حتى يسمى العمل الذي قدمه بحثا علميا سليما، والتي تبدأ خطوات إعداده بتحرير المسودة الأولية أو ما يطلق عليها بالمشروع الأول لكتابة البحث، في أفرغ البحث ما بحوزته من معلومات وأفكار وآراء جاز له إخراج بحثه في شكله النهائي، بعد تنظيم محتوياته والتأكد من سلامته، إلا أن الوصول إلى هذه النقطة يتطلب اعتماد الباحث على بعض المقومات والتقنيات التي تسهل مهمته البحثية، وفيما إجمال هذه التقنيات:

الفرع الأول: تقنيات تحرير مسودة البحث

بعد مرحلة طويلة من جمع المراجع وقراءتها بتأني، يدخل الباحث في مرحلة جديدة وهي مرحلة التحرير أو الكتابة، ويشترط أن تغطي هذه المرحلة جميع عناصر البحث، بحيث يتم عرض المشكلة عرضا وافيا دون إسهاب، وأن يبين طرق البحث فيه ومراحله، كما يجب أن تغطي أيضا عرض نتائج البحث سواء كانت هذه النتائج فروض تؤهل لبحث آخر مستقبلا أو نتائج محققة يراد تعميمها، وتشمل عملية الكتابة المبدئية للبحث أيضا اتباع طريقة عملية متناسقة في كتابة المراجع والاقتباسات[2].

ولتحقيق هذه الأهداف العملية كلها، وجب على الباحث أن يعتمد خطة قابلة للتعديل(أي خطة مبدئية) وهي السبيل الأسلم وعادة ما تكون ناقصة غير مكتملة الملامح نظرا لقلة المعلومات المتوفرة أنداك، إلا أنه بعد القراءة والتعمق في الوثائق والبيانات التي يتحصل عليها الباحث، تصبح لديه نظرة أعمق عن الموضوع، فيضطر لإعادة النظر بناءا على المعطيات الجديدة، إن قابلية تعديل الخطة تبقى قائمة إلى غاية طبع المذكرة واخراجها بصورتها النهائية[3].

فإذا استعد الباحث لإفراغ أفكاره وأراءه على المستوى الورقي، فمن الأحسن يبدأ بكتابة مبدئية للبحث أو ما يطلق عليها بتسمية "المسودة"، ويقصد بها الكتابة الأولية للبحث والقابلة لإعادة النظر فيها

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة155.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، ص171–174.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة101.

بالتعديل والتغيير والإضافة والحذف[1]، رغم عدم استقرار هذه المرحلة ووضوحها لدى الباحث، إلا أنه وجب أن تتوفر على عناصر تبقيها قابلة للطبع:

-وجب على الباحث الاعتماد على الكتابة بخط واضح ومرئي قابل للقراءة في أسطر غير متزاحمة حتى يتيسر ادخال أي اضافات أو إجراء أي تعديلات مناسبة للنص.

-الكتابة على وجه واحد من الورقة مع الانتقال لصحفة جديدة عند كل تقسيم جديد سواء(باب، فصل، مبحث...).

-العودة إلى أول السطر في كل فكرة جديدة وترك مسافة بيضاء في السطر الأول من كل فقرة.

-ترقيم الصفحات ترقيما واحدا مستمرا عند الكتابة دون خطة[2].

-كتابة الهوامش أول بأول كاملة مع الحرص على صحتها ووضوحها مع الالتزام بالضوابط المتعلقة بالاقتباس والتهميش، فكلما كانت هذه الأخيرة مضبوطة ودقيقة اقتربت المسودة من الصورة النهائية للبحث[3].

-احترام قواعد الكتابة السليمة من حيث علامات النحو والصرف، والانتباه إلى طبيعته في الكتابة كالمبتدأ والخبر، الفاعل والمفعول به، ضف إلى ذلك أن اللغة العربية هي لغة الحركات، فإشارة أو حركة واحدة قد تغير مجرى الكلمة أو معنى الفقرة بأكملها.

كما يجب على الباحث مراعاة الإشارات والرموز والعلامات في كتابته لبحثه من أجل اخراجها بشكل صحيح وأنيق(كالتنقيط، النقط الشارحة، الأقواس الهلالية...)[4].

الفرع الثاني: تقنيات تحرير المقدمة

المقدمة هي الافتتاح العام والمدخل الرئيسي والشامل والدال على آفاق وموضوع البحث وجوانبه المختلفة[5]، فهي الباب الرئيسي التي تحفز الهمة لقراءة البحث أو العكس، وهي التي توضح

---

[1] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة171.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة150.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة101.

[4] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة326-329.

[5] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة78.

نوايا الباحث والغاية المرجوة من معالجة هذه الظاهرة[1]، وبالرغم من أن المقدمة تأتي في بداية، إلا أن هناك العديد الباحثين يستحسنون كتابتها بعد الانتهاء من كل أجزاء البحث بعد أن تفتح عقله على جميع آراء وأفكار التي لم يكن ليصل إليها لولا خوضه في عناصر البحث[2].

والقاعدة العامة في كتابة المقدمة ألا تكون مقسمة إلى أجزاء، رغم أنها تشمل على مجموعة من العناصر المهمة، وغايتها التقديم لموضوع البحث وليس لمعالجته، وتكتب هكذا***مقدمة*** بدون (ال) التعريف، لأن الباحث لا يمكن له أو لا يستطيع أن يضبطها أو يحررها بجميع عناصرها من تعبيره الخاص أو من إبداعه، بالإضافة إلى أنه يمكن للباحث أن يقتبس معلومات من مراجع مختلفة ويحيلها إلى أصحابها، كما أن الدراسات السابقة المعتمد عليها من قبل الباحث ليست من إنجازه[3]، وهذا معناه أن التهميش في المقدمة مقبولا منهجيا.

ومن أجل التحكم في صياغة المقدمة، يقوم الباحثون بإعداد هيكلة واضحة ومحكمة قبل البدء في الكتابة، ومما يتفق عليه كل الباحثين أن المقدمة تأتي في شكل هرم مقلوب أي أنها تنطلق من العام إلى الخاص، بحيث تنطلق من عرض الإطار العام للبحث لتنتهي عند طرح سؤال أو إشكالية البحث.

ولما كانت إعداد المقدمة يخضع إلى تصميم واضح ومعين، فإنه لا يوجد هيكلة موحدة يتفق عليها الباحثون، فلكل طريقته في ذلك، فمنهم من يرى أن المقدمة تنقسم إلى ثلاث نقاط أساسية(إطار البحث، أهميته، حدوده)، ومنهم من يرى أنها يجب أن تبدأ بعرض أهمية الدراسة، ثم ذكر المنهجية ثم عرض خطة الدراسة...، والحقيقة يصعب إيجاد نمط يتفق عليه الباحثون[4].

فإذا اختار الباحث هيكلا معينا لكتابة مقدمة بحثه، فيستحسن أن يكتب العناصر أو النقاط التي تشتمل عليها بشكل متتالي دون عناوين فرعية محافظا بذلك على الوحدة الشكلية والموضوعية للمقدمة[5].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة193.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة117.

[3] فتيحة عوالي، المرجع السابق، صفحة24.

[4] عيسى حيرش، المرجع السابق، صفحة365.

[5] علي مراح، المرجع السابق، صفحة117.

وفي جميع الحالات، وجب أن تصاغ المقدمة بشكل موضوعي بعيدا عن العبارات الإنشائية أي يكون التقديم لموضوع يعتمد على أبعاد ومنطلقات وأهمية البحث كونها تعبر عن وعي وتمكن الباحث من المشكلة المطروحة للدراسة، ومدى معارفه واطلاعه وخبرته في هذا المجال[1]، لهذا يشترط في كتابتها الإيجاز والدقة والوضوح للدلالة على موضوع البحث دون زخرفة بموجب أسلوب علمي رصين بعيد عن التكلف[2].

ومن أجل التوفيق في إعداد مقدمة صحيحة، يمكن إجمال أهم النقاط الأساسية التي يجب أن تتضمنها أي مقدمة في أية دراسة، وفيما يلي توضيح ذلك:

- ❖ تحديد موضوع الدراسة تحديدا زمنيا ومكانيا بشكل موضوعي ومنطقي، وتمييزه عن المسائل المشابهة له مع تحديد مفاهيمه ومصطلحاته[3]، كما يمكن للباحث الإشارة إلى استعماله للقوانين المقارنة، إذا كان البحث يقوم على دراسة مقارنة، وفي هذه الحالة فلابد عليه في هذه الحالة إعطاء فكرة كاملة عن موضوع المقارنة[4].
- ❖ شرح أهمية موضوع البحث، وتحديد أسباب اختياره سواء كانت (ذاتية أو موضوعية) مع ذكرها تباعا دون تفرقة بينها[5].
- ❖ الإتيان على ذكر بعض العناصر المشجعة لكتابة بحثه، وذلك مثلا، كتوافر وثائق جديدة، تطورات ساعدت على بلورة موضوع البحث[6].
- ❖ وجب على الباحث أن يبين للقارئ الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذه الدراسة، إلى ماذا يريد أن يصل في نهاية الدراسة، وإذا تم التوصل فعلا إلى هذه النتائج، فإن الباحث يعتبر كفؤا وفعالا في إدارة بحثه والتحكم فيه، وإذا لم يصل فإن بحثه لا يعتبر ذا قيمة[7].

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة84.

[2] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة47.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة 104

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 118–119.

[5] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة47.

[6] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة194.

[7] فتيحة عوالي ، المرجع السابق، صفحة25.

- ❖ تحديد وشرح منهج البحث المعتمد والمناسب لمعالجة موضوع البحث، مثال ذلك: منهج التحليلي أو الاستقرائي، منهج المقارن...إلخ[1].
- ❖ ذكر الدراسات السابقة، ويقصد بها تلك الدراسات والبحوث التي تم انجازها حول مشكلة أو موضوع البحث، والتي تم احترامها فيها قواعد منهجية، وهي أن تكون مطابقة للدراسة الجاري انجازها وحينئذ يشترط اختلاف ميدان الدراسة، أو تكون متشابهة في حين يدرس الباحث الجانب الذي يختص بدراسته، فقد تكون الدراسة وطنية الميدان أو أجنبية[2]، إلا أنه لا يمكن الاعتداد بأي دراسة إذا لم تكن تنحصر في الأصناف التالية:

*نظريات متصلة بموضوع البحث.

*حقائق جزئية هي نتائج دراسات متعددة يؤلف الباحث منها فرضية ينطلق منها في دراسته.

*حقائق عامة ثابتة متصلة بالموضوع أو مجموعة من الحقائق الجزئية الثابت.

فإذا تحققت في الدراسات هذه العناصر، جاز للباحث توظيفها في بحثه من خلال مقارنة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة، من أجل معرفة الجوانب والأبعاد التي درست من الظاهرة بغية أخذها في الدراسة أو درست وكانت منقوصة، وتكون الدراسة الحالية هي تكملة لهذا النقص، زمن هنا يمكن له أن يبرز مكامن القوة والضعف في الدراسات السابقة، وبيان القيمة العلمية والنظرية التي توصل إليها الباحث، وكذا توضيح نقاط الالتقاء والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية[3].

- ❖ يمكن للباحث أن يتطرق إلى المشكلات التي واجهته أثناء إعداده لبحثه سواء كانت هذه المشكلات نظرية(تتعلق بصعوبة المسألة من الناحية الفقهية، أو بسبب قلة اهتمام الدارسين بها، أو تعقد المشاكل التي يطرحها)، أو بسبب مشكلات مادية(كقلة المراجع نظرا لحداثة الموضوع أو لصعوبة الوصول إلى المراجع...)[4].

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة104.

[2] إيمان عويسي، مطبوعة محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تدريب، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعه الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية2021–2022، ص50.

[3] كمال دشلي، المرجع السابق، صفحة84.

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة118.

- طرح الإشكالية المراد معالجتها، وتحديد أبعادها، وإعطاء تصور لكيفية معالجتها[1] أي تحديد مجموعة من البيانات والمعلومات الممكن استخدامها في معالجة المشكلة بالإضافة إلى أساليب المعالجة التي ستتبع، كما يمكن إعطاء نبذة عن التطور التاريخي لها، إذا لم يكن موضوع البحث عرضا تاريخيا، ففي هذه الحالة قد ترتبط مناقشة التطور التاريخي بالحديث عن أهمية الموضوع[2].
- الإعلان عن الخطة المتبعة لمعالجة موضوع البحث، وهنا لا نقصد الخطة المفصلة بل القصد منه تقديم مبسط لأجزاء البحث وتبرير تبتني هذا التقسيم وتوضيح الترابط المنطقي الموجود بين أجزائه[3].

وأخير يمكن القول، أن هذه العناصر أو المحتويات هي أهم ما يجب على الباحث الالتزام به لتحرير مقدمة بطريقة منهجية سليمة، إلا أنه هناك بعض الملاحظات وجب التقيد بها لاستكمالها:

- المقدمة ليست مكانا لعرض البحث بل هي تقديم له، لذلك وجب ألا يطيل الباحث فيها، حتى أن هناك من يرى ألا يتجاوز حجمها عادة 5 إلى 10٪ من الحجم الكلي للدراسة، وهذا معناه ألا يثقلها بالمعلومات الغير الضرورية[4].
- المقدمة هي بداية البحث، لذلك وجب افتتاحها بكلمات جذابة قوية تجدب انتباه واهتمام القارئ لأنها ما سيقع عليه نظره، لذلك وجب تجنب ثلاث أنواع من البدايات:

من الأحسن ألا يبدأ الباحث بتعريف موجود في معجم أو قاموس.

لا يبدأ الباحث بتعظيم وتجليل بعض الفقهاء.

لا يجب على البحث أن يكرر ما ورد في العنوان البحث أو السؤال الذي طرح عليه.

وبالمقابل، يمكن للباحث البدء ببعض الاقتراحات التالية:

البدء بالحديث عن حدث مهم ولافت مرتبط بالإشكالية.

البدء باقتباس لافت بشرط أن يكون مرتبط ومحضر لفهم الإشكالية.

البدء بحكاية تساعد القارئ على فهم الإشكالية[1].

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة104.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة118.

[3] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة180

[4] عاصم خليل، المرجع السابق، صفحة179.

- ولما كانت جزء لا يتجزأ من البحث، فهي تخضع للترقيم، والذي يختلف من باحث إلى آخر، ومن هيئة علمية إلى أخرى، حيث ترقيمها مباشرة برقم لاتيني 1،2،3،4....وهكذا حتى يصل الباحث إلى آخر صفحة في المذكرة، وهناك من يرى أن ترقيم المقدمة بالحروف الأبجدية أ، ب، ج،...ثم يكتب الرقم اللاتيني الذي يليه مباشرة مفترضا ترقيم المقدمة، وذلك بشكل التالي: أ، ب، ج،....وفي صفحة الأخيرة من المقدمة ينتقل للترقيم اللاتيني معتدا بصفحات المقدمة أي 7، 8، 9، 10...إلى آخر البحث، ويبرر للجنة المناقشة أنه اعتمد هذا الترقيم نظرا لأن الصفحات التي هي في المقدمة هي صفات ضمن البحث، لذلك تحسب ثم ترقم بالترقيم اللاتيني المتواصل بعدها[2]، إلا أننا نفضل الطريقة الأولى أكثر.
- هناك فرق بين **المقدمة** وما يسمى **تمهيد أو توطئة** و**الفصل التمهيدي:**

فالمقدمة هي تقديم لموضوع وتتضمن مجموعة من العناصر تم التطرق إليها، بينما الفصل التمهيدي(الباب التمهيدي) يشتمل على عناصر تتجاوز حدود المقدمة وفي نفس الوقت ليست جزءا من جوهر البحث[3]، بينما التمهيد أو التوطئة فهي نوع من المقدمة، وتكون إلزامية في بداية كل قسم وكل فكرة رئيسية(باب وفصل ومبحث ومطلب وفرع)، ويكفي فيها سطور تتضمن تقديما عاما دون أن يضع أن له عنوانا كاشفا بل يقدم للموضوع بكلمات قليلة يتبعها بتسجيل النقاط الرئيسية التي ينقسم إليها كل قسم.

الفرع الثالث: تقنيات تحرير المتن أو المحتوى

يعتبر هذا الجزء من البحث الأكبر والأوسع كونه يتضمن حصيلة مجهود الباحث في جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، ويتم التغطية في هذا الجزء أمران أساسيان هما:

-النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التنقيب والبحث والتقصي في المعلومات المتاحة له.

-مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

لذلك وجب على الباحث أن يراعي نوعا من التسلسل في عرض أفكاره والآراء التي تم التوصل إليها، بحيث يبدأ بإعطاء المعلومات الوصفية للنتائج، ثم يقوم بمناقشتها بشي من التفصيل

---

[1] نفس المرجع، صفحة180.

[2] فتيحة عوالي، المرجع السابق، صفحة30.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة 120.

والتحليل والنقد، كما يقوم بمقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة إن وجدت[1]، لهذا وجب أن يشتمل هذا الجزء من البحث بالإضافة إلى الجانب العلمي على مقومات لضمان اكتماله من الناحية الشكلية والفنية، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ❖ وجب على الباحث في عملية عرضه أفكاره وتحليلها احترام مقومات صياغة وتحرير البحوث العلمية من(مناهج، وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير السليم، وقوانين الاقتباس، وقواعد الاسناد وقواعد التوثيق، والالتزام بالأمانة العلمية[2] والتواضع، والابداع والابتكار طيلة اعداد بحثه، مع ضرورة بطبيعة الحال إبراز شخصيته ورأيه الشخصي دون خوف وتردد.
- ❖ وجب على الباحث أثناء تحريره للمتن احترام كافة عمليات المناقشة والتحليل والربط والتركيب لجميع جوانب الموضوع من أجل الحصول على عرض علمي، منطقي، سليم متناسق ومترابط.
- ❖ وفي الأخير، وجب أن يكون هناك تسلسل منطقي بين أجزاء البحث وترابط عضوي بينها، كما وجب عليه أيضا أن يراعي التناسب بين أجزاءه، وهذا التناسب لا يعني أن تأتي الأقسام والأبواب والفصول بحجم واحد، إنما يعني أنه من الخطأ في خطة البحث أن يأتي قسم، أو باب، أو فصل بحجم يساوي أضعاف حجم قسم أو باب أو فصل الثاني، ولما كانت قيمة البحث لا تتوقف على حجمه بل تتعلق بمنهجيته وموضوعيته، وكل الأمور الجديدة التي كشف عنها البحث[3]

الفرع الرابع: تقنيات تحرير الخاتمة

تعتبر الخاتمة نهاية البحث العلمي لذلك يتعين على الباحث أن يولي اهتماما بالغا لها كونها عصارة مجهوده الفكري والنفسي والبدني، والخاتمة آخر ما يكتب فهي عرض لأهم النتائج التي استخلصها الكاتب من بحثه وليس تلخيصا، ذلك أن الخاتمة تختلف عن الخلاصة والتي هي عبارة عن تلخيص حرفي للدراسة، والخلاصة تستعمل لأغراض أخرى غير أغراض الخاتمة، فهي مطلوبة من

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة196.

[2] رؤوف منصوري، المرجع السابق، صفحة48.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة105.

المجلات ومراكز جمع الرسائل الجامعية، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة مصغرة عن فحوى الدراسة، والجوانب التي تعالجها الدراسة أو الرسالة الجامعية[1].

ولما كانت الخاتمة هي الجزء النهائي في البحث، والتي تترك الانطباع الأخير لدى القارئ أو المحكم، فهي تحتاج إلى عناية خاصة وشديدة، لهذا وجب على الخاتمة أن تتوفر على جملة من المواصفات الضرورية، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ❖ تكتب الخاتمة ب(أل) للتعريف، ذلك أن الباحث هنا مجبر على كتابة وتحرير وضبط من إنجازه الخاص، لذلك من غير الممكن أن نجد تهميشا في الخاتمة[2].
- ❖ الخاتمة هي إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقول: كيف قام الباحث بإعداد بحثه وإنجازه؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟[3]
- ❖ تحتاج الخاتمة كالمقدمة إلى عناية شديدة في ترتيب الأفكار، وجودة الصياغة واختيار الجمل والعبارات، يحس القارئ من خلالها أنه وصل إلى نهاية البحث بطريقة طبيعية متسلسلة دون تكلف.
- ❖ يجب على الباحث أن يبرز أهمية وأصالة بحثه، وأن يحرص على هيكلة الخاتمة في أجزاء أو في مراحل متناسقة ومترابطة تناسب الدراسة التي قام بها، والتي تشتمل في أغلبها على استنتاجات واقتراحات، رغم ذلك فإنها لا تحتوي على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية، بل هي مجرد فقرات متتالية[4].
- ❖ البحث كله لا يعني شيئا إذا لم تكن له نتيجة أو نتائج لها قيمتها العلمية، أو الفكرية أو الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن أن يكتمل إذا لم يتضمن توصيات لحل مشكلة البحث المدروس[5].
- ❖ وجب على الباحث أن يسرد النتائج التي توصل إليه بشكل منطقي، كما يمكن أن تحتوي على المواقف المؤيدة والمعارضة التي تعرض لها، مع تحديد موقفه وتقديم البديل الذي توصل إليه، مع تلخيص الحجج التي أوردها مفصلة في صلب بحثه[6].

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة195.

[2] فتيحة عوالي، المرجع السابق، صفحة24.

[3] محمد عبد السلام، المرجع السابق، صفحة81.

[4] عيسى حيرش، المرجع السابق، صفحة368.

[5] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة106.

[6] علي مراح، المرجع السابق، صفحة147.

- ❖ الابتعاد عن المجاملة والترضية عند ذكر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها واعتماد الموضوعية في طرح السلبيات والايجابيات.
- ❖ يجب أن لا تكون التوصيات والمقترحات المقدمة من قبل الباحث على شكل أمر أو إلزام، كما يجب أن تستند كل توصية على استنتاج أو أكثر طرحه الباحث، كاقتراح الحلول والتعديلات التي يرى إدخالها على النصوص والمؤسسات القائمة(كتعديل قانون أو إلغائه أو تدخل المشرع لتنظيم نشاط معين...إلخ).
- ❖ ينبغي أن تكون التوصيات والمقترحات معقولة قابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانات المتاحة للمؤسسة المعنية بالبحث، كما وجب أن تنسجم مع عنوان البحث ومشكلته وأهدافه، وأن يبتعد عن الخوض في أمور خارجة عن بحثه[1].
- ❖ يجوز للباحث اقتراح جانب أو أكثر من المشاكل أو المواضيع التي ظهرت له أثناء بحثه، ولو لم يكن لتلك المواضيع أو المشاكل علاقة مباشرة بطبيعة بحثه[2].
- ❖ وفي الأخير، يخضع هذا الجزء للترقيم ضمن التسلسل العام الرقمي للبحث[3]، أما عن عدد صفحاتها فهي غير محددة إلا أنها يشترط فيها أن تتلاءم مع صفحات البحث، يفضل بعض الباحثين ألا تتجاوز 10إلى 15 صفحة.
- ❖ وفي الأخير، تختلف خواتم البحوث العلمية باختلاف الموضوعات والأشخاص بشكل يحول دون تأطيرها في نماذج جامدة[4].

الفرع الخامس: مكملات البحث العلمي

إن البحث الجيد هو البحث الذي يحترم فيه جملة من القواعد والمواصفات التي تضفي عليه الأصالة والابداع، كما أنه لا يمكن أن يكتمل إلا أضافنا عليه بعض المكملات، التي تكمن وظيفتها في تسهيل وزيادة الاستفادة من البحث، على أن هذه المكملات ليست اختيارية في جميع البحوث العلمية فبعضها ضروري، ويمكن تحديدها فيما يلي:

أ-صفحة العنوان:

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة225-226.

[2] المرجع السابق، صفحة227.

[3] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة107.

[4] علي مراح، المرجع السابق، صفحة148.

تعد صفحة الأولى في البحث، كما يخصص أيضا لها صفحة داخلية فضلا عن الغلاف الخارجي، وتشمل صفحة العنوان عدة بيانات[1]:

- ❖ توضع اسم الجامعة واسم الكلية التي ينتسب إليها الطالب وتقدم إليها الرسالة.
- ❖ عنوان البحث يجب أن يكون واضحا ومعبرا.
- ❖ مسمى الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث(ماستر، ماجستير، الدكتوراه)، إذا كان البحث معدا لغرض آخر وجب تدوين ذلك.
- ❖ اسم الباحث واسم المشرف عليه وجب أن يكون كاملا وفقا لبطاقته الشخصية، إذا كان من البحوث المقدمة لنيل درجة علمية تدرج أسماء لجنة التحكيم ودرجاتهم ووظائفهم العلمية أو الأكاديمية.
- ❖ التاريخ الذي قدمت فيه الرسالة[2].

ب-الاستشهاد:

هو عبارة قصيرة يضعها الباحث في بداية بحثه، وتعد آيات القرآن الكريم مثالا شائعا وكذلك أقوال المفكرين والساسة، يكتب الاستشهاد في صفحة خاصة، ويكتفي بذكر مصدر الاستشهاد مختصرا(أي اسم قائل العبارة أو النص الذي وردت فيه مثال ذلك: قرآن كريم، حديث نبوي...إلخ)[3].

ت-الشكر والإهداء:

يعتبر الشكر والإهداء من مكملات البحث العلمي وهما من اختيار الباحث، وقد يستغني عنهما، إلا أن هناك الكثير من الباحثين يحبذون إدراجهما في بحوثهم العلمية، ويأتيان في حالة ورودهما في صفحة مستقلة بعد صفحة العنوان وقبل المقدمة، ويوجهان إلي هيئات وأشخاص قدموا مساعدات ذات قيمة للباحث أثناء بحثه، ومن حقهم الاعتراف لهم بالجميل[4]، إلا أنه ينبغي أن نفرق بين مضمون الشكر والإهداء:

---

[1] انظر الملحق رقم08، صفحة135.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة111-112.

[3] نفس المرجع، صفحة111.

[4] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة103-104

- ❖ فمضمون الشكر: يتعلق بتقديم الباحث شكره وعرفانه للأستاذ المشرف، وكذلك الأساتذة، وكل من قدم له المساعدة لإتمام بحثه.
- ❖ أما مضمون الإهداء: فيهدي الباحث بعض عبارات الامتنان والمحبة لكل من يريد وعادة تشمل عائلة الباحث وأصدقاؤه[1].

ويفضل في كتابة الإهداء والشكر التقيد بما يلي:

- ❖ الإيجاز والإخلاص في التعبير عن شعور بالامتنان.
- ❖ عدم الإطالة والمبالغة في المدح والشكر.
- ❖ ترتيب الاستحقاق بحسب المجهود المبذول في إعداد البحث.
- ❖ توخي البساطة والسلاسة والاختصار، واستعمال المفردات المهذبة والأنيقة[2].

ت- قائمة المختصرات:

قائمة المختصرات أو جدول الاختصارات هو جدول يشمل عادة اختصار أسماء الدوريات أو المراجع والمجموعات المستعملة أثناء تحرير البحث، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أو منظمات أو هياكل أو عبارات، بطبيعة الحال بحسب الموضوع المعالج من قبل الباحث.

أما عن كيفية اختصار الأسماء، فللباحث كامل الحرية في كتابها إلا إذا وجد عرفا مستقر في كتابة أي اختصار، أو إذا ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين[3]، ويشترط في استعمال المختصرات ما يلي:

- ❖ استخدامها في أضيق نطاق ممكن.
- ❖ استخدامها في حال التكرار للكلمات أو التسميات المعنية بالاختصار.
- ❖ يفضل عدم استخدامها في العناوين[4].

ومثال ذلك:

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة220-221.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة188-189.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة158.

[4] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة189.

المصطلحات	الاختصارات
الجريدة الرسمية	ج ر
صفحة	ص
قانون الإجراءات المدنية والإدارية	ق إ م إ
قانون المدني الجزائري	ق م ج
المادة	م
السطر	س
صفحات متتالية	ص. ص
صفحة نفسها	ص، ن
من صفحة رقم....إلى صفحة رقم...	ص–ص
الجزء	ج
دون ناشر	د. ن
دون طبعة	د . ط
دون تاريخ النشر	د. ت. ن
دون مكان النشر	د. م. ن
إلى آخره	إلخ
السنة الميلادية	م
السنة الهجرية	هـ
مجلد	مج
ترجمة	تر

Tableaux des abréviations :

Les termes	Les abréviation
Paragraphe.	§
Affaire.	Aff
Alinéa.	Al.
Article.	Art
Bulletin officiel concurrence, Consommation, Répression des Fraudes.	B.O.C.C.R.F
Bulletin.	Bull.
Cour d'appel	C.A
Communauté Européenne.	C.E
Cour de Justice des Communautés Européennes	C.J.C.E
Volume	**Vol**
Etcetera	**Etc**

ملاحظة هامة[1]:

هذه الصفحات التمهيدية لا تخضع للترقيم ضمن التسلسل العام الرقمي للبحث أي لا تعطي أرقام متسلسلة (1،2،3،4،5...)، بل ترقم صفحاتها بالحروف الأبجدية(أ، ب،ج، د...)، وهي التي تتكون منها الكلمات التالية(أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ).

ج-الملاحق:

إن مدى تواجد الملاحق وعددها ومحتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه وطبيعة الموضوع المعالج من قبله، وبمفهوم المخالفة ليس من الضروري أن تحتوي جميع البحوث العلمية على ملاحق[2]، ولهذا ما يصلح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بما يلي:

- ❖ أن يكون الملحق تكميليا ومساعدا للموضوع المعالج.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة220-221.

[2] علي مراح، المرجع السابق، صفحة156.

- ❖ عدم إمكانية إدماج مضمون الملاحق بالمتن.
- ❖ أن يكون مضمون الملحق طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش.
- ❖ يجب عدم التعسف في الاكثار من الملاحق القليلة الأهمية[1].

يضاف إلى ذلك، أن استعانة الباحث بالملاحق له أهمية موضوعية وشكلية، كونها تساهم في المحافظة على التسلسل والانسجام أفكار البحث أسلوب عرضه، كما تزود القارئ بمعلومات ضرورية ومساعدة لفهم الموضوع المعالج، كما أنها تحافظ من جهة أخرى على حجم البحث، مما قد ينعكس على التوازن الشكلي والموضوعي للبحث[2].

أما من الناحية الفنية والتقنية، ترقم الملاحق كترقيم المذكرة وتتبع آخر ترقيم للخاتمة العامة باعتبارها جزء من البحث[3]، كما يمكن إعطاءها عنوانا، مع ضرورة ربطها بالمعلومات الموجودة في متن البحث، ويستحسن أن يشار إليها[4] كأن يقول(الملحق الأول: نص الاتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط أو أنظر الملحق رقم 1) مثلا، .

ويمكن أن تتخذ الملاحق نوعان:

- ❖ الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه وهي متنوعة جدا، والتي يمكن أن تكون جداول أو قوائم، أو إحصائيات أو تحليلا لها أو ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن.
- ❖ الوثائق المنقولة وتعني إعادة كتابة الوثائق (كنصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو ترجمتها أو إعادة كتابة الأحكام القضائية، وكذلك الإحصاءات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص...)[5].

ت-قائمة المصادر والمراجع:

إن وصول الباحث إلى المراحل النهائية من بحثه، يجعله يلاحظ الفوائد التي جناها من ضرورة إدراج المراجع التي اعتمد عليها لإعداد بحثه حتى يتسنى للباحثين الآخرين مراجعتها إذا

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة113.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة183.

[3] علي مراح، المرجع السابق، صفحة156.

[4] عامر ابراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة340.

[5] علي مراح، المرجع السابق، صفحة156-157.

تطلب الأمر ذلك، وتستهدف عملية توثيق قائمة المراجع في البحوث العلمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية الآتية:

- ❖ التأكيد على عنصر الأمانة العلمية وهو من العناصر والسمات الأساسية للباحث.
- ❖ اضفاء الصفة العلمية والموضوعية والجودة على البحث، وهو دليل على أنه لم يقم على خواطر وأفكار أو خبرات سابقة بل هو نتاج قراءة عديدة ومتنوعة.
- ❖ مساعدة القارئ للوصول إلى المصادر الأساسية للمادة العلمية بأقل مجهود ممكن[1].

وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من توثيق المراجع والمصادر، فعلى الباحث أن يقوم بإعدادها وترتيبها بطريقة سليمة منهجيا، لهذا تتطلب هذه المرحلة ضوابط يجب عليه أخذها بعين الاعتبار، والتي تتمثل في:

- ❖ يجب على الباحث أن يجمع في هذه قائمة كل المراجع والمصادر التي نقل أو اقتبس منها أثناء اعداده لبحثه، إلا أن هناك بعض المراجع يستحسن اغفالها مثلا: ككتب طرق البحث أو منهجية البحث، المعاجم اللغوية ذات اللغتين، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن...إلخ[2].
- ❖ يتوجب على الباحث اعطاء كافة المعلومات التفصيلية عن المرجع الذي استشهد به، وتختلف هذه المعلومات بحسب نوع المصدر من حيث كونه مقالة أو كتاب أو قانون...إلخ[3].
- ❖ تقسم قائمة المرجع عادة إلى قسمين، القسم الأول خاص بالمصادر والمراجع باللغة العربية والقسم الثاني خاص بالمصادر باللغات الأجنبية، وهذا التقسيم الأولي يساعد على الإلمام بأهم الدراسات المتوفرة[4].
- ❖ أما عن ترتيب المصادر والمراجع داخل كل قسم، فليس هناك طريقة واحدة للعرض والترتيب، وإنما هناك أكثر من طريقة، وتعتبر أكثر الطرق شيوعا هو ترتيبها بحسب قيمتها وأهميتها، فنبدأ بالمصادر(القرآن، أمهات الكتب، النصوص الدستورية والقوانين...)، ثم المراجع(فيعتد بالترتيب النوعي أو حسب النوع مع الأخذ بعين الاعتبار عن أسبقية المراجع المتخصصة عن المراجع العامة) ، كما هو مبين في هذا المخطط:

---

[1] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة108.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة148.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة172.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة175.

أولا: المراجع باللغة العربية

- –الآيات القرآنية.
- –النصوص القانونية.

1. الدستور.
2. النصوص التشريعية.
   - الأوامر.
   - القوانين العضوية.
   - القوانين العادية.
3. النصوص التنظيمية.

- المراسيم الرئاسية.
- المراسيم التنفيذية.
- القرارات الوزارية.
- الأنظمة.

- الكتب: والتي يتم ترتيبها إلى:
  - كتب عامة.
  - كتب خاصة.
  - –المذكرات والأطروحات.
  - –المجلات والمقالات.
  - –المحاضرات.
  - –المقابلات الشخصية.
  - –المواقع الالكترونية.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

-Les lois.
-Les ouvrages.
-Les thèses et mémoires.
-Autres.

❖ يستحسن أن يقوم الباحث بترتيب المؤلفات بحسب تسلسل معين، ولعل أهم وأكثر الطرق استخداما هو:

- ✓ الترتيب الهجائي(أ، ب، ت، ث،...، ويكون بحسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء شهرة المؤلفين أي ألقابهم على خلاف قائمة الحواشي التي يتم ترتيبها حسب الأسماء المؤلفين وليس ألقابهم[1])
- ✓ الترتيب الأبجدي للألقاب المؤلفين(أ، ب، ج، د، ه، و، ز، ...).

ولا ضير في استخدام طرق أخرى في تنظيم قائمة المراجع، ومن بين الطرق الأخرى المستخدمة في تنظيم قائمة المراجع:

- ✓ الترتيب التاريخي: ترتب المصادر تاريخيا أي حسب أقدميتها في النشر أو التأليف (من الأقدم إلى الأحدث) أو العكس.
- ✓ الترتب بحسب الورود في البحث[2].
- ✓ أما بالنسبة للنصوص القانونية، فترتب ترتيبا زمنيا لسنة الاصدار(من الأقدم إلى الأحدث أو العكس)[3].

❖ في الحالة ما إذا كان الكتاب دون اسم، فيعد العنوان أو اسم الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساسا لترتيب المراجع والمصادر)[4].

❖ لا تختلف طريقة توثيق المراجع عن طريقة توثيق الهامش، إلا أن التهميش يكتب في الأخير الصفحات التي استخدمها الباحث، في حين توثيق المراجع لا يحتاج إلى كتابة الصفحات، ومن أمثلة عن أساليب توثيق المراجع:

- ✓ بالنسبة للنصوص القانونية:

1. الأمررقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد43، الصادر بتاريخ 20 يوليو2003.

- ✓ بالنسبة للكتب: يجب التمييز في هذه الحالة ما إذا كان للكتاب مؤلف واحد أو أكثر، بحي يتم توثيقها وفق للشكل الآتي:
- ✓ توثيق كتاب بمؤلف واحد:

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة 244.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة179.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة107.

[4] علي مراح، المرجع السابق، 155.

1. بوضياف عمار، النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

✓ توثيق كتاب بمؤلفين اثنين:

2. بنمليح عبد الإله وإستيتو محمد، مناهج البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية-البحث التاريخي أنموذجا، الطبعة الأولى، رؤى للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2007.

✓ توثيق كتاب لأكثر من مؤلفين:

3. عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، 1999.

✓ توثيق عدة مؤلفات لكاتب واحد:

قد يجد الباحث نفسه أمام كاتب له عدة مؤلفات تم استخدمها كلها أو بعضها، ففي هذه الحالة، يكتفي بكتابة اسم الكاتب مرة واحدة، ثم يستخدم رمزا ليشير أن ذلك الكتاب هو للمؤلف نفسه، فبدل من إعادة كتابة الاسم للمرة الثانية، يستطيع الباحث أن يرسم خطا واحدا هكذا(ـــــــــــ)، أو خطين(ـــــ، ـــ) مكان الاسم ثم يورد باقي المعلومات، ومن أمثلة ذلك[1]:

1. بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
2. (ـــــ، ـــــ)، الاتجاه الحديث للاستشارات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، 1981.

✓ بالنسبة للأطروحات:

1. بورزق أحمد، الشروط التعسفية في عقد المعاوضة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

✓ بالنسبة للمقالات العلمية:

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة179.

1. المأموني إبراهيم، جمعيات حماية المستهلك، مجلة حماية المستهلك(دراسات وأبحاث في ضوء مستجدات القانون رقم 08-31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك)، الطبعة الأولى، العدد 4، منشورات مجلة القضاء المدني، الرباط، المملكة المغربية، 2014.

- ❖ يتم كتابة المرجع أو المصدر مرة واحدة في قائمة المراجع على خلاف الهوامش التي يتكرر كتابتها بعدد الاقتباسات.
- ❖ تلغى الألقاب والدرجات العلمية (الدكتور، الأستاذ، المحامي...) في توثيق قائمة المراجع[1].
- ❖ عند كتابة المرجع باللغة الأجنبية، يجب أن يكتب الحرف الأول بالحجم الكبير عند إدراج اسم الكاتب وعنوان كتابه، ومكان النشر ودار النشر، ومثال ذلك:

Allag-Zennaki Dalila, Contrats (négociation, construction, rédaction), éditions Dar el Adib, 2016.

- ❖ تعد قائمة المراجع جزء لا يتجزأ من البحث ترد في نهايته، وتوضع بعد الملاحق(إن وجدت)، يدخل ترقيم هذه القائمة ضمن التسلسل العام الرقمي للبحث[2].

د-الفهرس (قائمة المحتويات أو الفهرست):

الفهرس أو قائمة المحتويات هي الخارطة الجغرافية للبحث العلمي، إذ أن القارئ أو المقوم يتعرف على مضمون الرسالة أو الكتاب من هذا الفهرس[3]، كما يعتبر أداة البحث الأولى كونه ينقل القارئ مباشرة إلى الموضوع الذي يريد قراءته دون اللجوء إلى البحث بأكمله[4]، ولكي يفي هذا العنصر الغرض المخصص له وجب اعتماد الضوابط التالية:

- ❖ يجب تنظيم الفهرس أو قائمة المحتويات بصورة مطابقة للواقع، سواء من حيث العناوين الرئيسية أو الفرعية، أو من حيث تطابق أرقام الصفحات مع المحتوى.
- ❖ يجب على الباحث أن يتقيد عند كتابة الفهرس بشكلية معينة، بحيث تدرج الأبواب والفصول بصورة تكشف محتويات كل باب إدراجا مستقلا[5]، مثال ذلك:

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة 244.

[2] ناهد حمدي أحمدي، المرجع السابق، صفحة108.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة152.

[4] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة200.

[5] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة152.

قائمة المحتويات

الموضوع	صفحة
آية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر	ت
قائمة المختصرات	ث
مقدمة	1
الباب الأول	6
الفصل الأول	7
المبحث الأول	8
المطلب الأول	9
الفرع الأول	10

❖ يوضع الفهرس في نهاية البحث العلمي حسب النظام الفرنسي أو في أوله حسب النظام الأنجلوساكسوني[1].

ي-الملخص:

يأتي الملخص في آخر البحث، ويشترط فيه ألا يتجاوز صفحة واحدة[2]، يعده الباحث للتعريف عن بحثه بصفة وجيزة، لهذا وجب اعداده بشكل دقيق وواضح وموضوعي، ويفضل أن يقوم الباحث بإعداده عند الانتهاء من كافة مراحل البحث، كما لا يتضمن الملخص مقدمة أو مراجع أو أشكال أو جداول، ولا توصيات، وبشكل عام هو خلاصة موجزة وشاملة للبحث، حيث يتضمن معلومات مكثفة ومنظمة[3]، كما يمكن إيجاز بعض السمات الأساسية لملخص البحث على النحو التالي:

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صفحة113.

[2] نعيمي عبد المنعم، المرجع السابق، صفحة188.

[3] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة200.

- ❖ يجب أن لا يحتوي الملخص على معلومات أو بيانات جديدة لم ترد في الأقسام أو الأجزاء الأخرى من البحث أو الدراسة.
- ❖ عدم توثيق ما يرد في الملخص، لأن الباحث قد فعل ذلك في أقسام البحث.
- ❖ عدم إعادة سرد البيانات أو المعلومات وإنما الاكتفاء بالإشارة إليها كما وردت في البحث[1].
- ❖ يتم ترجمة هذا الملخص بعدة لغات الأجنبية(تقتصر عادة على اللغة الفرنسية والانجليزية).
- ❖ في الأخير، يتم تدعيم هذا الملخص بكلمات مفتاحية تتعلق بصلب الموضوع[2].

المبحث السابع: مرحلة الطبع والمناقشة

إن إخراج البحث بشكل لائق يساهم كثيرا في الاستفادة منه، ويسهل على الباحث والقراء تناول مادته بيسر واستيعاب أكثر، لذلك بعد الانتهاء الباحث من كتابة البحث، تأتي مسألة مراجعة البحث من أجل ترتيبه وإعادة تصنيفه للعناصر الرئيسية التي اشتمل عليها الموضوع، وهي عملية جد مهمة، لهذا يجب على الباحث أن يحرص على اتباع الترتيبات التالية لوضع بحثه في شكله النهائي.

المطلب الأول: مرحلة المراجعة والطبع

إن إخراج بحث علمي-شكلا ومضمونا-يتطلب من الباحث كفاءة علمية وجهدا تنظيميا، وتفكيرا موضوعيا، ودقة لغوية، في مختلف مراحل عمله البحثي، لهذا يجب على الباحث أن يتفادى العديد من الأخطاء والهفوات التي قد تنقص من قيمته، من أجل ذلك يُنصح الباحث بعدم طباعة بحثه في شكله النهائي إلا بعد اخضاعه لشروط علمية ومنهجية معينة، ونتحدث هنا عن الجانب الشكلي وكدا المنهجي، ويتم ذلك باتباع الخطوات والمعايير التالية:

الفرع الأول: التقيد بأخلاقيات البحث العلمي

إن من أهم مقومات نجاح البحث العلمي ووصوله إلى أهدافه، هو تقيد الباحث بأخلاقيات البحث العلمي، والتي يقصد بها مجموعة الأخلاقيات والمبادئ التي تحكم كيفية إجراء البحث العلمي،

---

[1] راشدي القواسمة وآخرون، المرجع السابق، صفحة344.

[2] انظر الملحق رقم 09، صفحة136.

وكيفية تطبيق تلك الأخلاقيات، كما تقتضي أيضا احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم سواء أكانوا من الزملاء الباحثين، أم من المشاركين في البحث، أم من المستهدفين من البحث[1].

حيث تقوم أخلاقيات البحث العلمي ومبادئه بتوجيه سلوكيات الباحث ومراقبته من أجل ضمان مستوى أخلاقي عال للبحوث العلمية، وقد تعددت هذه المبادئ واختلفت باختلاف الشعوب والنظم، إلا أن هذا لا يمنع من إجمال أهم المبادئ المعتمدة من قبل العديد من القوانين المقارنة، ولذلك وجب على الباحث التحلي بالمبادئ التالية:

- ✓ الأمانة العلمية والنزاهة والصدق والشفافية.
- ✓ الموضوعية والحياد
- ✓ التكامل بين الفكر والعمل.
- ✓ الدقة والتنظيم والكفاءة.
- ✓ الانفتاح وتقبل النقد.
- ✓ احترام جهد الآخرين والملكية الفكرية.
- ✓ السرية
- ✓ النشر المسؤول.
- ✓ التوجيه المسؤول.
- ✓ احترام الزملاء.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية(المجتمعية).
- ✓ عدم التمييز.
- ✓ المحافظة على الشرعية.
- ✓ الاعتناء بالحيوان.
- ✓ حماية الأشخاص[2].

الفرع الثاني: التقيد بمواصفات البحث العلمي الجيد

هنالك العديد من المقاييس للتعرف على البحث الجيد، فإثارة فضول القارئ من أول سطر إلى آخر كلمة فيه ليس بالأمر الهين، بل يتطلب تكاثف العديد من العناصر، لهذا سنحاول حصر أهمها:

[1] سويداء أحمد الزين الحسن، أخلاقيات البحث العلمي، مجلة العلوم التربوية، العدد 2، ديسمبر2017، صفحة40.

[2] منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية بالزلفى، جامعة المجمعة، دون بلد النشر، 2013، صفحة16-20.

- ❖ الاعتماد على النفس في الكتابة: ويقصد بها عدم الافراط في النقل الحرفي لما لهومن نتائج سلبية على البحث والباحث ك(ضعف في ربط الجمل، انعدام تسلسل الأفكار...).
- ❖ التزام بالموضوعية أثناء المناقشة وتحليل الأفكار: ويقصد بها عدم التحيز لفكرة معينة أو رأي معين دون باقي الآراء والأفكار، فالباحث الجيد هو من الذي يأخذ جميع الحقائق ثم يصدر حكمه المنطقي والنهائي على الموضوع المعالج[1].
- ❖ ضرورة احترام التوازن الهيكلي للخطة، ويقصد بها التوازن بين الأبواب والفصول والعناوين الفرعية، أي يجب أن يحظى كل جزء من البحث بعناية واهتمام، بحيث لا يطغى أي جزء على بقية الأجزاء، وتمتد ظلال التوازن لتشمل الصفحات، بحيث يتعين على الباحث احترام التوازن في عدد الصفحات الأبواب والفصول، والعناوين الفرعية، فليس من الصحيح أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثلا 50 صفحة، بينما يتضمن الفصل الثاني 150 صفحة[2].
- ❖ وجوب انسجام وتطابق عنوان البحث مع المحتوى[3].
- ❖ وجب على الباحث تطبيق قواعد الخاصة بالطباعة التي تفرضها الجهة التي يتم تقديم البحث إليها والمتعلقة عموما بالآتي:

*نوع الخط وحجمه في العناوين الرئيسية والفرعية لمتن البحث.

*نوع الخط وحجمه في هوامش وحواشي البحث.

*المسافات العلوية والسفلية واليمنى واليسرى لصفحات البحث[4].

-وأخيرا، يجب تنسيق ترقيم صفحات البحث، حيث يتم ترقيمها على النحو التالي:

*المعلومات أو الصفحات التمهيدية في البحث، يتم ترقيم صفحاتها بالأحرف الأبجدية(أ، ب، ج، د، ه...إلخ).

*يتم ترقيم صفحات متن البحث بالأرقام العادية(1، 2،3، 4، 5، 6،...إلى آخر البحث).

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة190-191.

[2] نفس المرجع، صفحة192.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة173.

[4] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة191.

*يتم وضع أرقام الصفحات أسفل منتصف صفحة أو في أعلاها، وفي مكان ثابت موحد، ما لم يطلب المشرف على البحث أو الجهة التي سيتقدم إليها بحثه خلاف ذلك[1].

الفرع الثالث: تلافي الأخطاء التي تنقص من قيمة البحث

إن البحث الجيد، هو البحث الذي يكون خاليا من الأخطاء والهفوات التي تنقص من قيمته، لهذا يستحسن على الباحث أن يقوم بمراجعة بحثه قبل تسليمه للطباعة النهائية حتى يتسنى له ادخال التعديلات والملاحظات المقدمة من قبل المشرف، وكدا الأخطاء التي اكتشفها بعد القراءة المتأنية، وفيما يلي موجز عن الأخطاء الواجب تلافيها في النسخة النهائية للبحث:

- ❖ يجب على الباحث قبل تقديم بحثه في صيغته النهائية عرض بحثه على متخصصين بقواعد اللغة العربية وذلك لتلافي الأخطاء الإملائية والنحوية التي يكون الباحث قد ارتكبها سهوا أثناء كتابة بحثه[2].
- ❖ يجب على الباحث التأكد من الاستخدام الصحيح لعلامات التأشير، باعتبار أن لهذه العلامات وظيفة علمية متمثلة في ارشاد القارئ لعناصر الكلام المكتوب، فهي تفصح الجملة عن فحواها وغرضها بصورة كاملة وناجعة، ومن أهم العلامات[3]:

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صفحة234–235.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة107.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة198 إلى201.

العلامة	الرمز	الاستخدام
النقطة	(.)	-توضع النقطة في نهاية الجملة أو في نهاية الفقرة. -لا تكتب النقطة بعد العنوان سواء أكان عنوانا رئيسيا أم فرعيا.
الفاصلة	(،)	توضع الفاصلة للربط بين الجمل المترابطة والمتداخلة التي تكون كلها فكرة واحدة، كما تأتي بين أنواع الشي وأقسامه، كما تأتي الفاصلة بعد لفظة المنادى.
الفاصلة المنقوطة	(؛)	توضع بين جملتين إحداهما سبب الأخرى
النقطتان	(:)	توضع بعد الأقوال المأثورة، أو بعد الاستشهاد بأمثلة.
علامة الاستفهام	(؟)	تأتي في نهاية الجمل الاستفهامية.
علامة التعجب	(!)	تأتي بعد أساليب التأثر والانفعال.
القوسان	(())	يوضعان بين طرفي الكلام المفسر لما قبله.
علامة التنصيص	(" ")	يوضع بينهما الكلام المنقول لتحاشي اختلاطه بغيره.
الشرطتان	(- -)	توضعان في طرفي الجملة الاعتراضية
علامة الحذف	(...)	تستخدم مكان الجزء المحذوف من الكلام.

- ❖ يجب على الباحث التأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها، وكدا حذف الجمل الاستطرادية والاحتمالية، والتخلص من الحشو الذي يجعل قراءة البحث مملة[1].
- ❖ يجب على الباحث عدم تجزئة الكلمات، أي كتابة نصفها في سطر، والنصف المتبقي في السطر الآخر، إذ تعتبر هذه الأخيرة من الأخطاء الشكلية الفادحة التي تشين بالبحث العلمي.
- ❖ يجب على الباحث الاحترام عند بداية كل فقرة جديدة في البحث، ترك مسافة تعادل خمسة أحرف ثم يبدأ في الكتابة، مما يجعلها تظهر الأفكار في شكل متميز، كما يجب وضع مسافة قبل وبعد كل عنوان، بحيث تظهر جميع العناوين بارزة ومعبرة عن الجزء الذي ينوي الباحث معالجته في دراسته[2].
- ❖ في البحوث القانونية، يجب على الباحث أن يتفادى الخلط بين المصطلحات والمفاهيم القانونية، كما عليه عدم اشباع البحث بكتابة إنشائية غير علمية[3].

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة325-326.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة196.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة196.

❖ ضرورة التزام الباحث بكتابة البحث بأسلوب قانوني بعيدا عن الأسلوب الأدبي أو السياسي أو الصحفي[1].

الفرع الرابع: تلافي الأخطاء الطباعية

بعد انتهاء الباحث من إعداد بحثه، يتعين عليه مراقبة عملية الطبع بحيث يكون جيدا، كما يتعين عليه أيضا مراقبة إذا قام الطابع بحسن تبويب العناوين وبدء السطر الأول من كل فقرة، إذ أن تصنيف صفحة أو ترتيبها ترتيبا فنيا، يجعل الحقائق والآراء والمعلومات بارزة في إطارها الطبيعي[2].

بعد الانتهاء من إعداد الباحث لبحثه وعرضه على الأستاذ المشرف الذي قد يقدم له جملة من الملاحظات التي من شأنها تعديل البحث القانوني تعديلا جوهريا أو ثانويا، وعند إكمال الباحث التزاماته العلمية والبحثية يأذن الأستاذ المشرف بالمناقشة، ثم يؤلف القسم العلمي لجنة للمناقشة وتحدد الأخيرة موعد المناقشة.

المطلب الثاني: مرحلة المناقشة

عند تحديد موعد المناقشة، يستوجب على الباحث الاستعداد التام للدفاع عن إنجازه العلمي، وهو دفاع يشتمل على عرض أبرز العناصر والأسس التي قامت عليها رسالته العلمية، لهذا وجب عليه أن يقرأ رسالته قراءة متعمقة، استعدادا للرد الشفهي عن أي تساؤل يثار أثناء المناقشة، وفي سبيل انجاح المناقشة يقوم الباحث ببعض الأمور الأساسية والمتمثلة فيما يلي:

❖ كتابة ملخص يشتمل على أهم الأسس التي قام عليها البحث بمنتهى الدقة، وفيما يلي إجمال العناصر التي يجب أن يتضمنها الملخص:

- ✓ بيان موضوع البحث وأهميته.
- ✓ أهم المشكلات التي اعترضت الباحث أثناء إعداد بحثه.
- ✓ إبراز الإشكالية والخطة التي رسمها الباحث لدراسة موضوع بحثه، ويشتمل ذلك العناوين الرئيسية والفرعية، إضافة لذكر المنهج العلمي الذي اتبع في إعداد بحثه.
- ✓ بيان النتائج التي توصل إليها الباحث، والاقتراحات التي توصل إليها لمعالجة مشاكل بحثه.

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة125.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة195.

- ✓ إذا كان البحث يفتح آفاق جديدة، وتحتاج إلى بحوث مستقلة قد يتمكن هو أو غيره من القيام بها في المستقبل[1].

❖ يجب على الباحث التدرب على الإلقاء الهادئ والرصين للملخص، على أن يبرمج إلقاءه وفق مدة زمنية لا تتجاوز ربع ساعة أو نصفها كحد أقصى[2].

❖ يجب على الباحث أن يتمتع بالهدوء والموضوعية أثناء مناقشة أعضاء اللجنة للبحث المقدم لهم، كما عليه الإجابة عن الأسئلة المقدمة إليه بالقدر المستطاع، يُنصح الباحث تحاشي الثرثرة أو التوسع في الكلام والانفعال[3].

❖ يجب على الباحث الالتزام بالملاحظات المقدمة من قبل اللجنة، ذلك أن الهدف الرئيسي من وراء النقد موجه له من قبل أعضاء لجنة المناقشة هو التقويم والتعليم والتوضيح وليس التجريح أو تقليل من قيمة البحث[4].

❖ وأخيرا، وجب على الباحث الحضور بمظهر لائق منسجم مع الموقف والمناسبة[5].

وترتكز عادة المناقشة على الجوانب التالية:

البند الأول: رفع معنويات الباحث من خلال الإطراء على العمل المقدم.

البند الثاني: مناقشة منهجية وخطة البحث.

البند الثالث: مناقشة المعلومات التي وردت في البحث.

البند الرابع: الإشارة إلى قدرات الباحث في تحليل المعلومات والنقد.

البند الخامس: طرح الأسئلة حول موضوع البحث للتأكد من معلومات وقدرات الطالب[6].

وأخيرا، تختلي اللجنة في جلسة سرية كي تصدر قرارها بقبول الرسالة أو عدم قبولها ومنح الباحث الدرجة العلمية التي يستحقها البحث المقدم، وتحديد الرتبة العلمية تتأرجح بين (المقبول، جيد، جيد جدا، امتياز، أو مشرف، مشرف جدا...)[7].

---

[1] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة 120.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة192.

[3] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة353.

[4] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة324.

[5]عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة354.

[6]عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، صفحة324.

[7] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة122.

الفصل الثالث: السرقة العلمية

تعتبر الأصالة والإبداع من أهم مقومات البحث العلمي ولا شيء يقتله كانتهاك الملكية الفكرية باعتبارها أمر خطير يعيق تقدم وازدهار الأمم، فهي تشكل بحق جريمة في حق البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ذلك أن إنتاج المعرفة العلمية يحتاج –قبل كل شيء–إلى الالتزام بمجموعة من القيم والأخلاقيات التي ترقى بالإنسان إلى مستوى التحضر والرقي، فإذا حاد الباحث عنها كان سلوكه منافيا للأمانة العلمية، وشكل بما يعرف ب"**السرقة العلمية**".

وللسرقة العلمية عدة مسميات **(كالسرقة الفكرية، السرقة الأدبية، الانتحال، عدم النزاهة العلمية والغش الأكاديمي...)**، كلها مسميات لجريمة علمية أخلاقية خاطئة تنتهك فيها الأمانة العلمية، لهذا سنحاول التعرف على هذه الظاهرة، وكيف تصدى المشرع الجزائري لها.

المبحث الأول: المقصود بالسرقة العلمية

يقصد بالسرقة العلمية "استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة." أو بمعنى أدق:" هي اقتباس كتابات الغير أو معانيها جزئيا أو كليا ونسبتها لشخص الناقل[1]." وتعرف أيضا :"أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات خاصة بشخص آخر دون تعريف أو دون ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه[2]."

ونظرا لخطورة هذه الجريمة الأخلاقية على البحث العلمي وتطوره، فقد تدخل المشرع الجزائري مؤخرا بموجب قرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر2020 هدفه مكافحة السرقة العلمية والوقاية منها، حيث عرف هذا القرار هذه الجريمة بموجب المادة 3 منه على أنها:" تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو

---

[1] سعاد أجعود، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد8، ديسمبر2017، صفحة567.

[2] فاطمة سايح، السرقات العلمية وسبل مكافحتها(الحالة الجزائرية أنموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، سبتمبر2017، صفحة241.

الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى..."[1].

المطلب الأول: أشكال السرقة العلمية

تتخذ السرقة العلمية في الواقع العلمي عدة أشكال، حاول المشرع الجزائري الإلمام بها من خلال المادة 2/3 من القرار 1082 والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها أو أصحابها الأصليين.

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابها الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

-استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي آخر بإدراج اسمه في بحثه أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

-قيام الباحث الرئيس بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

---

[1] في الحقيقة جاء هذا التعريف موافقا لمختلف التعاريف التي جاء بها علماء المنهجية في مختلف التخصصات والفروع التكوينية في المؤسسات الجامعية عبر العالم...انظر زوبير حمادي، القانون في مواجهة الفساد العلمي: السرقة العلمية نموذجا، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، المجلد 3، العدد5، مخبر القانون المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2020، صفحة27.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

-استعمال الأستاذ أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر، أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

-إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

فإذا تحققت أحد الأشكال السالفة الذكر، يكون الباحث قد ارتكب سرقة علمية سواء بقصد أو بدون قصد، مما يترتب عليها متابعة إدارية وقضائية وإلى ما هو أسوء من ذلك[1].

المطلب الثاني: أسباب الوقوع في السرقة العلمية

إن لجوء الباحثون إلى السرقة العلمية يعود إلى عدة أسباب، يمكن إجمالها فيما يلي:

- صعوبة البحث المطلوب، وتدني المهارات البحثية ومستوى اللغوي لدى الباحثين.

-اعتياد الطلبة القيام بهذا التصرف في المسار الدراسي دون ردع.

-عدم المعرفة الصحيحة لتقنية الاستشهاد والاقتياس من المراجع.

-عدم المعرفة الصحيحة للجريمة السرقة العلمية.

-مغريات الانترنيت وسهولة الولوج إليها في كل زمان ومكان[2].

-غياب الحزم وثقافة الردع والعقاب وتفشي أسلوب التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة.

-غياب الوازع الديني وعدم نضوج ثقافة النزاهة العلمية.

-ضيق الوقت والاستسلام الباحث إلى الضغط الذي يعيشه من أجل استكمال بحثه في آجال المحدد قانونا[3].

---

[1] سايح فاطمة، المرجع السابق، صفحة241

[2] هشام باهي والفتني صديقة، السرقة العلمية في الجزائر-بين أساليب الوقاية وسبل المكافحة-، مجلة الحقوق والحريات، المجلد6، العدد 2، 2020، صفحة130.

[3] شهرزاد قوسطو، الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد5، جانفي2018، صفحة68-69.

-فطرة الإنسان المحبة للسهل، والتي تميل إلى الابداع والأصالة.

-السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى[1].

المبحث الثاني: آليات مكافحة السرقة العلمية

إن تفتشي ظاهرة السرقة العلمية في الآونة الأخيرة أدت إلى تدخل المشرع الجزائري من أجل ردع هذه الجريمة التي بانت تنخر في كيان البحوث العلمية، وبالرجوع إلى القرار رقم 1082 نجد أنه أدرج جملة من التدابير والإجراءات من أجل مواجهة خطورتها على الإنتاج الفكري، ويمكن تقسيمها إلى تدابير وقائية وتدابير رقابية، وفيما يلي توضيح ذلك:

المطلب الأول: التدابير الوقائية

تعتبر السرقة العلمية من أخطر الآفات التي تقتل روح الإبداع والأصالة في البحوث العلمية، لذلك من الأجدر توعية وتحسيس الباحثين بخطورة هذه الجريمة من خلال تكثيف دورات تكوينية لتفادي الوقوع في غياباتها، وتحسين المنتوج الفكري، ومن أجل تحقيق ذلك حدد القرار رقم 1082 جملة من التدابير الوقائية لمجابهة هذه الظاهرة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: تدابير التحسيس والتوعية

ألزمت المادة 4 من القرار رقم 1082 المؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ التدابير لتحسيس وتوعية الباحثين حول خطورة هذه الظاهرة، والتي جاءت على سبيل المثال، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي، وكيفية تجنب السرقات العلمية.

-تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

-إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي في كل أطوار التكوين العالي.

-إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.

[1] نفس المرجع، صفحة69-70.

-إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني: تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

لم يغفل المشرع الجزائري عن فكرة التأطير والتكوين باعتبارهما من الأساليب الوقائية الفعالة للحد من تفشي ظاهرة السرقة العلمية، حيث حددت المادة 5 من القرار1082 بعض التدابير من أجل تفعيل الدور التنظيمي والرقابي للهيئات العلمية التابعة للمؤسسات التعليم العالي والبحث والعلمي، حيث تتولى هذه الأخيرة ما يلي:

-احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.

-تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي، لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية.

-اختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنت والسرقة العلمية.

-إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.

-إلزام الطالب والأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

المطلب الثاني: التدابير الرقابية

تستهدف عملية التحسيس والتوعية إلى إنقاذ العديد من الباحثين من الوقوع في شباك السرقة العلمية، إلا أن التوعية وحدها غير كافية لمحاربة هذه الآفة بل يجب اقترانها بالرقابة للحد من تفشي واستفحال هذه الظاهرة في الجزائر، ومن أجل ذلك ألزمت المادة 6 من القرار1082 مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي باتخاذ التدابير الرقابية التالية:

-تأسيس على مستوى المواقع الالكترونية لمؤسسات التعليم والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين

الدائمين، تشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير نهاية التربصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

-تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصهم وسيرهم الذاتية، ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية، للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

-شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت، وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء برجة معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية، ومن البرامج الذي داع صيتها في مجال كشف السرقات العلمية، وهي كالآتي:

*برنامج Turnitin وهو أشهر برنامج مقارنة النصوص، تعمل به حوالي 65% من الجامعات البريطانية

*برنامج Checkforplagiarism.net يعتبر من أفضل البرامج التي تستخدم لمنع الانتحال على الانترنت[1].

*برنامجAPLAG وهو اختصار ل PlagiarismArabic وهو أحد برمجيات كشف انتحال النصوص العربية المنشأ، صدر بقسم علوم الحاسوب بجامعة الملك سعود علم 2011.

*برنامج Plagiarismdetector وهو برنامج مجاني يقوم بكشف الانتحال عن طريق المضاهاة بأكثر من 8 مليار صفحة ويب[2].

-يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث[3].

---

[1] هشام باهي والفتني صديقة، المرجع السابق، صفحة135-136.

[2] محمد شويكات وخيرة حطاب، الإطار القانوني لمجلس أخلاقيات المهنة الجامعية للحد من ظاهرة السرقة العلمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي 2018، صفحة73.

[3] انظر الملحق رقم10، صفحة137

المبحث الثالث: إجراءات المتابعة ضد مرتكبي السرقة العلمية

حدد القرار رقم 1802 إجراءات المتابعة ضد مرتكبي السرقة العلمية، إلا أنه ميز بين اجراءات المتابعة التأديبية ضد الطلبة وتلك المتعلقة بالأساتذة الباحثين، إلا أننا سنختصر الحديث فقط عن الإجراءات المتابعة ضد الطلبة، وفيما يلي شرح لهذه الإجراءات:

المرحلة الأولى: مرحلة التبليغ والإخطار

يتوجب على كل شخص(مهما كانت صفته) فور اكتشاف سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار رقم 1082 التبليغ عنها بموجب تقرير كتابي مفصل مرفق بالأدلة المادية المثبتة لصحة قوله(المادة8 من القرار1082)، يسلم هذا التقرير إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، وهو طبقا للمادة 2 من نفس القرار إما عميد الكلية، أو مدير معهد بالجامعة، أو مدير المعهد بالمركز الجامعي).

المرحلة الثانية: مرحلة إجراء التحقيقات

بمجرد وصول التبليغ أو الإخطار لدى مسؤول وحدة التعليم والبحث، يقوم هذا الأخير مباشرة بإحالة التقرير إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة المعنية من أجل مباشرة التحقيقات اللازمة.

تقوم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بإعداد تقريرها النهائي بعد انتهائها من التحقيقات اللازمة، وذلك في أجل 30 يوم ابتداءا من تاريخ إخطارها وإبلاغه إلى رئيس الوحدة(المادة 9 من القرار1082).

المرحلة الرابعة: مرحلة إحالة الملف إلى مجلس التأديبي

تعتبر هذه المرحلة حاسمة كونها ستكشف عن طريقين مهمين لإنهاء إجراءات المتابعة وهما كالتالي:

- إذا تبث أن الوقائع المنسوب للطالب تشكل سرق علمية بمفهوم المادة3 من القرار 1082، يحيل رئيس الوحدة الملف إلى المجلس التأديبي(المادة10 من القرار 1082)، ويقوم بإعلام كتابيا الطالب المعني بالأمر بالتهمة المنسوبة إليه وبالوقائع والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على المجلس التأديبي وتاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها قانونا(المادة 11 من القرار 1082).

❖ أما إذا تبث أن الوقائع المنسوبة إلى الطالب لا تشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار 1082 أو أن الأدلة غير كافية تتوقف جميع إجراءات المتابعة التأديبية طبقا للمادة 29 من القرار 1082.

المرحلة الخامسة: مرحلة مناقشة وقائع السرقة العلمية

بعد إبلاغ المجلس التأديبي بواقعة السرقة العلمية، يعقد هذا الأخير اجتماعه في الآجال المحددة قانونا للنظر والفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يستمع للتقرير الذي أعده أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة، الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب، والأدلة التي سمحت بالتأكيد من صحة وقوع السرقة العلمية، ثم تعطى الكلمة للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه(المادة13 من القرار 1082).

يعد حضور الطالب المتهم بالسرقة العلمية اجباريا، وله أن يحضر معه من يشاء للدفاع عنه بشرط اخطار مسؤول الوحدة بأسمائهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

في حال تعذر على الطالب الحضور لأسباب مبررة، يمكن أن يلتمس كتابيا من مسؤول الوحدة تمثيله من قبل مدافعه، على أن يقدم دفوعه كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديبي بثلاثة أيام.

وأخير، يسجل المجلس التأديبي وجوبا في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كماهي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بالإضافة إلى ملاحظات الطالب وتبريراته.

المرحلة السادسة: مرحلة الحكم أو الفصل في الوقائع

إذا تبث للمجلس التأديبي أن الوقائع المنسوبة للطالب تشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار 1082 ولها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، فإنه يعاقب بإبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بها (طبقا للقرار371 المؤرخ في 11يونيو2014) طبقا للمادة 27 من القرار 1082.

كما تضيف المادة من القرار1082 حق الأطراف والجهات المتضررة من فعل السرقة العلمية اللجوء للقضاء من أجل المطالبة بالتعويض طبقا لأحكام الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003(المادة 30 من القرار1082).

الفصل الرابع: التذكير بأهم المناهج العلمية

يقصد بالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة المصاعب والعقبات[1]، ويعني وفقا للفكر العلمي المعاصر بالطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي يهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[2].

والمنهج "هو أسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية دراسة موضوعية بعيدة عن الميول والأهواء الشخصية للوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها والقياس عليها"[3]، لذلك فإن الحكم على أي بحث بالصحة وسلامة النتائج يتوقف على مدى صحة وسلامة المنهج المتبع من قبل الباحث.

وتختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج أيا كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، وعلى ضوء هذه المعارف، يمكن ايجاز أشهر مناهج البحث العلمي[4] المعمول بها في المجال القانوني.

المبحث الأول: المنهج التاريخي

يعرف المنهج التاريخي هو ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات، أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها، وتحديد المتغيرات

---

[1] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، صفحة3.

[2] عبد الجليل طواهير وبلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، صفحة23.

[3] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة119.

[4] انظر الملحق رقم 11، صفح138.

والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية[1]،.

كما يعتبر المنهج التاريخي بأنه طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي، وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد الأهداف المبتغاة من وراء هذا المنهج:

-التأكد من صحة أحداث الماضي.

-الكشف عن أسباب الحادثة.

-الكشف عن معنى الحادثة.

المبحث الثاني: المنهج الوصفي

يعرف المنهج الوصفي بأنه:" أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة"[2].

ومن خلال هذا التعريف، يمكن القول أن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى[3].

ومن خلال ما قيل سابقا، يهدف المنهج الوصفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-جمع معلومات حقيقية لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

-تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

-إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم.

-ايجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة[4].

---

[1] عبد الفتاح محمد العيسوي وعبد الرحمن محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي(في الفكر الإسلامي والفكر الحديث)، دار الراتب الجامعية، دون بلد النشر، 1996-1997، صفحة234-235.

[2] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة 42.

[3] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة126.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة138.

المبحث الثالث: المنهج التجريبي

يعرف المنهج التجريبي هو عبارة عن تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقع محدد أو ظاهرة، التي هي موضوع الدراسة، ومن ثم ملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في ذلك الواقع أو الظاهرة"[1].

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج، وتمتاز التجربة العلمية بأفكار إعادة إجرائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف[2].

ويمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى، بأن هدفه الأساسي الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات وبأنه يربط دراسته لهذه العلاقة السببية بالضبط الدقيق الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخرى[3].

المبحث الرابع: منهج دراسة الحالة

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية، والتي تعني بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه[4].

ويختلف منهج دراسة الحالة عن المناهج السابقة، بأنه يتميز بالعمق والتركيز على موضوع معين أكثر مما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة، كما يهدف هذا المنهج إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة[5].

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صفحة105.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة138.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة41.

[4] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة99.

[5] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، صفحة138.

المبحث الخامس: المنهج الاستقرائي

يعني هذا الأسلوب باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام[1]، ويقصد بكلمة استقراء بحسب الترجمة للكلمة اليونانية"Enay Wyn" "يقود" حيث تدل حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد[2].

يُعرف المنهج الاستقرائي بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وفي مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادة بالمنهج التأصيلي، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع[3].

المبحث السادس: المنهج الاستنباطي (التحليلي)

يُعرف المنهج الاستنباطي:" بأنه تلك الطريقة الاستدلالية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينة بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل"[4].

ومن خلال ذلك، فالمنهج الاستنباطي يختص بحصر الأدلة والحقائق العامة ويصنفها ويرتبها ثم يستنبط الحقائق الجزئية المطلوبة[5]، فالباحث وفقا لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية ليصل إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص، يُعرف هذا المنهج في مجال الدراسات القانونية ب"المنهج التحليلي"[6].

---

[1] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة32.

[2] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، صفحة48.

[3] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة20.

[4] كريمة عبد الرحيم الطائي وآخرون، المرجع السابق، صفحة74.

[5] عبد الجليل طواهير وبلال عثمان، المرجع السابق، صفحة30.

[6] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة21.

وعلى هذا الأساس، فإن الباحث الذي يعتمد على هذا الأسلوب بصورة منطقية، سوف ينتقل من المبادئ العامة والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة[1]، لهذا يشترط في الباحث الراغب في استعمال هذا المنهج أن تتوفر فيه الصفات التالية:

- ✓ أن يكون مدققا لكل كلمة صغيرة أو كبيرة واردة في النص الخاضع للتحليل.
- ✓ أن يكون مبدعا قادرا للوصول إلى المعاني الغير الظاهرة، أي له البصيرة القراءة بين السطور[2].

المبحث السابع: المنهج المقارن

يعرف المنهج المقارن بأنه ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر، حيث يبرز الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية أو سياسية، أو بالنسبة لظاهرة واحدة ضمن فترات زمنية مختلفة، ويشترط في المنهج المقارن ما يلي:

- ✓ وجب أن تكون الظواهر محل الدراسة قابلة للمقارنة، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن.
- ✓ تجنب المقارنة السطحية والخوض في أعماق الظواهر وعقد المقارنات الجادة والعميقة.
- ✓ أن تكون الظواهر محل المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان وزمان آخر[3].

وإعمال المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي:

- ✓ فعلى المستوى الأفقي: حيث يقوم إجراء المقارنة بين نظامين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، بحيث يقوم الباحث ببحث المسألة في كل نظام على حدة، ولا يعرض موقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في النظام الأول.
- ✓ أما على المستوى الرأسي: حيث يتناول الباحث كل جزئية من جزئيات البحث في كل الأنظمة محل المقارنة في آن واحد، ويمكن القول أن منهج المقارنة العمودية أفضل بكثير وأدق كونه يبعد الباحث عن التكرار وتقطيع أوصال البحث[4].

---

[1] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة34.

[2] عمار تركاوي ومحمد خير العكام، المرجع السابق، صفحة21.

[3] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صفحة76.

[4] صالح طاليس، المرجع السابق، صفحة41.

الفصل الخامس: كيفية تحليل نص قانوني

إن عملية تحليل النص القانوني هي عمل مركب يقوم فيها الباحث بالتوفيق بين عمليتين تتجسد الأولى في عملية تحليل لأفكار النص القانوني وتفتيتها وبين عملية التركيب التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها وكدا العلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصلة حول تلك الأجزاء[1]، بمعنى أخر هي عملية تفكيك للعناصر التي يتألف منها النص القانوني، ومن تم معرفة أجزائه ومكوناته، مما يسهل عملية مناقشته وتقويمه ونقده وإبراز الرأي الشخصي للباحث، وللقيام بهذه العملية يقتضي الأمر إتباع الخطوات التالية:

أولا: مرحلة التعرف على النص(المرحلة التحضيرية)

تستهدف هذه المرحلة البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية التي يتكون منها النص القانوني، وتتم في نقطتين:

1- التحليل الشكلي:

ويتضمن هذا الجزء التعريف بالنص القانوني، وتحديد موقعه والظروف المحيطة به، كما يتعلق أيضا بوصف للمظاهر الخارجية له، وكدا البنية اللغوية والأسلوب والمصطلحات المستخدمة، وفي سبيل تحقيق ذلك يتم اتباع الخطوات التالية:

نبدأ بتبيان هوية النص بشكل دقيق: إذا ما كان نص دستوري أو نص معاهدة أو أيا كانت طبيعته، ثم نحدد موقعه بصفة دقيقة، أي يجب يكون التحديد كالآتي:

-ذكر نص القانوني للمادة:

تنص المادة...على أنه:"....."

-موقع النص القانوني:

يقع هذا النص(المادة...) في القانون(أيا كان...) المعدل والمتمم في...وقد جاء في الكتاب...عنوانه...من الباب.. في الفصل... وعنوانه....من القسم... تحت عنوان... .

-البناء المطبعي:

تحديد إذا كان النص القانوني المراد تحليله عبارة عن (فقرة) أو (عدة فقرات)، كما يحدد الباحث إذا كانت الفقرات تفصل فيما بينها فواصل أو نقطة.

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، صفحة176.

الفقرة الأولى: تبدأ من"..." وتنتهي عند"...".

الفقرة الثانية: تبدأ من"..." وتنتهي عند"...".

الفقرة...: تبدأ من "..." وتنتهي عند"...".

-البناء اللغوي والنحوي:

تحديد المصطلحات المستعملة من قبل المشرع إذا كانت (قانونية، اقتصادية...)، مع الإشارة إذا وردت أخطاء لغوية.

-البناء المنطقي:

تحديد الأسلوب المستعمل من قبل المشرع (أسلوب شرطي مثلا).

ب- التحليل الموضوعي:

تحليل مضمون النص القانوني(ويقصد بها فهم النص بعد قراءته عدة مرات، ففي القراءة الأولى يتم التعرف على النص وتكوين فكرة أولية عنه، أما في القراءة الثانية نقوم باستخراج الجمل الرئيسية وعزلها عن بعضها البعض، بوضع خط تحت المصطلحات المفتاحية، أما القراءة الثالثة فيتم فيها البحث عن الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة، وتبيان الحكم الذي تقرره القاعدة عند توفر شروط تطبيقها وهو بالنهاية الحل القانوني).

-طرح الإشكالية التي يثيرها النص القانوني(ذلك أن النص القانوني عادة ما يكون موجزا ومقتضبا، وقد يشوبه بعض الغموض والتناقض، الأمر الذي قد يثير العديد من التساؤلات التي ستتشكل من خلال الإشكالية الأساسية، والتي سيتم معالجتها وفق خطة متوازنة).

-مرحلة وضع الخطة (بعد الفهم الدقيق للنص القانوني، يمكن للباحث وضع مخطط، بشرط أن يكون خادما ومرتبطا بالإشكالية المطروحة).

ثانيا: مرحلة المناقشة والتعليق(تحليل الخطة)

تقوم مرحلة المناقشة والتعليق على المعلومات والخبرة التي تلقاها الباحث من رحلته العلمية، كما أنها تعتمد أيضا على اتباع بعض الخطوات في ذلك:

- ❖ لإلمام بالنص وتحديد الأفكار الأساسية وتمييزها عن العناصر الفرعية أو الثانوية.
- ❖ لا يتعلق الأمر بتحليل نص قانوني بتحديد الأفكار وربطها فقط، بل يتعلق الأمر بربط هذه العناصر والأفكار بطريقة منطقية للوصول إلى نتيجة معينة.
- ❖ الالتزام الباحث طيلة تحليله ومناقشته للنص بالموضوعية والحياد.

❖ وأخيرا، يجب على الباحث أن يبرز رأيه الشخصي عند مناقشته للحلول الواردة في النص.

الخاتمة:

يُختم تحليل النص القانوني بلمحة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية(نتائج واقتراحات).

الخاتمة:

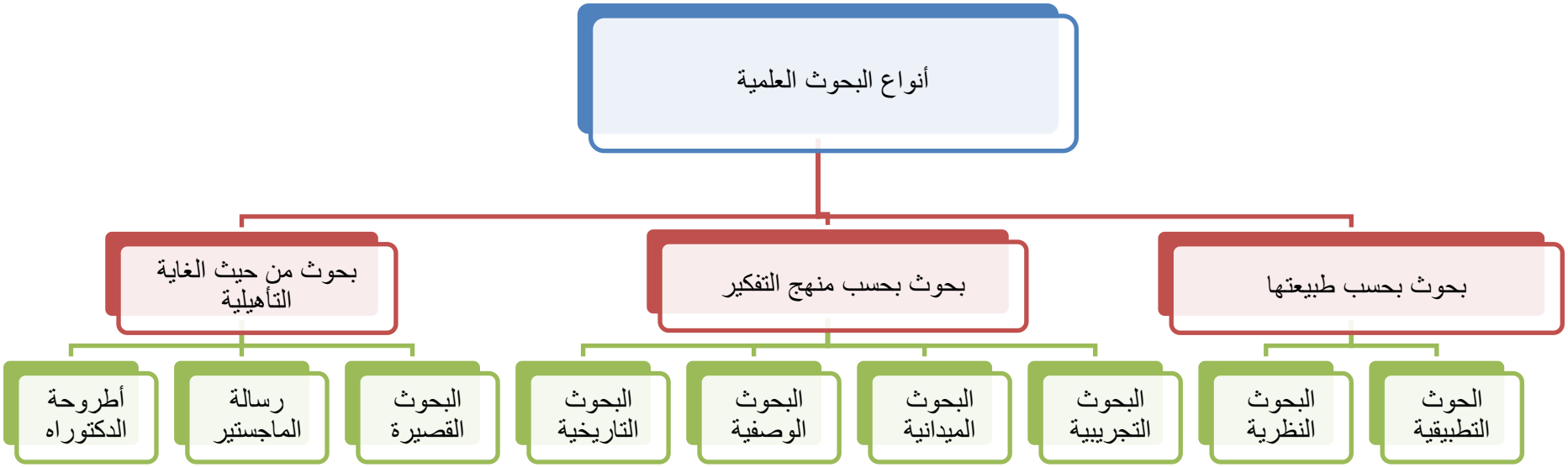
يكتسي البحث العلمي أهمية قصوى في حياة الإنسان وفي حل المشكلات اليومية التي تعترض طريقه، وهو المحرك الوحيد لعجلة تطور البشرية والضامن لتقدمها وازدهارها، ذلك أن أي مجتمع ينشد التطور والازدهار لابد أن يصب اهتمامه على البحث العلمي في جميع فروع المعرفة الإنسانية وفي كل التخصصات.

إلا أن الواقع العلمي، أثبث أن البحث العلمي وحده لا يكفي لتحقيق هذه الآمال، بل وجب أن يقترن بالمنهجية العلمية، التي أضحت اليوم مادة أساسية تدرس في جميع الجامعات، ليس لأهميتها في إعداد البحوث العلمية، بل لأنها تهدف إلى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره وطروحاته وبحوثه متخلصا من الجمود الفكري ومتوجها نحو الإبداع، والتجديد، والنقد، والتحليل الممنهج والمنظم.

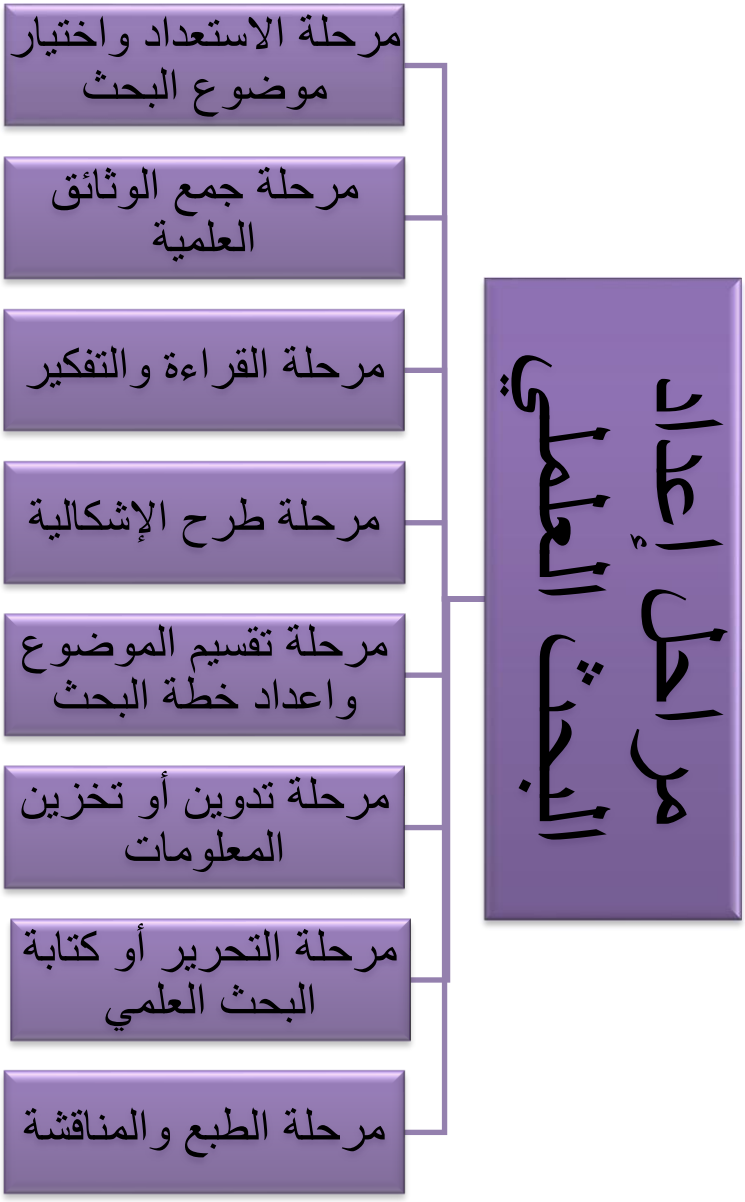
ومن أجل أن يوفق الطالب الجامعي في إعداد بحثه، وجب أن يتقيد ببعض المقومات والتوصيات التي تقيم مساره نحو تحقيق الهدف الرئيسي من وراء عملية البحث والتقصي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ أن يكون البحث العلمي في عمق التخصص لا يحيد وإلا فقد مشروعيته من جميع النواحي.
- ❖ أن يكون موضوع البحث مادة دسمة تستحق عناء البحث والتقصي، وهذا ما يزيد من مسؤولية الباحث في التحديد الدقيق للموضوع.
- ❖ لابد من توافر المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع وكل ما يؤدي إلى تيسير وتسهيل عملية التقصي.
- ❖ التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي من(الأمانة العلمية، الموضوعية، التواضع، الدقة...وغيرها).

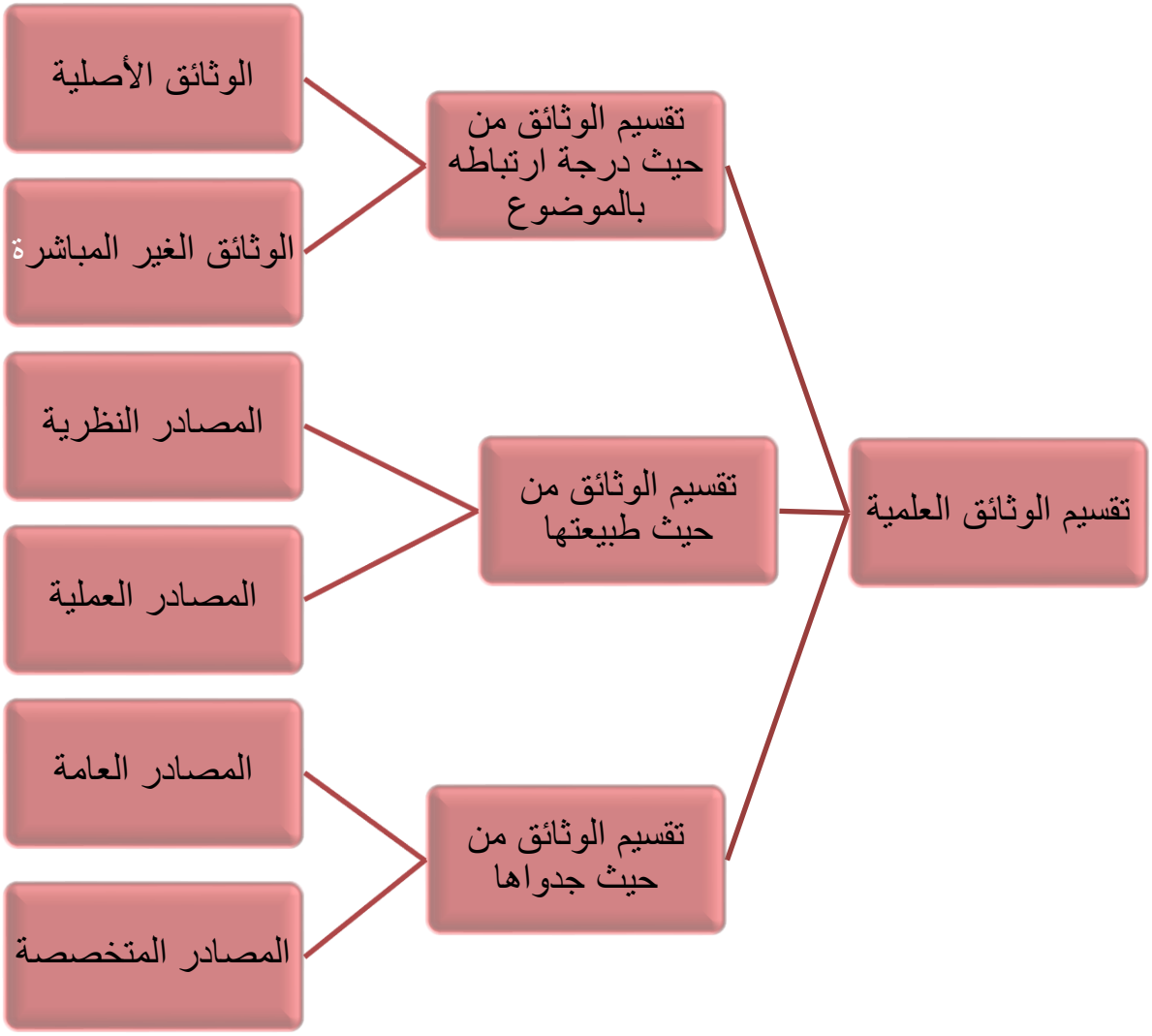
قائمة الملاحق



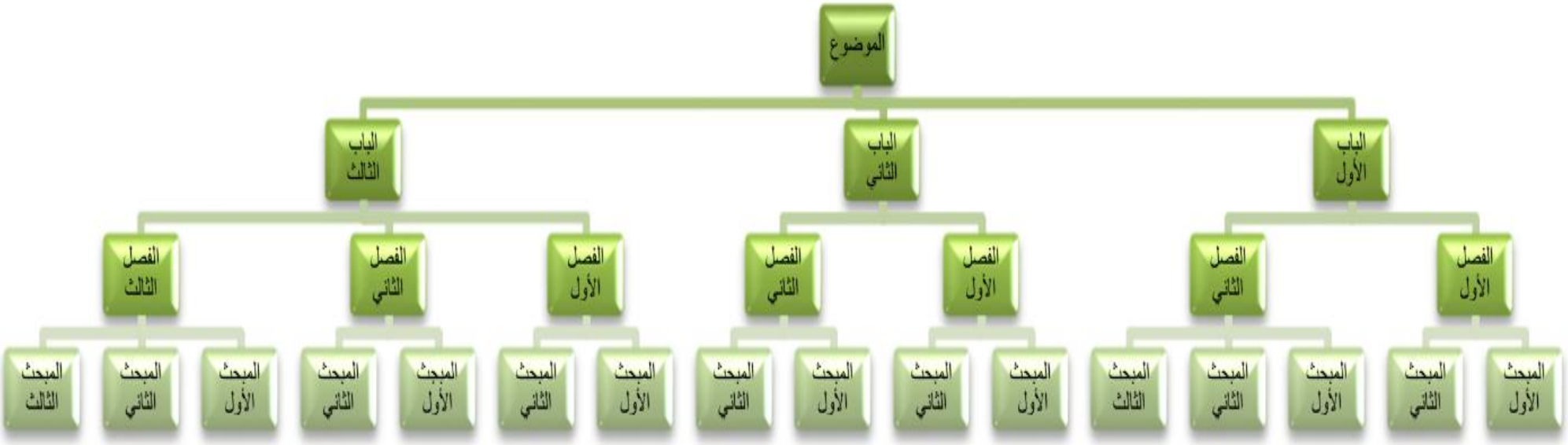
الملحق رقم 01: يبين تصنيف أنواع البحوث العلمية



الملحق رقم 02: مخطط يبين مراحل إعداد البحث العلمي

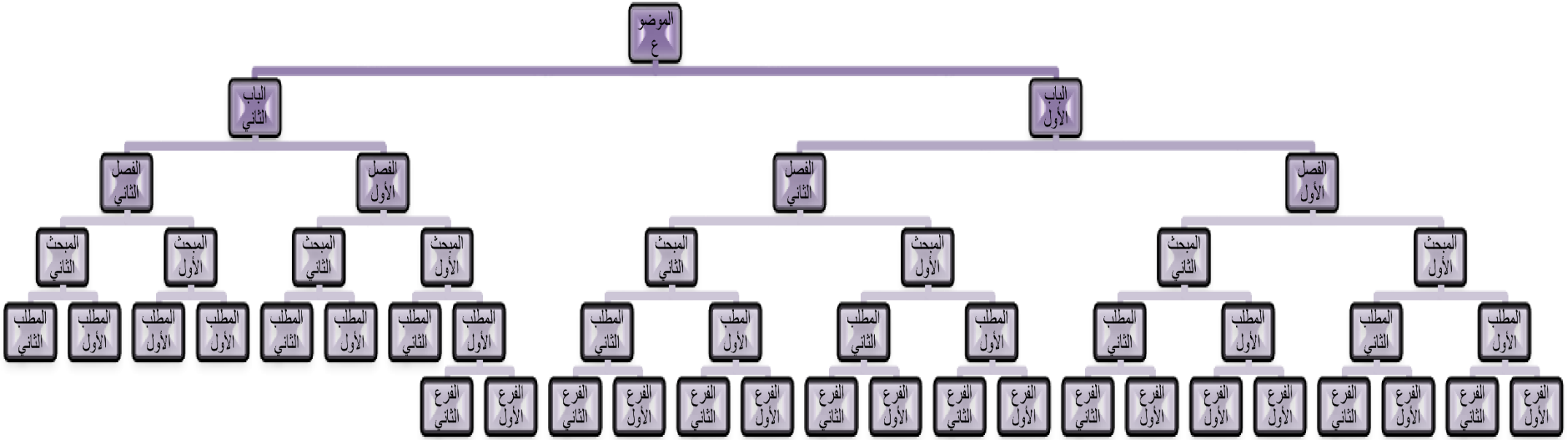


الملحق رقم03: يبين تقسيم الوثائق العلمية



الملحق رقم04: يبين نماذج عن تقسيمات الخطة

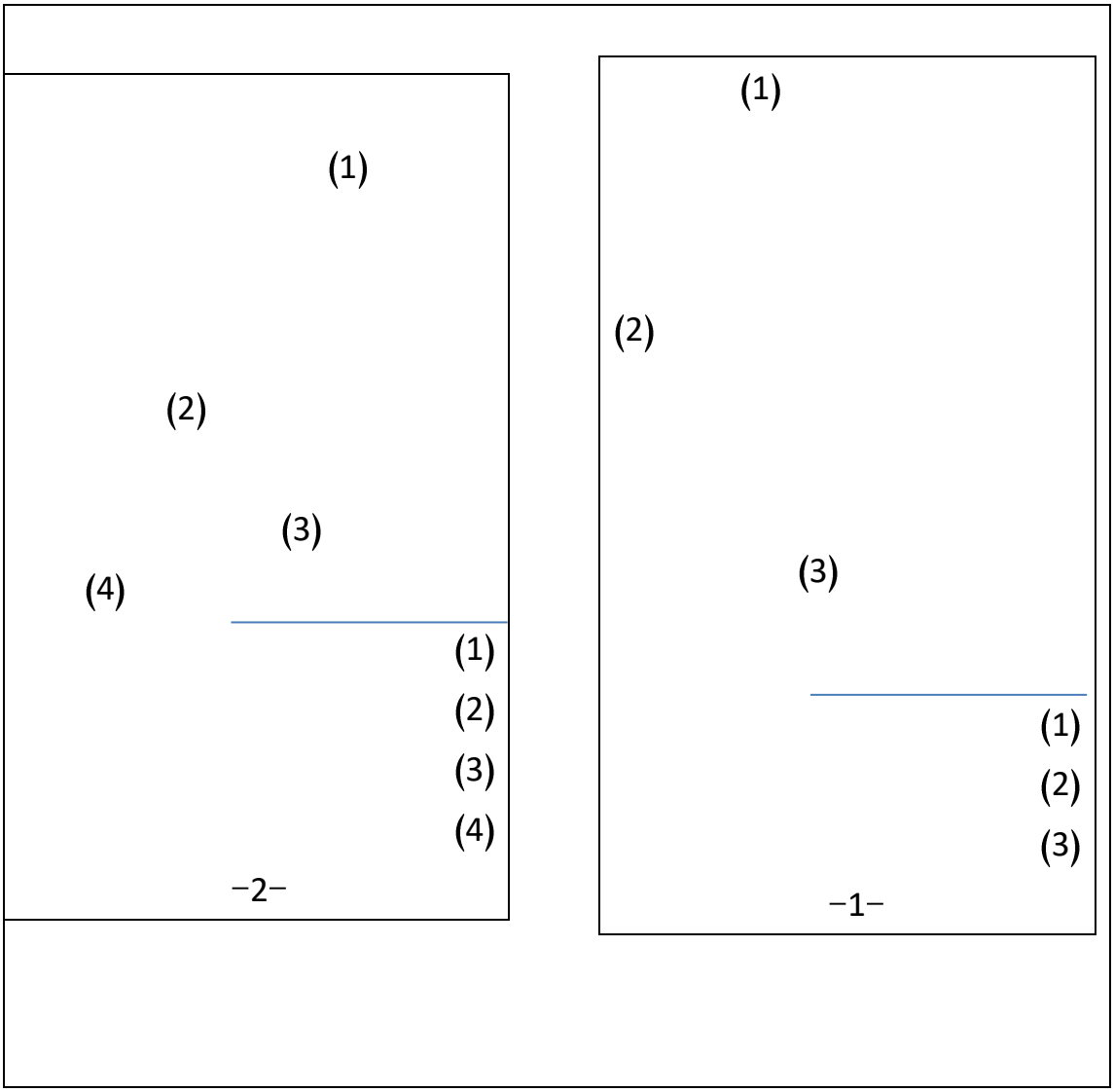
النموذج الأول: تماثل التقسيمات في الخطة(الخطة الكلاسيكية)



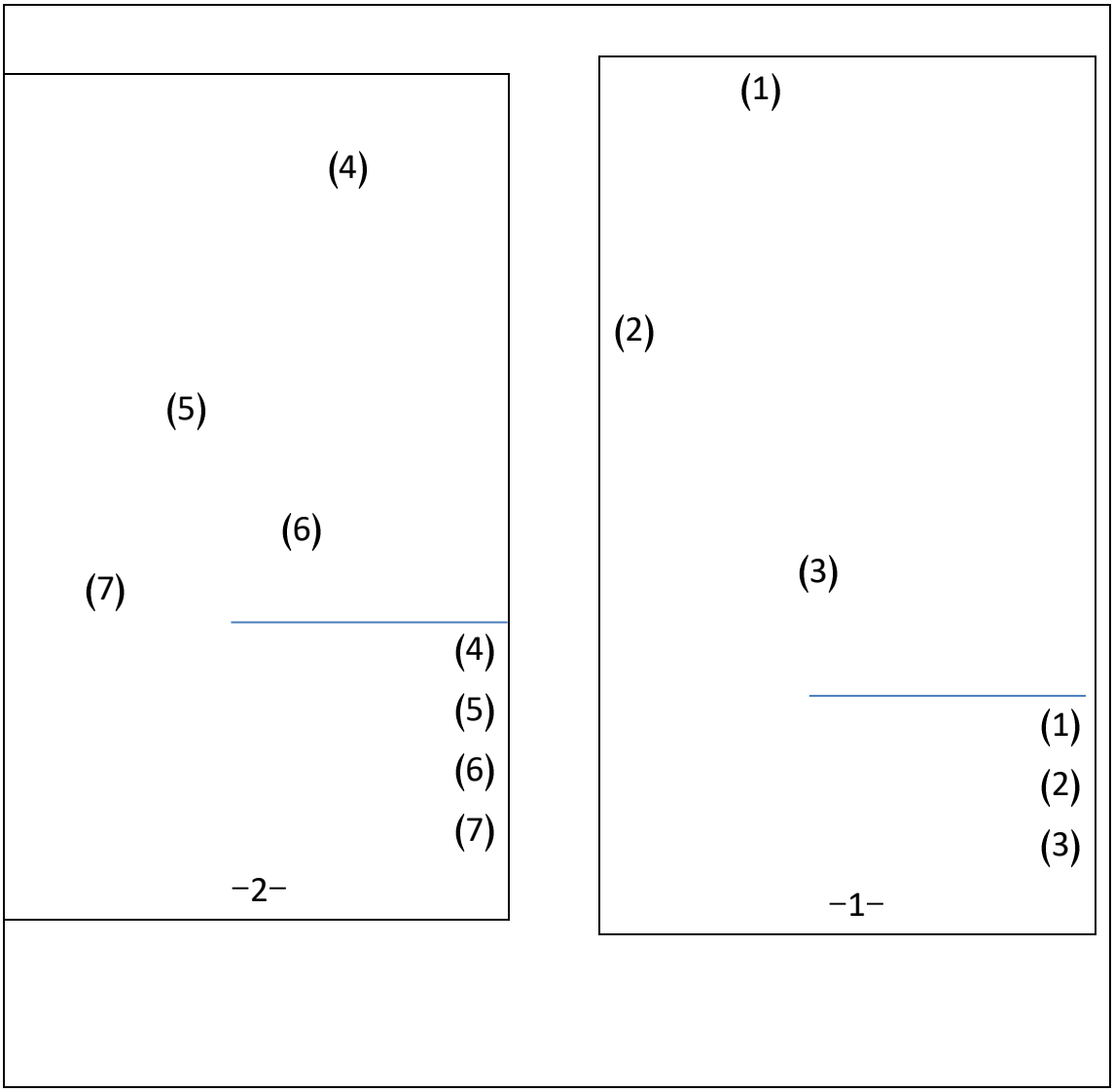
النموذج الثاني: لحالة عدم تماثل تقسيمات الخطة(الأصل التوازن)

(1)الرقم الترتيبي للبطاقة	(2)عنوان مقترح للبطاقة
(4) صفحات الاقتباس	**(5) نص الاقتباس**
	(3) مصدر الاقتباس
	(6) الملاحظات الشخصية

الملحق رقم05: نموذج عملي عن كيفية تقسيم البطاقات



الملحق رقم06: يوضح كيفية الترقيم المتسلسل المستقل



الملحق رقم07: يوضح كيفية الترقيم المتسلسل المستمر



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2-محمد بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص.....

عنوان المذكرة

من إعداد الباحث

الأستاذة

.....

.....

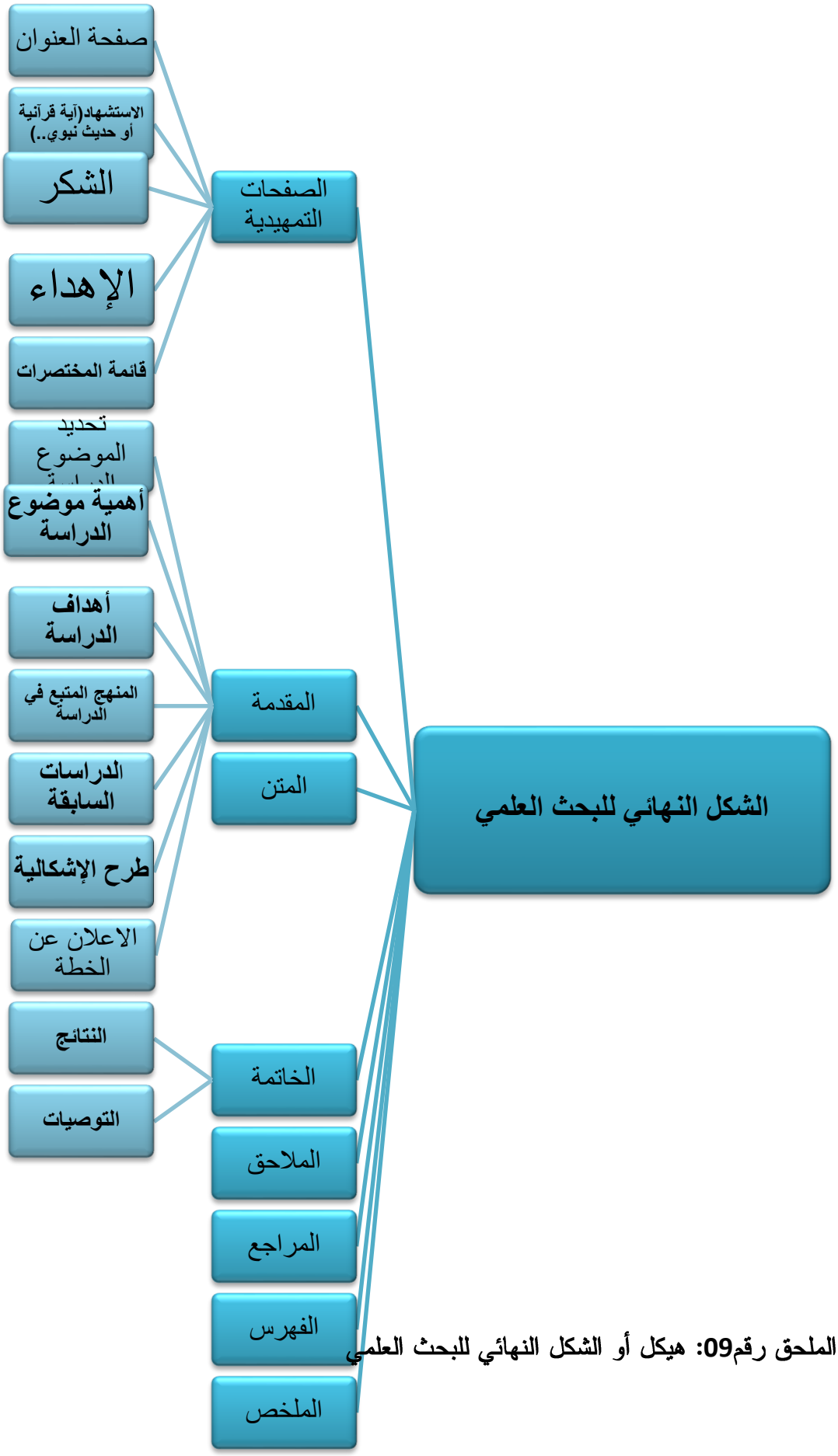
تحت إشراف

أمام لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	جامعة الانتماء	رئيسا
اسم ولقب الأستاذ	جامعة الانتماء	مقررا
اسم ولقب الأستاذ	جامعة الانتماء	مناقشا

السنة الجامعية:...../.....

الملحق رقم08: نموذج عن كيفية إعداد صفحة العنوان



الملحق رقم09: هيكل أو الشكل النهائي للبحث العلمي

★ ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:..... والصادرة بتاريخ.....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم.....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها:.....

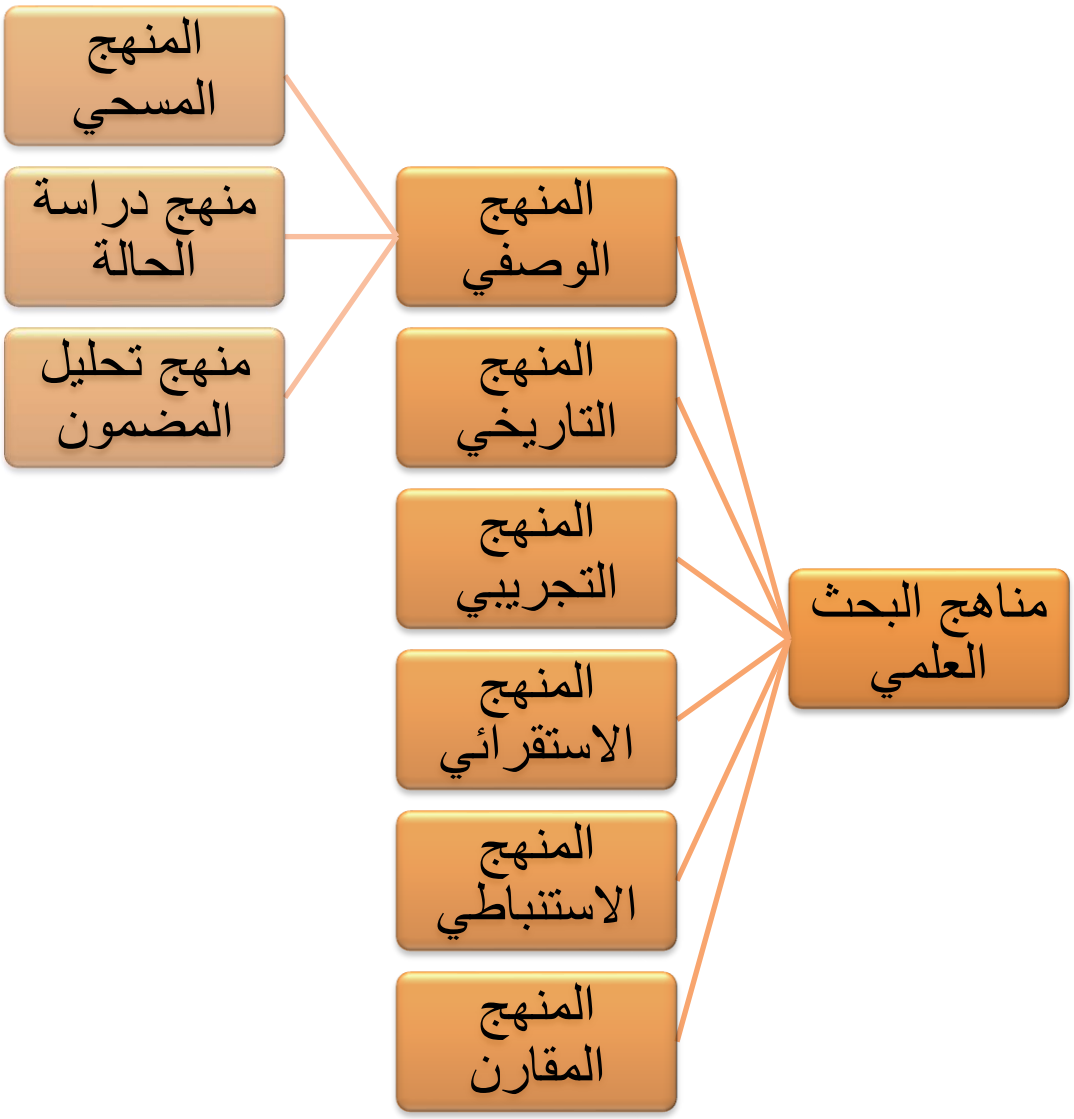
.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

الملحق رقم10: التصريح الشرفي



الملحق رقم 11: يبين مناهج البحث العلمي

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية

القرارات:

1. القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.
2. القرار رقم 371 المؤرخ في 11جوان 2011 الذي يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها لدى الجامعات.

ثانيا: الكتب

1. أبو زايدة حاتم، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، مركز أبحاث المستقبل، فلسطين، أيلول2012.
2. أحمدي ناهد حمدي، مناهج البحث في علوم المكتبات، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979.
3. الطائي كريمة عبد الرحيم وآخرون، منهجية البحث العلمي(في الشريعة والقانون)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013-2014.
4. السيد منى توكل، أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية بالزلفى، جامعة المجمعة، دون بلد النشر، 2013.
5. الشريف عبد الله محمد، مناهج البحث العلمي(دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية)، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة، الاسكندرية، 1996.
6. القواسمة رشدي وآخرون، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 2012.
7. المحمودي عمار سرحان علي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2019.

8. المشهداني سعد سلمان، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2019.
9. بنمليح عبد الإله ومحمد إستيتو، مناهج البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية– البحث التاريخي أنموذجا، الطبعة الأولى، رؤى للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2007.
10. بوحوش عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
11. بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.
12. تركاوي عمار ومحمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
13. حيرش عيسى، منهجية البحث العلمي في العلوم الإدارية حسب المقاربة الاستنباطية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021
14. خليل عاصم، منهجية البحث القانوني وأصوله(تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني)، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
15. دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2016.
16. سليمان عبد الرحمان سيد، مناهج البحث، عالم الكتاب، دون بلد النشر، 2014.
17. طاليس صالح، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الثانية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2011.
18. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر،2021.
19. عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر، 1999.

20. عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
21. غربي عبد الحليم عمار، منهجية البحث العلمي(في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية)، الطبعة الثانية، مطبوعاتKIE Publications، دون بلد النشر،2019.
22. لا رامي أ. وب. فالي، البحث في الاتصال –عناصر منهجية–، ترجمة فضيل دليو وآخرون، الطبعة2، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2002.
23. مراح علي، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعمليا)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعة، قسنطينة، 2007.

ثالثا: المقالات العلمية

1. أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد8، ديسمبر2017.
2. الحسن سويداء أحمد الزين، أخلاقيات البحث العلمي، مجلة العلوم التربوية، العدد 2، ديسمبر2017.
3. باهي هشام والفتني صديقة، السرقة العلمية في الجزائر–بين أساليب الوقاية وسبل المكافحة–، مجلة الحقوق والحريات، المجلد6، العدد 2، 2020.
4. بن عمار نوال، منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 4، العدد 2، جامعة "زيان عاشور"، الجلفة، الجزائر، ديسمبر2020.
5. حمادي زوبير، القانون في مواجهة الفساد العلمي: السرقة العلمية نموذجا، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، المجلد 3، العدد5، مخبر القانون المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2020.
6. سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها(الحالة الجزائرية أنموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، سبتمبر2017.

7. شويكات محمد وخيرة حطاب، الإطار القانوني لمجلس أخلاقيات المهنة الجامعية للحد من ظاهرة السرقة العلمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي 2018.
8. الطاهر مولاي مباركي عبد المجيد، المادة العلمية ملاحظات حول جمعها، صياغتها وتوثيقها، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد4، جامعة غرداية، 2009، ص79.
9. طواهير عبد الجليل وبلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر2020.
10. قواسمي رشيدة، أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم933 في الجامعة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد2، سبتمبر2020.
11. قوسطو شهرزاد، الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد5، جانفي2018.

رابعا: المطبوعات الجامعية

1. بوداود حميدة، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية، تجارة دولية وامداد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، جامعة البويرة، 2020-2021.
2. جامعة الجنان، دليل الباحث في كتابة البحث وشكله(الخطة والبحث النهائي)، شؤون التطوير، طرابلس، لبنان، 2016/2015.
3. سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مقدمة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق للتعليم الأساسي، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017.

4. عوالي فتيحة، محاضرات منهجية البحث العلمي، مقدمة للطلبة السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، 2021/2020.
5. عويسي إيمان، مطبوعة محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تدريب، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعه الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية2021-2022.
6. قداسي خيرة، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، محاضرات مكتوبة، ألقيت على طلبة السنة الثالثة دراسات سينمائية، كلية الآداب والفنون، قسم الفنون. دون سنة النشر.
7. منصوري رؤوف، ملخص محاضرات مقاس منهجية البحث العلمي، مقدمة للطلبة السنة الأولى ماستر، السداسي الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2021/2020.
8. مهني هيبة، محاضرات في منهجية البحث العلمي2، مطبوعة جامعية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون الأعمال للموسم الجامعي2020/2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2020-2021.